

او جماعة كان حضور واحد منهم شرطا في صحة الوكالة فضل والوكيل على
 نفسه محضه الموكل وغيره حضرته عند الثالثة وقال ابو حنيفة ليس له وضع
 الوكالة الا بحضور الموكل والموكل ان يبرأ الوكيل عن الوكالة وسعره
 وان لم يعلم بذلك على التراجع من مذهب الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة لا
 ينزول الا بعد العلم بذلك وعن احمد وربيان فضل واذا وكله في بيع مطلقا
 فذهب الثالثة وابي يوسف ومحمدان ذلك تقتضي البيع بمن المثل نقدا
 يتقيا للبلد فان باعه بما لا يتقيا بالناس بمثله او كيا بغير تقيا للبلد لم
 يجز الا به من الموكل وقال ابو حنيفة يجوز ان يبيع كيف شاء نقدا او سنية
 وبدون من المثل بما لا يتقيا بالناس في مثله ويتقيا للبلد وغيره نقدا
 وما في الشراء فانفقوا على انه لا يجوز للوكيل ان يشتري ما كثر من من المثل
 ولا الى اجل وقول الوكيل في تلف المال مقبول بينة بالاثبات وكامل
 يقبل قوله في الرد والتراجع من مذهب الشافعي انه يقبل وبه قال احمد
 كان مجبلا او بعينه ومن كان عليه حق شخص في ذمته او له عند عي
 كعار به او وديعة فباء انسان وقال وكليتي صاحب الحق في قبضه ملك
 وصدقة بانه وكيل ولم يكن للوكيل بينة من يبيع على الدفع الى الوكيل

١٠٠
أما قال القاضي لو ما بلسا عرفها منصوصة لنا والقضيب عندنا أنه
لا يبيع على تسليم ذلك إلى الوكيل وبه قال الثاقبي وأحمد وقال أبو حنيفة
ومأخذه أنه يبيع على تسليم ما في ذمته وأما العين فقال محمد يبيع على
تسليمها كما قال فيما في الذمته واختلفوا هل يبيع البينة على الوكالة من غير
حضور الخصم فقال أبو حنيفة لا نسمع إلا بصورته وقال الثاقبي نسمع من
غير حضوره وتصح الوكالة في استيفاء القصاص عند مالك والثاقبي
على الأصح من قوليه وعلى ظاهر الرواية يبين عن أحمد وقال أبو حنيفة
لا نسمع إلا بصورته واختلفوا في شراء الوكيل من نفسه فقال أبو حنيفة
والثاقبي لا يبيع ذلك على الإطلاق وقال مالك له أن يبيع من نفسه
لنفسه بزيادة الثمن وعن أحمد روايتان أظهرهما لا يجوز بحال واختلفوا
في توكيل المميز المراق فقال أبو حنيفة وأحمد يبيع وقال القاضي عبد
الرحمن لا يعرف فيه مضاعف مالك أنه لا يبيع والوكيل في المضومة
لا يكون وكيل إلا عند أبي حنيفة وحده كتاب الأقرار اتفق الأئمة وفي
الله عنهم على أن حلال بالغ إذا قرع بحق الغير وارتب له لزمه اقراره ولم يكن
لله الرجوع فيه والأقرار بالدين في الصحة والمرض سواء يكون للفقير

جميعا على قدر حقوقهم ان وقت التركة بذلك اجماعا وان لم يوقت فعند
 الثلثة يتقاسمون في الموجود على قدر ديونهم وقال ابو حنيفة عزيم
 الصلحة بقدر على عزيمة المدين يبدأ باستيفاء دينه فان فضل شيء صار الى
 عزيم المدين وان لم يفضل شيء فلا شيء له ولو اقر في مدين مائة لو اقر
 فعند ابى حنيفة واحد لا يقبل اقر والمدين لو اقرت اصلك وقال مالك
 ان كان لا يقيم يثبت والا فلا مثاله ان يكون له سنت وامر اخ فان اقر لا يقيم
 احيه لا يقيم وان اقر لا يقيم انهم والراجح من قولي الثاني ان الاقرار للوارث
 صحيح مقبول ولو باث رجل عن ابنين وامر احد هما بثلث وانكر الاخر له
 لم يثبت شبهه بالاتفاق ولكن يشارك المقر فيما يدينه مناصفة عند ابى حنيفة
 وقال مالك واحد يدفع اليه ثلث ما في يده لانه قدر ما يصيبه من المال
 لو اقر به الاخ والاخر او قامت بذلك بينة وقال الثاني لا يصح الاقرار
 اصلك ولا يأخذ شيئا من الميراث بعد ميثاقك له ولو اقر بعض الورثة
 بدين على الميت وله نصيبه الباقيون فقال ابو حنيفة يلزم والمقر منهم
 بالدين جميع الدين وقال مالك واحد يلزمه من الدين بقدر حصته من
 ميراثه وقواسمه قولي الثاني وقوله الاخر كذا عاب ابى حنيفة فعلى

ومن أمثلة لافان مبال ولم يذكر مبلغه فقال بعض أصحاب مالك يقال
لستم باستيثبات ما يقول فان سئى فتراطا اوجه قبل منه وحلف انه لا يتجاوز
اكثر من ذلك وهذا مذهب ابى حنيفة والثايفى لان الحجة مال وقال بعض
اصحاب مالك يلزمه ما يباذره ان كان من اصل الورق وعشرون دينار
ان كان من اهل الذهب وهو اول مضارب الكوفة قال القاضى عبد الو^{هاب}
ليس لمالك في ذلك نقص وعندي ما يجب على مذهب ربيع دينار فان
كان من اصل الورق فثلاثة دراهم ولو قال له هذه المسئلة على مال عظيم او
معتبر قال ابن هبيرة في الافصاح ولم يوجد عند ابى حنيفة مفسر مقطوع به
في هذه المسئلة الا ان صاحبيه فالأيلزمه ما يباذره ان كان من كل اصل
الورق او عشرون دينار ان كان من اصل الذهب وقال الثايفى واحمد
يقبل بغيره بما قل ما يقول حتى يخلص واحد ولا فرق عندهما بين قوله
على مال ومال عظيم قال القاضى عبد الو^{هاب} قال وليس لمالك نقص في
هذه المسئلة ايضا وكان الامام سئى يقول الثايفى والدائى يقوى في نفسى
قول ابى حنيفة ولو قال له على دراهم كثيرة فقال الثايفى واحمد يلزمه
ثلاثة دراهم وبه قال محمد بن عبد الحكم المالكى ذلك مفسر فيه لمالك وقال

ابو حيفة يلزمه عشرة دراهم وقال صاحباه يلزمه ما بين درهم واحد وثمان الف
 عبد الوهاب المالكي فضل ولو قال له على الف ودرهم قبل تفسيره الف
 بعينه لزمه درهم حتى لو قال ارادت الف جوزة قبل وكه منطه او الف و
 مائة لم يكن في جميع هذه العطف تفسير للعطوف عليه عندنا لانه اي
 مالك والتامني واحد سواء كان العطف من جنس ما يكال او يوزن او يعد
 او لا كالتاب وقال ابو حيفة ان كان العطف من جنس ما يكال او يوزن
 او يعد فهو تفسير للعطوف عليه الجمل والامثلة فليزمه عندنا في قول في
 الدرهم الف درهم ودرهم وفي الجوزة الف جوزة وفي المنطه الف
 منطه وكه فضل والاستثناء جائز في الاقرار لانه في الكتاب والسنة مروي
 في كلام مروي ومفهوم وهو من الجنس جائز بالاتفاق الائمة واما في غير
 الجنس فاحلوا فيه فقال ابو حيفة ان كان استثناء مما ثبت في الذمة
 كيكل او يوزن او يعد وكقول له الف ودرهم الاكه منطه جمع وان
 كان مما لا يثبت في الذمة الا قيمة كقوب وعبد لم يجمع استثناءه وقال مالك
 والتامني يجمع الاستثناء من غير الجنس على الاطلاق وظاهر كلامه واحد
 انه لا يجمع وكذا بالاتفاق استثناء الاقل من الاكثر واحلوا في عكس عندنا

١٥٢
بيع وعنده احمد لا بيع فصل واذا قال له عندي الف درهم في كيس او عشرة
ارطال تمر في جراب او ثواب سنديل نحو اقرار بالدين والتمن والتوقف دون
الاوعية عند الثلاثة خلقت فالابي حبيفة وقال امل العراف يكون الجمع له فضل
واذا اقر العبد الذي هو عبده مادون له في القباضة بامر ان يعلق بمقبوضة
في يده كالمقبل العهد والزنا والسرقة والعتف وشرب الخمر مثل اقراره
به واثبت عليه حد ما اقر به عند الثلاثة وقال احمد لا يقبل اقراره بذلك في مثل
العهد وقال الخرافي ومحمد بن الحسن وداود لا يقبل اقراره بذلك كما لا يقبل
اقراره في المال الا في الزنا والسرقة فقط فانه يقبل بينهما والمادون له اذا
اقر بحقوق يعلق بالتجارة كقول له دابيت فلانا وله على الف درهم من
مبيع او مائة درهم امر بشي عيب او قرض فانه يقبل اقراره عند الثلاثة اي
مالك والثامني واحمد وما كان من دين ليس من ضمان التجار فانه في
دنة لا يوحذ من المال الذي في يده كالمواقرة بعصب وقال ابو حنيفة
يوحذ من المال الذي في يده كما يوحذ منه ما يضمن التجار لا فضل له
اقر يوم السبت بمائة وبعده الاحد بمائة فهاية واحدة عند الثلاثة و
محمد اني هو سف ولا فرق عندهم بين الحليس الواحد وبين المجالس و

وقال ابو حنيفة ان كان اقراره في مجلس واحد كان اقراره بمباينة واحدة
 او كان في مجالس كان اقراره مستانفاً فصل واذا اقر بين مومل وانكر
 المقر له الاجل فقال ابو حنيفة وما لك القول قول المقر له مع يمينه ان
 حال وقال احمد القول قول المقر مع يمينه وللشافعي قولان كالمذهب
 اصحهما ان القول قول المقر مع يمينه فصل ولو شهد شاهدان على عرو
 بالف درهم وسهده اخر بالفين ثبت له الف بشهادتهما وله ان يخلف مع
 الشاهد الذي نزل الف اخر هذا مذهب الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يثبت
 لهم هذه الشهادة شئ اصلاً فانه لا يعصى بالشهادة واليمين كتاب الودعة
 اتفق الاثمة على ان الودعة من القرب المذوب اليها وان في حفظها ثوباً
 اولها امانة محصنة وان الصيانة لا يجب على المودع الا بالتقدي وان القدر
 قوله بالتلف والمرد على الاطلاق مع يمينه واختلفوا فيما اذا كان بقية
 يمينه فالثلاثة على انه يعقل قوله في الرد بيمينه وقال مالك لا يقبل الا
 بيمينه فصل واذا استودع دنانير او دراهم ثم انفقها او تلفها ثم رادتها
 الى مكانه من الودعة ثم تلف المردود بيمينه فله فلا ضمان عليه عند مالك
 فان عندنا او خلط دراهم الودعة او الدنانير او الخطة لمنا حتى لا يرد

١٥٣
لم يكن عنده ضمان ضامن للثلف وقال أبو حنيفة ان مرده بعينه لم يصح من تلفه
وان مراد مثله لم يفيض عند الثمان وقال الشافعي واحمد موصومان على كل حال
بفسخ اذ لم يصدق به ولا يفيض عنه الثمان سواء مرده بعينه الى حرره او مرده
مثله فضل واذا استودع غير مقدم كقوب او دابة متقدى بالاستعمال ثم
مرده الى موضع حرره قال الفاضل عبد الوهاب قال مالك في الدابة اذا
ركبها ثم ردها فصاحبها المودع بالخيار بين ان يضمن قيمتها او بين ان
يأخذ منه اجرتها ولم يبين حكمها ان تلف بعد ردها الى موضع الوديعة ولكن
يحيى على قول ان يأخذ لكرهى ان يكون من ضمان المودع ولم يقبل في التوثب
كيف يعمل اذ السب ولم يبله ثم مرده الى حرره ثم تلف وقال والذى يقول في
مضى ان التمس اذا كان مما لا يؤذن ولا يكال كالذباب واليات فاستوفى تلف
كان لا زه قيمة لامثله فان يكون متقدى باستعماله خارجا عن الامانة فرده
الى موضع لا يفيض عنه الثمان بوجه وبهذا قال الشافعي واحمد وقال أبو حنيفة
اذا متقدى ومرده بعينه ثم تلف لم يلزم منه ضمان فضل وانفقوا على انه متى
طلبها صاحبها وجب على المودع ردها مع الامان والاضمان وعلى انه اذا طالبه
بافتادها او عثى ثم قال بعد ذلك صاعنا انه يضمن بوجه من بعد الامان

فلو قال ما يتحقق عندي شيئا ثم قال ضاعت كان القول قوله واختلفوا
 فيما اذا سلم الوديعة الى عياله في داره فقال الثلاثة اي ابو حنيفة ومالك
 واحمد اذا اودعها عند من قلزمه بفقعة ولو من غيره عند من لم يعين وقال
 الشافعي اذا اودعها عند غيره من غيره عند من ضمن كتاب العار ^{في} اتفق
 الائمة على ان العارية قربة مندوب اليها وثياب اليها وثياب عليها واختلفوا
 واختلفوا في ضمانها فمنها الشافعي واحمدان العارية مضمونة على المستعير
 مطلقا معدي او لم ينفذ ومنها في حنيفة واصحابه انها امانة على كل وجه
 لا يعين الا بالتعدي ويقبل قوله في ملكها وهو قول الحسن البصري والشافعي
 والاوتاعي والثوري ومذهب مالك انه اذا ثبت ملك العار ^{ية} لا
 ضمان للمستعير سواء كان حيوانا او ثوبا او حليا مما يظهر او يخفى الا ان
 معدي فيه هذه اظهر الروايات وذهب متاذه وعجزا ^{لها} اذا شرط ^{لغير}
 على المستعير صارت مضمونة عليه بالشرط وان لم يشترط لم يكن مضمونة
 فصل واذا استقار شيئا فهل له ان يعير معيره قال ابو حنيفة ومالك
 ذلك وان لم ياذن له المالك اذ كان لا يختلف بلعتك والمستعمل وقال
 احمد لا يجوز الا باذن المالك وليس للشافعي فيه نص ولا صاحبه فيها وجه

اصحابها عند ما الجواز فصل واختلفوا هل للمعبر ان يرجع فيها اعادة فقال ابو
حنيفة والثاقي وقالوا للمعبر ان يرجع في العارية متى شاء فلو بعد القبض
وان لم يتفق بها المستعير وقال مالك ان كان الى اجل لم يكن للمعبر الرجوع
فيها الى انقضاء الاجل ولا يملك المهر استقارة العارية قبل انقضاء المستعير
بها واذا اعار لرضا الناء او غرس قال مالك ليس له ان يرجع فيها اذا بناء
او غرس بل للمعبر ان يعطيه قيمة ذلك مقلوعا او باسره بقلعه ان كان يتفق
بقلوعه فاذا كان له مدته فليس له ان يرجع قبل انقضاءها فاذا انقضت فا
لجئنا للمعبر كما تقدم وقال ابو حنيفة ان وقت له ومناقله ان يجيره على
القلع فليس له الاجبار قبل انقضاءها وقال الثاقي واحمدان شرط عليه
القلع فله ان يجيره عليه او وفتا حنابلة وان لم يشترط فان اختار المستعير
القلع فله وان لم يختار قل المعبر الحيا ويمن ان يملكه بقيمة او بقلع ويضمن
ارث النقص فان لم يختار للمعبر لم يقلع ان بدل المستعير الاجر في كتاب
الغصب الا جماع منعقد على غريم الغصب وقاتل الغاصب وافته بحيث
مدا المعصوب ان كانت عينه باقية ولم يخف من شرعها اذ لا يفسد ففق
الائمة على ان العرو من والحيوان وكل ما كان عينه مكبل ولا موزون

اذا غضب وتلف بغيره فقيمة وان المكمل والموزون بغيره مثله اذا و
 حده الا في رواية عن احمد مفضل ومن حبنى على مناع البنان فانلف عليه
 عرضه المقصود منه فالمشهور عن مالك انه لم يلزمه قيمة لصاحبه فليد
 الحيا في ذلك الشيء المستغنى عليه ولا فرق في ذلك بين المركوب وغيره و
 لا بين ان يقطع ذنب حمار القاصي واذنه او غيره مما يعلم ان مثله لا يركب
 مثل ذلك اذا حبنى عليه وسواء كان حمارا او مغلا او فرسا هذا هو المش
 عنه وهذه رواية اخرى ان على الحيا في ما ينقص وقال ابو حنيفة ان حبنى
 على ثوب حتى اذهب اكثر منافعته لم يملكه قيمته وسلم الثوب اليه وان اذهب
 نصف قيمته او دونها فله ارش ما ينقص وان حبنى على حيوان ينسحق لحمه
 وظهوره كبعير وغيره فانه اذا قلع احدى عينيه لم يملكه دفع قيمته وفي العينين
 جميع القيمة ويراد على الحيا في بغيره ان كان مالكة قاص او عدل وقال في
 غير هذا الجنس ما ينقص وقال الشافعي واحمد في جميع ذلك ما ينقص
 ومن حبنى على شيء من نفسه بعد غضبه حيا لم يملكه عند مالك اذنه
 مع ما ينقصه القاصب ويرفعه الى القاصب ويلزمه بغيره يورثه العصب و
 الشافعي يقول لصاحبه ارش ما ينقص وهو قول احمد مفضل ومن حبنى على

عبد عبده فقطع يديه او رجليه فان كان لوطي غرض سيده منه فليشأنه يعلم
الى الجاني او يعيق على الجاني ان كان عمدا الى ذلك وياخذ السيد قيمة من الجاني
او مسكه ولا شيء له هذا هو الرابع من مذمب مالك وفي رواية عنه
انه ليس له الا ما نقص وهو قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة
له ان يملك اليه وياخذ قيمة او مسكه ولا شيء له وقال الشافعي له ان
مسكه وياخذ جميع قيمة من الجاني متى يرك على ان قيمة العبد العبد كدبته
ومن مثل معيره كقطع اذنه او يده او قلع سنة عتق عليه عند مالك واحتلف
القول هل يعيق بنفس الجناية او يحكم الحاكم وقال الثلاثة اي باحقيقة و
الشافعي واحمد لا يعيق عليه بالمثله فضل ومن غضب جارية على صفة فزاد
عنده وبادوا كمن او يقلبه صفة حتى غلبت قيمته ثم نقصت القيمة فزال او
بيان الصفة كان لسيده ما اخذ ما يرك امرش ولا ما يبادوا هذا قول مالك
وابي حنيفة واصحابه وقال الشافعي واحمد له اخذ ما امرش بنفس تلك البراءة
التي كانت حدثت عند العاصب والزيادة المفضلة كالولد اذا حدث
عبد الغصب متى عينه مضمونة عند مالك وابي حنيفة وقال الشافعي و
احمد في مضمونة على العاصب بكل حال فضل واحتلفوا في منافع العصب

فقال ابو حنيفة هي عينة مضمونة وعن مالك روايت احديهما وجوب
 الثمان والثانية اسقاط الثمان والثالث ان كانت داوية فكيف الغاصب
 بنفسه لم يعين وان اجرها العيز مضمون وعلى هذا اذا كان المعضوب حيوانا
 فردة لا يعين وان انكر مضمون وعنه رواية ابنة ان الغاصب اذا كان نفس
 المسفقة لا العين كالذي يجر دواب الناس فانه يوجب ضمان المسفقة
 عليه رواية واحدة وقال الثامني واحد في اظهر من رايته هي مضمونة
 فصل واذا عصب جارية موطيها عليه الحد والرد عند الثلاثة ومياس
 مذهبنا في حنيفة انه عيب ولا ارش عليه للوطي فان اولد ما وجب مرد
 الولد ومور يبق للمعضوب منه وارش ما عصبها الولد عند الثامني
 واحد وقال ابو حنيفة ومالك حبير الولد النقص واذا عصب امارا او
 عبدا او ثوبا وبقى في يده ولم يتفع به لا في سكنى ولا في كرا ولا استفدا
 ولا ليس الى ان اخذه من الغاصب فلك اجرة عليه للذة التي بقي فيها في
 يده يتفع به هذا قول مالك والي حنيفة وقال الثامني واحد عليه اجرة
 المدة التي كانت في يده فيها واجرة المثل والعقار والاستجار يعين بالغصب
 متى عصب شيئا من ذلك فلف لصيل او حريقا وعنه لزمه قيمة هو ما العصب

عند مالك والثاقي ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة وأبو يوسف إن ما
 ينقل كالغبار لا يكون مضغونا بإخراجنا عن يد مالك إلا أن يعنى الغالب
 عليه أو يتلف بسبب الحباية فيضمه بالأملاك والحباية ومن عصب أسطوانة
 أولية أو بنى عليها لا ملكها الغاصب عند الثلاثة وعند أبي حنيفة ملكها
 ويجب عليه قيمتها للضرر والحاصل على الباقي يهدم البناء بسبب إخراجها وتقفوا
 على أن من عصب مساحة ودخلها في سعيته مطالب بها مالها وهو في عجة
 البراءة لا يجب عليه قلعها إلا ما حكي عند الثاقي أنها ترفع ولا تمنع أن ذلك
 إذا لم يجهت قلع نفس أو مال معصوبين فضل ومن عصب ذهبا أو فضة
 فضاع ذلك مليا أو ضربه دقايرا ودرام أو نحاسا أو رصاصا أو حديديا
 فأنقذه أمانة أو سبي فاقصد مالك عليه في ذلك كله مثل ما عصب في ونثره
 وصفته وكذا لو عصب مساحة فقبلها أو بارأ أو نثرها فعمله لبناء وكذا الخط
 إذا طهرها وجزمها وقال الثاقي يبرأ ذلك كله على المعصوب منه فإن كان
 فيه نفس ألزم الغاصب بالنقص ووافق أبو حنيفة ملكا إلا في اللقنة و
 الناحب إذا أصابها كذا القلعة من عيون المسائل وقال الثاقي بن شد
 والمائل الطولية إذا عصب حنطة فطهرها أو شاة فذبحها أو ثوبا فحطه

كان ذلك كله للمعصوب منه عندا ثاقيّة والمالكية ولم يملكه الغاصب
 ومكنا اذا عصب بينة محققا تحت وجاجة او جافرة او وفاة مقرها
 وعندي حقة بلزوم القيمة فضل ومن فتح قص طاعة بغير اذن مالكة
 فطار منه الفاقع عند مالك واحمد وكذلك اذا اخل دابة من يدها
 هربت او عبد معتدا خوف هربه هرب فغلبه قيمة وسواء عند مالك
 طار الطير وهربت الدابة في الحال عقيب الفتح والحل ام وقف بعد شرط
 وهربت وقال الشافعي ان طار الطائر وهربت الدابة بعد ما وقعت سلف
 فلا ضمان عليه وان كان ذلك عقيب الفتح والحل فقولان للشافعي اضمنهما
 وقال ابو حنيفة لا ضمان على من فعل ذلك على كراهية له او اذا عصب
 فابق او دابة هربت او عينا منه او صناعت من عند مالك بغير قيمة ذلك
 وبغير القيمة ملكا للمعصوب منه وبغير المعصوب منه الرجوع فيه ولا
 للغاصب الرجوع في القيمة الا بترصيلها وبه قال ابو حنيفة الا في صورة
 وهي ما لو فقد المعصوب فقال للمعصوب منه قيمة ما به وقال الغاصب
 حفون وحلف وعزم حنين ثم وعده المعصوب وقيمة ما به كما ذكر فان
 له ان يرجع المالك بفضل القيمة وقال الشافعي المعصوب فيما ذكر باق على

ملك المعضوب منه فاذا اوجد المعضوب منه بقيمة التي كان لهما
 واحد المعضوب واما اذا اكثر الغاصب فلا خلاف ان للمعضوب منه احد
 ويرد القيمة فصل ومن عصب عقارا فله في يده اما يهدم او يسيل
 او يحرق قال مالك والثاقي واحمد مضمّن القيمة وروى عن ابي حنيفة
 انه اذا لم يكن ذلك من كسبه فلا ضمان عليه ولو عصب اسرا فمردّها فادركها
 من ثمنها قيل ان باخذ الغاصب الثروع لم يفت فلما لك الاحبار وان كان فان
 فيه روايتان اشهرهما ليس له قلعة وله اجرة الارض وقال احمد ان
 شاء صاحب الارض ان يقر الثروع في أرضه الى المهاد وله الاجرة و
 ما عقر الثروع وان شاء دفع اليه قيمة الثروع وكان الثروع عليه فضل
 اذا امر بالمسلم فمأ على ذي فلا ضمان عليه عند الثاقي واحمد وكذلك
 اذا تلف عليه خنزيرا وقال ابو حنيفة ومالك يعجز ما القيمة له في ذلك
 كتاب الشفعة ثبت للثريك في الملك بائنا والامة ولا شفقة للجار عند
 مالك والثاقي واحمد وقال ابو حنيفة يحب الشفعة بالجوهر والشفقة
 عند ابي حنيفة وعلى التامع من مذهب الثاقي على الفور فمن اخر المطالبة
 بالشفقة مع الامكان سقط حقه كخيار الود والثاقي قول اخر انه ينبغي

حقه تلك منه اياه وله قول اخر انه يبقى انبا باسقط الا بالشرع بالاسقاط
 وما مذهب مالك فاذا بيع المشفوع والله بك حاضره يعلم بالبيع فله المطالبة
 بالشفعة متى شاء ولا يتقطع شفعة الا باحد الامرين الاول بمعنى مدته التي
 يعلم انه في مثلها فذكر من عن الشفعة ثم روى عن مالك ان تلك المدته
 سنة وروى حماد بن مسكين الثاني بان يرفع المشتري الى الحاكم ويلزمه ان
 بالاحد او الله لا غير ان الحاصل من مذهب مالك ان لبيت على الفور
 وعن احمد بن وايلان احداهما على الفور والثاني موقفته بالمجلس وعنه
 ثالثه على التراجي فله ينظر ابدأ حتى يعينوا او مطالبه فضل والتمه اذا كانت
 على الفضل وهي بين الله يمين ماع احدهما حصة مثل الله بك الشفعة لم لا اختلاف
 في ذلك قول مالك فقال في رواية له الشفعة وقال في اخرى لا شفعة
 له وقال ابو حنيفة له الشفعة وقال الثامني واحمد لا شفعة له فضل وان كان
 من الشفعة موحدا للشفع عند مالك واحمد لاخذ بذلك الثمن الى ذلك
 الاجل وهذا قال الثامني في القديم وقال ابو حنيفة والثامني في الجديد
 التراج من مذهب الشفع الخيار بين ان يعيل الثمن وياخذ الشفعة المشفوع
 او يعيل الى حلول الاجل فيبين الثمن وياخذ الشفعة فضل والشفعة متى

الشفاعة على قدر حصصهم في المال الذي استوجبوا من جهة الشفاعة فيأخذ
 كل واحد من الشفعاء من المبيع بقدر ملكه فيه عند مالك وهو الأصح من قول
 الشفيع وقال أبو حنيفة هي مقسومة على الرأس وهو قول الثاقبي وخالف
 المزني وعن أحمد بن حنبل وميان فصل والشفعة توارث عند مالك والثاقبي
 ولا يبطل بالموت فإذا وصفت له شفعة مات ولم يعلم بها أو علم ومات قبل
 التمكن من الأخذ انتقل الحق إلى الورث وقال أبو حنيفة يبطل بالموت
 ولا يورث وقال أحمد لا يورث إلا أن يكون الميت طالباً بمقتضى الوصي
 مشتري الشفع أو غرس ثم طلب الشفع شفعة فليس له عند مالك والثاقبي
 وأحمد مطالبة المشتري بهدم ما بنى ولا غرس مضافاً إلى الثمن وقال أبو حنيفة
 للشفيع أن يجير المشتري على القلع والهدم قال في عيون المسائل وذهب
 قوم إلى أن للشفيع أن يعطيه من الثمن ويترك الغراس في موضعه فصل
 وكل ما لا ينقسم كالحماء والشبير والرمي والطريق والباب لا شفعة فيه و
 اختار القاصي عبد الوهاب الأول وهو قول أبي حنيفة وعنده الشفيع
 في المبيع على المشتري وعنده المشتري على البائع عند جمهور العلماء فإذا
 ظهر البائع مستحقاً أخذ مستحقه من بدل الشفع ورجع الشفع بالثمن على المشتري

ثم يرجع المشتري على البائع وقال من ابى ليلى من رجوع عهده الشفعة على البائع
بكل حال فصل واختلف لا مئة هل يجوز الاغتيا لامتقاط الشفعة مثل ان يبيع
سلعة محبولة عند من يرى ذلك مسقطا للشفعة او ان يقر له ببعض المالك ثم
يبيعه الباقي او يهبه له فقال ابو حنيفة والثامني له ذلك وقال احمد ليس له ذلك
واذا وهبه من غيره عوض والشفعة فيه هذا في حنيفة والثامني كذلك
يقول احمد ما بان لا بد من ان يكون قد سلك بعوض واختلف قول مالك
في ذلك فقال لا شفعة فيه وقال فيه الشفعة فصل واذا وحيث له الشفعة
فبين المشتري وراحم على من له الاخذ بالشفعة جاز له اخذ الشفعة وميلها
عند الثلاثة وقال الثامني لا يجوز له ذلك ولا ملك الدرام وعليه رد ما
وهل لسقط شفعة بذلك لا صحابه وحيثان فصل واذا باع اثنان من الشركاء
مصيبهما صفقة واحدة كان للشفيع عند الثامني واحد اخذ مصيبا واحدا بالثمن
كل لو اخذ مصيبهما جميعا وقال مالك ليس له اخذ حصته احد مادون الآخر بل
اما ان ياخذها جميعا او يبيعها جميعا وانه قال ابو حنيفة فضل ولو لم يراعه
الشركاء يكتفي ان يبيع مصيبه من رجل واذا تكرر الرجل الشراء ولا يشترط طالب الشفعة
الشفعة وقال مالك ليس له ذلك الا بعد ثبوت الشراء وقال ابو حنيفة

ثبت الشفعة وهو الاصح من مذهبي الشافعي لان اقراره مقبض اثبات حوال المستر
وحق الشفعين بانكار المشتري وثبت الشفعة للذي كاثبت للمسلم عند مالك
وابي حنيفة والشافعي وقال احمد لا شفعة للذي كتب بالقراض انقوا الامة
على جوار المصاربة وهي القراض بلغة اهل المدينة المنورة وهي ان يدفع
انسان الى انسان مالا ليقرضه فيه والربح مشترك فلوا عطي سلعة وقال له بها
واجعل ثمنها قراضا عند مالك والشافعي واحمد قراض فاسد وقال ابو
حنيفة هو قراض صحيح واختلف في القراض بالفلوس منه الامة واجازوا
انتهب واوجبوا اذا راحب العامل اذا اخذ مال القراض بئنه لم يبرأ
منه عند الاثكار والابنية عند عامة العلماء وقال اهل العراق يقبل له مع يمينه
واذا رفع الى العامل مال القراض فاشترى به العامل سلعة ثم هلك المالك
قبل دفعه الى البائع فليس على القارض شئ عند مالك والشافعي واحمد
والثلاثة للعامل وعليه ثمنها وقال ابو حنيفة يرجع بذلك على رب العامل
فضل ولا يجوز للقارض الى مدة معلومة لا يقسمها قبلها او على انه اذا انتهب
المدة ان يكون ممنوعا من البيع والشراء عند مالك والشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة يجوز ذلك واذا شرط رب المال على العامل ان لا يشتري الا من

فلان او لا يبيع الا من فله ان كان الفراض فاسدا عند مالك والثامني وقال
 ابو حنيفة واحمد يصح فضل واذا عمل المفاض من بعد فساد الفراض حصل في
 المأرجح كان للعامل اجرة مثل ما عمله عند ابو حنيفة والثامني والراجح لرب
 المال والنقصان عليه واختلف قول مالك فقال يرد الى فراض مثله و
 ان كان فيه شيء لم يكن له شيء قال القاضي عبد الوهاب وعيئل ان يكون
 له فراض مثله وان كان فيه نقص ونقل عنه ان له اجرة مثله كذا صاحب الثامني
 والحنفي وفضل واذا سافر العامل بالمال منفعة من مال الفراض عند ابو
 حنيفة ومالك وقال احمد من نفسه حتى في ركوبه والثامني مولا ان العمل
 منفعة من مال نفسه واخذ فراضا على ان جميع الرجح له ولا ضمان عليه وهو
 جازم عند مالك وقال عمل العراق بصيرة المال فراضا عليه وقال الثامني
 للعامل اجرة مثله والراجح لرب المال وعامل الفراض مملك الرجح بالقيمة
 لا بالظهور على الاصح قول الثامني وهو قول مالك وقال ابو حنيفة مملك
 بالظهور وموقوف للثامني واحتلوا فيما اذا اشترى رب المال شيئا
 من المضاربة فقال ابو حنيفة ومالك يصح وقال الثامني لا يصح وموقوف
 الروايتين عن احمد ولو ادعى المضارب ان رب المال اذن له في البيع

فقد اوتيت فقال رب المال ما اذنت لك الا بالتقدي فقال ابو حنيفة والله
واحد القول قول المضارب لم يقل اذا صار لك خرمج قال احمد وحدثني
المضاربة فان فعل وخرج سرا والخرج الى الاول كتاب الشياخ اتفق فقهاء
الامصار من الصحابة والتابعين وائمة المذهب على جواز المسافاة وذهب
ابو حنيفة الى منكرها ولم يذهب الى ذلك احد غيره ويعوز المسافاة على
سائر اشجار الماشاة كالخمل والعب والتين والجوز وغيره ذلك عند
مالك واحمد وهو القديري من مذهب الشافعي واختاره الشافعي ومن
اصحابه وهو قول ابي يوسف ومحمد والحمد لله من مذهب الشافعي اتم
لا يجوز الا في الخمل والعب وقال واذا ولا يجوز الا في الخمل خاصة فضل
وان كان بين الخمل بينا وان كان كثر صحت المزارعة عليه مع المسافاة
على الخمل عند الشافعي واحمد بشرط اتحاد العامل وعصره فزاد الخمل بالسفر
واليا من بالمهارة وبشرط ان لا يتفصل بينهما وان لا يقدر المزارعة بل
يكون متجا للمسافاة واجاز مالك دخول البير بين الشجر
في غير مسافاة من غير اشتراط وجوز ابو يوسف ومحمد على اصلها
في جواز المهارة في كل أرض وقال ابو حنيفة بالمنع هناك كما قال بعده

الجوارى في الارض المنقذة ^{فصل} ولا يجوز المجاورة وهي عمل الارض ببعض ما
 يخرج منها والبذر على العامل بالانفاق ولا المزارعة وهي ان يكون البذر
 من مالك الارض عند حيقة ومالك وهو الحب يد الصحيح من قول
 الشافعي والعقد يبر من قوله واختاره اعلت المذهب وهو المرجح وقال
 التووي وهو المختار التراجع في الدليل صحتها وهو من هاهنا ولي
 يوسف ومحمد وقال التووي وطريق جعل المنة لها اجرة ^{ولا} ان لي اجرة من
 البذر ليزرع له النصف الا من وصيره مفعلا الارض فصل واذا اساق
 على ثمرة موجود لم يبدأ صلحهما جازا عند مالك والشافعي واحمد وان بدأ
 صلحهما لم يجز عند مالك واجازها ابو يوسف ومحمد وسنخون على كل ثمرة موجود
 من غير تفصيل واذا اختلفا في الجزاء المشترك وطغنا لفا عند الشافعي وينفخ
 العقد ويكون للعامل اجرة مثله فيما عمل بناء عليه على اصله على اعتكاف
 الشافعيين ومنه في الجراعة ان يقول قول العامل مع مينة كتاب الاخبار
 الاخبار ثمانية عند كافة اهل العلم وانكر ابن عليه جوارى ما وعقد ما
 من الطرفين جميعا ليس لاحد منهما عقد ما الصحيح منها ولو بقدرها
 يقع به العقد الا من وجود عيب بالعين المتاجرة كالأول متاجرة

موجبها مسقفة مهندمة او اسند مريد ما العقد او مراض العبد المساجر
او عينا الاجر بالاجرة المعينة عينا فيكون المساجر بالحيا لا قبل العيب عند
والشافعي واحد وقال ابو حنيفة واصحابه بجواز منع الاجارة لعذر محجل
ولو من جهة مثل ان يكثرى جافو ناليجر منه فيترق ماله او يهرقا لوان يفيق
او يقبل فيكون له منع الاجارة وقال قوم عقدها لازم من جهة الاجر
غير لازم من جهة المساجر كالحباله فيل واذ اساجر دابة او دار وجاؤا
مدة معلومة باجرة معلومة ولم يشترطا تحجيل الاجرة ولا نقضا على تحجيلها
بل اطلقا فذهب الشافعي واحمد بن حنبل الى استحقاق جميع الاجارة لانه قد مالك ملك
المسقفة بعقد الاجارة وحب تسليم الاجارة ليلزم تسليم العين اليه ومذهب
ابي حنيفة ومالك ان الاجارة تستحق جزاء فجزء كل ما استوفى مسقفة يوم
يوم واستحق اجرة ولو اسلمه دار كل شهر بشئ معلوم قال الشافعي ومحمد بن
الاجارة في الشهر الاول ويلزم ماعداه من الشهر بالدخول فيه وقال
الشافعي في الشهر عنه يبطل الاجارة في الجميع واذ اساجر عبدا مدة
مدة معلومة او دارا ثم متفق ذلك ثم مات العبد قبل ان يعجل شيئا او
اسند بنت الدار قبل ان يبيكها ولم يتفق من المدة شئ فانه لا يستحق عليه شئ

من الاجرة وتظل الاجرة عند الامة الاربعة وقال ابو ثور المنافع في هذه
 الموضع من حتمان المتكبري يدل والعقد في الاجارة على القربة والدار والعبد
 وغير ذلك لازم لا يفسخ موت احد المتقاعدين ولا يورثا جميعا ويقوم
 الوارث مقام مورثه في ذلك عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يفسخ العقد
 بموت احد المتقاعدين ولا يفسخ الاجارة بموت المستاجر كثيرا وسرقة
 فان لم يكف عليه اجرها الحاكم كبيرها عليه لو كانت ملكه فصل ويجوز عقدا
 حارسا لمدة سنة سنيين مبرمجين بها بقا العين غالبا عند الثلاثة وهو الرابع
 من مذهبنا ثامني وله قول اخر انه لا يجوز الزيادة على السنة الواحدة
 وفي قول اخر ثلثين سنة ولو استاجر منه شهر رمضان في رجب فقال الثلاثة
 بيع وقال الثامني لا يقع فصل والصانع اذا اخذ شيئا الى منزله لبعوله
 فهو من ذلك واما اصاب عنده من حبة عند مالك والشافعي قولان
 احدهما الصمان وقال ابو حنيفة لا ضمان عليه الا فيما حبت منه وهو الرابع
 من قول الثامني وسواء الاجير المشتري والمفرد الا ان فطر وقال ابو
 يوسف وهما عليه ضمان ما يستطيع الاستناع منه دون ما لا يستطيع الاستناع
 منه كالحقير والاموال الغالب وتلف الحيوان فانه لا ضمان فيه واما الاجارة

لذلك يفتنون عند مالك وم على الامانة الا الصانع خاصة فانهم منامتون
اذا افتردوا ما بالهمل سواء عملوا بالاجرة او بغيرها الا ان يقوم بينة بفراغة
وهذا كما بيناه ولو اختلف الحياط وصاحب الثوب قال كاشة على ان القول قول
الحياط وقال ابو حنيفة القول قول صاحب الثوب فصل واختلفوا في اجارة
الاقطاع والمشهور المعروف من مذهب مالك في الجمهور حصتها قال النووي
لان الجدي ليقول المنفعة قال الشيخ الامام نفي الدين الشكي ما لنا السمع
على الاسلام فاطبة بالدابة للصارية وليا الشامية يقولون بصحة الامانة
في الاقطاع حتى شرع الشيخ تاج الدين الفارسي وولده الشيخ بهمان الدين
بقا لا يثبت ما قالوا وموافق من مذهب مالك واحد ولكن مذهب
ابي حنيفة يدل على بطلانها فصل ولا يبيع الاسيخا على الغرب كالحج وقليم
البيان والامامة والاذان عندي حنيفة واحد جونا ذلك مالك الا في
الامامة مفتردها وكذلك قال الشافعي واختلف اصحابه ولو استأجر دار
الصلب فيها قال الثلاثة يجوز للمرجل ان لو جود دأمر مدأ معلومة لمن يتخذها
مصلحة ثم يجوز دأله ملكا وله الاجرة وقال ابو حنيفة لا يجوز ذلك ولا اجارة
له وقال ابن حبيب في الاضاح وهذا من محاسن ابي حنيفة لا يمتنع عليه

لانه مبني عنده على ان القاب لا يؤخذ عليها اجرة فضل واذا استاجر عبدا
مدة معلومة ثم باعها الموجه فذهب الثاقي ان في بيع العبد المستاجر قولان
اظهرهما الهوناني وقال ابو حنيفة لا يجوز بيعها والمستاجر بالخباء في اجارة البيع
وطول الاجارة او مراد المبيع وثبتت الاجارة قال في الاصحاح وقال ابو
حنيفة لا يباع الا بمرضى المستاجر ويكون عليه دين فحبسه الحاكم عليه سنيها
في دينه وقال مالك واحمد يجوز بيع العبد المستاجر هذا اذا كان المبيع
من غير المستاجر فلا خلاف في جوازها لان تسليم المنفعة غير مستقدر
واذا استاجر دابة ليركبها فلم يملكها لم يملكها كجاءت به العادة فقامت فلا ضمان عليه
عند الثلاثة والي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا يجوز ان يوجر مضيه
مشاعا الا من شريكه ولا يجوز ان يوجر عنده ماله ولاهنة بحال ويجوز اجارة
الدوام والقائمين للتأمين والنجل بها كالحلوك كان صبرا متيا هذا مذهبنا
حنيفة وقال الثلاثة لا يجوز اجارة بعض اصحاب الثاقي وقيل ولا يجوز
عند مالك والثاقي في الحيد اجارة الارض بما يبيت فيها او عجاجها
ولا يطعام كالسك والعيل والتكر وعين ذلك من الاطعمة والمأكولات
وقال ابو حنيفة والثاقي في القديم واحمد يجوز بكل ما اتيته الارض

وبغير ذلك من الاطعمة ولما كولات كما يجوز بالذهب والفضة والعرو
 وذهب الحسن وطاوس الى عدم حيوان كراء الارض مطلقا بكل حال واذا
 استاجر امرضا البزير عما حنطه قلده ان يزرعها شعيرا او ما ضره وكضره والحظ
 عند الادوية وقال داود وعينه ليس ان يزرعها غير الحنطه فصل و
 اذا استاجر انسانة ليزرع فيها الوفا من الفراس مما لا يتايد ثم انقضت
 المدة فلو جبر الحثا عند مالك بين ان يعطى المستاجر قيمة الفراس وكذلك
 ان يعطى فقيمة فمه ذلك على انه مقلوع او باسمه بقلعه وقول ابي حنيفة
 يقول مالك الا انه قال اذا كان القلع مضمرا بالارض اعطاء الموجه الفقة
 وليس للفارس وقلعه وان لم يضمن لم يكن له المطالبة بالقلع وقال الثوري
 ليس بذلك الموجه ولا يلزم للمستاجر قلع ذلك ويصحى مودا او يعطى
 الموجه قيمة الفراس للمستاجر فك باسمه بقلعه او بغيره في ارضه ويكونا مضمرا
 او ياتر بقلعه او يعطيه ارش ما ينقص من القلع فصل ومن استلما حارة
 فاسدها وفتحها ما استاجر ولم يتفع به كما كانت ارضا فلم يزرعها فلا يقع
 الا بآذى حتى انقضت مدة الايجار لا فعليه اجرة مثلها عند مالك وكذا لو
 استاجر دار فلم يسكنها او عبدا فلم يتفع به وقال الثامني وامد وقال ابو حنيفة

لا امرأة عليه لكونه لم ينفع بها وهل يجوز اشتراط الحياء ثلثاً في الإحصاء
 كالبيع قال الثالثة يجوز وقال الثامني لا يجوز ~~كما يجب~~ ^{لو كانت} انفقوا لثمة
 على أن الأرض الميعة يجوز أحيائها ويجوز أحياء موات الأسلام للمسلم بالاتفاق
 وهل يجوز للذمي فقال الثالثة لا يجوز وقال أبو حنيفة وأصحابه يجوز وأما
 هل يشترط في ذلك إذن الإمام أم لا قال أبو حنيفة يحتاج إلى إذن قال مالك
 ما كان في الفلاة وحيث لا يتاح للناس فيه لا يحتاج إلى إذن وما كان قريباً من
 البهائم وحيث يتاح للناس فيه اقتصر إلى الإذن وقال الثامني وأحمد لا يحتاج
 إلى إذن وأما كان ^{مكتوبة} ~~للمن~~ الأرض على مملوك كآدم بأوامره وحرب وطال عهده
 بمن ملك بالأحياء فقال أبو حنيفة ومالك ومالك مذكور ذلك وقال الثامني
 لا يملك وعن أحمد وإمامان كالمذمومين أظهرها أنه لا يملك ^{وأي شيء}
 يملك الأرض ويكون أحياء ما به قال أبو حنيفة وأحمد يجوز ما وإن تخذلنا
 ما في التار يخربها وإن لم يستفها وقال مالك مما يعلم بالعادة أنه أحياء لها
 من بناء أو غراس أو حفير وغير ذلك وقال الثامني إن كان للزراع وغيرهم
 واستخرج ما بها وإن كانت للكنى فيقطعها سيورها أو يقيمها فضل وأما
 في حرم السير لعادة فقال أبو حنيفة إن كانت لتسقى الأبل مخير بها أم لا فعون

دراعا وان كانت للناس مئونة وان كانت عينا مئنة مائة ذراع وفي رواية
خمسة مئنة او اذ ان عيضا في حريمها منع منه وقال الثامني ومالك ليس في
ذلك حق مقدور والمرجع منه الى العرف وقال احمد ان كانت في ارض صوة
فخمس وعشرون ذلة اعاوان كانت في ارض عادية فمئونة ذراعا وان
كانت عينا فخمسة مائة ذراع والحديث اذا ثبت في ارض مملوكة مثل ملك حاكم
قال ابو حنيفة لا يملكه وكل من اخذه صاحبه وقال الثامني يملكه ملك
الارض وعن احمد روايتان اظهرهما كذا في حنيفة وقال مالك ان
كانت الارض مملوكة ملكه صاحبها وان كانت غير مملوكة لم يملك ففصل
واختلفوا فيها فيفضل عن حاجة الانسان وبها منه وزرعه عن الماء في نهر
او من فقال مالك ان كان البئر والثر في البرية فما لكما الحق مقدار علة
منها وجب عليه بذل ما فضل عن ذلك وان كانت في حافظة فلا يلزمه
بذل القاضل الا ان يكون جاره ذراع على سبيل فان هدمت او عين ففصل
فانه يجب عليه بذل القاضل له الى ان يصلح جاره سبيل نفسه او عينه فان
كان باصلا لم يلزمه ان يبذل له بعد ذلك البذل شيئا ومن يصدق
عوضه منه واثبات وقال ابو حنيفة واصحاب الثامني يلزمه بذل

كثر بالناس والذئاب من عبثه عوص ولا يلزم للمزارع وله اخذ العوص
 والمسحوب مذكور عن احمد واما بيان اطرافها انه يلزم مذكور وعن عوص
 للماشية والسعية معا ولا يهلك له البيع كتاب الوقف هو فدية حاضرة بالوقف
 وهل يلزم ام لا قال مالك والثايني واحمد يلزم باللفظ وان لم يحكم به
 وان لم يجزجه الوصية مع موته وهو قول ابي يوسف وميمون
 ملك الوقف عنه وان لم يجزجه الوقف عن بدء وقال محمد يبيع اذا خرج
 عن ملكه بان يجعل للوقف وليا ويله اليه وهي رواية عن مالك و
 قال ابو حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكن غيب لانه ولا يلزم ملك الوقف
 عن الوقف حتى يحكم به حاكم او يعلقه بموته فيقول اذا مت فقد وقف
 دارى على كذا او تقفوا على ان لا يبيع وقف ما لا يبيع الاستعانة به الا ما
 نكده كالذهب والفضة والماكول لا يبيع وقفه وقف الحيوان يبيع عند
 الثايني واحمد وهي رواية عن مالك وقال ابو حنيفة وابو يوسف
 لا يبيع وهي الرواية الاخرى عن مالك فضل والراجح من مذهبي ان
 ان الملك في رقية الموقوف ينقل الى الله تعالى ولا يكون ملكا للواقف
 ولا للموقوف عليه وقال مالك واحمد ينقل الى الموقوف عليه وقال

أبو حنيفة وأصحابه مع اختلافهم إذا صح الوقف خرج عن ملك الواقف
 ولم يدخل ملك الموقوف عليه ووقف المشاع جائز كسبية وأجارية بالانقطاع
 وقال محمد بن الحسن بعد الجواز بقاء على أصلهم في امتناع إجازة المشاع
 فصل ولو وقف شيئا على نفسه صح عند أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايات
 في رواية الأخرى لا يبيع وقال مالك والشافعي لا يبيع وإذا لم يبيع
 الموقوف مصرفا مان قال هذه الدار وقف فان ذلك يبيع عند مالك
 وكذا إذا كان الوقف منقطع الآخر كوقف على أولادى وأولادهم
 ولم يذكر بعد ذلك الفقهاء فانه يبيع عنده وميراث ذلك بعد انقراض من
 منعه إلى فقهاء عصبته فان لم يكن مؤلفا لمسلمين وبه قال أبو يوسف
 ومحمد والتابع من مذمباته في أنه لا يبيع مع عدم بيان المصروف والرا
 هذه عدم صحة منقطع الآخر فصل وانفقوا على أنه إذا احتجب بالوقف
 لم يبيع إلى الوقف ثم احتلوا في جوانب بيعه وصرف ثمنه في مثله وإن كان
 مسجدا فقال مالك والشافعي يبيع على حاله ولا يباع وقال أحمد يجوز
 بيعه وصرف ثمنه في مثله وكذلك في المسجد إذا كان لأبرهجي عوده و
 ليس عند أبي حنيفة مقرر فيها واختلف أصحابه فقال أبو يوسف لا يباع

وقال محمد بن يعقوب الى ملكه الاول كتاب الهبة انفق الائمة على ان الهبة تصح
 بالايجاب والقبول والعقد فذلك بد من اجتماع الثلاثة عند الثلاثة وقال
 مالك لا نفقة معها ولن وهما الى مبين بل يصح وعليه منه عجة والايجاب والقبول
 ولكن العقد شرط في نفوقها وتمامها واحترن مالك بذلك عما اذا اخر
 الواهب الاقباض مع مطالبة الموهوب له حتى مات الواهب وهو مسم على
 المطالبة لم يطل وله مطالبة الورثة فان شرط المطالبة او امكنه مبين الهبة
 فلم ينفذها حتى مات الواهب او مرض بطلت الهبة قال ابن ابي زيدا لما ملكي في الرضا
 ولا ثم هبة ولا صدقة ولا عس الا بالحياة فان مات قبل ان يجاز عنه فهو
 ميراث وعن احمد رواية ان الهبة ملك من غير مبين ولا بد في العقد ان
 يكون باذن الواهب خله فالابي حنيفة وهبة المشاع حاضرة عند مالك و
 الشافعي كالبيع ويصح مبينه بان يسم الواهب الجميع الى الموهوب له فينتوي
 منه حقة ويكون نصيب شريك في يده ودعيته وقال ابو حنيفة ان كان مالا
 ينقسم كالعبيد والمواصر جازت منه وان كان مما ينقسم لم تجز هبة شئ منها
 ومن اعمر اسانا فقال اعمر ناك داري فانه يكون قد وهب له الاستغنى
 بما يملكه خيانه واذا مات وصعت رقية الذر الى مالكها وهو المهر والميراث

هذا مذهب مالك وكذا اذا قال احمد نك وعقبتك فان عصبته مملكون
 مسقطين فان لم يبق احد منهم رجعت الرقبة الى المالك لانه وذهب المسقة و
 لم يهب الذار وقال ابو حنيفة والثامني في احد قوليه واحمد بن حنبل
 ملكا للمهر وورثة ولا يعود الى ملك للمعطي الذي هو المهر فان لم يكن للمهر
 وارث كانت ميراث المال والثامني يقول ان كان مذهب مالك والرقبة عابرة
 وحكي حكمها حكم المهرى عند الثامني واحمد وابي يوسف ومالك وابو
 حنيفة ومحمد بن قتيب باطله فضل ومن وذهب لا ولا شيئا استحب له ان يورث
 بينهم عند ابي حنيفة ومالك وهو الرابع من مذهب الثامني وذهب احمد
 ومحمد بن الحسن الى انه يفضل المذكور على الامانة كقصة الارث وهو وجه
 في مذهب الثامني وتخصيص بعض الاولاد بالهبة منكر وهو بالاتفاق وكذا
 تفضيل بعضهم على بعض واذا فضل من يلزمه الرجوع الثلثة على انه لا
 يلزمه وقال احمد يلزمه الرجوع الرجوع فصل واذا وذهب الوالد لابنه
 منه قال ابو حنيفة ليس له الرجوع فيها حال وقال الثامني له الرجوع بكل
 حال وقال مالك له الرجوع ولو بعد القبض فما وذهب لابنه على حمة العلة
 والحبة ولا يرجع فيما وذهب على حمة الصدقة وانما الرجوع له الرجوع ما لم يغير

بيد الولد وان ليعدت دينا بعد الهية او تسوخ السبأ و تحيطه الموصوب له بما
 من حبس هيت لا يميز منه والافليس له الرجوع وعن احمد ثلاث روايات
 اظهرها له الرجوع بكل حال كذهب الشافعي والثانية ليس له الرجوع بحال
 كذهب في حيفة والثالثة كذهب مالك فحصل وهل ليوع الرجوع في غير
 هية الابن فقال الشافعي له الرجوع في هية كل من يقع عليه اسم الولد حيفة
 او محازا كولد طبه وولد ولد من اولاد البنين او البنات ولا رجوع في هية
 الاحيق ولم يعبر الشافعي طردين ولا مبر ورجع السبأ كما اعتبره الظالم لكن بشرط
 بقاؤه في سلطنة الممليك فممنع عنده الرجوع بوقفة وبيعه لا باجارية وراهنه
 وقال ابو حنيفة اذا ذهب لذي رحم محرر بالسب لم يكن له الرجوع وان
 ذهب لاصتبي ولم يعوض عن الهمة كان له الرجوع الا ان يبيد ن بادا
 متصلة او يموت احد المتقاعدين او يخرج عن ملك الموصوب له وليس
 له عند ابو حنيفة الرجوع فيما ذهب لولده واهنيه واحدة وعمته وعمه
 ولا كل من لو كان اسلا لم يكن له ان يزوجها لاجل السب فاما ذهب لغير
 عمته ولا جانيها كان له ان يرجع في هية فصل ومن ذهب هية ثم طلب ثوابها
 وقال ما اراد الثواب نظر فان كان مثله ممن يطلب الثواب من الموصوب

له فله ذلك عند مالك كهيئة الفقير للعنى وهيئة الرجل لا ميرة ومن هو موته
 هو مواعيد قولنا الشافعي وقال ابو حنيفة لا يكون له ثواب الا باشتراطه وهو القول
 الثاني الشافعي وهو التراجيح من مذهبه **مثل** واجبوا على ان الوفاء بالوعد
 في الخبر مطلوب وهل هو واجب ومسحوب بينه خلاف ذهب ابو حنيفة و
 الشافعي واحد واكثر العلماء على انه مسحوب فان مرآه فانه الفضل وانك
 للمكر وكراهة شديدا ولكن لا ياتهم ومال جماعة الى انه واجب منهم عمر
 بن عبد العزيز وذهب المالكية مذهبنا **ثالثا** ان الوعد اذا اشترط بسبب كقول
 تزوج ذلك كذا وعفو ذلك وجب الوفاء فان كان وعدا مطلقا لم يجب
فقط اجتمع الامة على ان اللفظة مقررة حولا كما طرأ اذا لم يكن شيئا
 تعلقها لغيره وسببا لبقاء له وان صاحبها اذا اصابه احوالها من ملقطها وان
 اذا اكل بعد الحول واذا صاحبها ان يفهمه كان له ذلك وانته اذا قصد
 بها ملقطها بعد الحول ففضلها بخير بين الثمين وبين الرضاء بالاجر من
 الله تعالى **مثلا** واجبوا على عبدا ان لا يقط في الجملة ثم احتلفوا هل لا يفضل
 من اللفظة او اخذها ففني في حنيفة وبيان احدها الاخذ افضل والثاني
 التراجيح افضل وعن الشافعي قولان احدهما الاخذ افضل والثاني التراجيح

والاصح استعجاب به لو اتفق بامانة نفسه وقال احد شرهما افضل فلو اخذوا
ثم ردها الى مكانها قال ابو حنيفة ان كان اخذها لبيد ها على صاحبها فدية
والاصح وقال الثاقفي واحد يصمن على كل حال وقال مالك ان كان اخذها
مليئة الحفظ ثم ردها صمن فان اخذها مسخرة رابين اخذها وشرهما ثم ردها
فك ضمان عليه فضل ومن وجد شاة في فكه لا يوجب من يبيعها اليه
ولم يكن تقر بها شئ من الهوان وخاف عليها فله الجبار عند مالك في شرهما و
اكلها ولا ضمان عليه قال والبقرة اذا خاف عليها من الشاع كالشاة وقال الثاقفي
مضى اكلها له الصمان اذا لم يمتد صاحبها فضل وحكم اللفظة في الحرم وعذره
سواء عند مالك في الملقط ان ياحذها على حكم اللفظ ومثلها بعد ذلك وله
ان ياحذها ليعفظها على صاحبها فقط وهو قول ابي حنيفة وقال الثاقفي وعلم
واحد له ان ياحذها ليعفظها على صاحبها ويبيعها ما دام مبيعها بالحرم واذا اخرج
مسما الى المحاكم وليس له ان ياحذها للملك فضل واذا عرفت اللفظة تنسبة
ولم يغير مالكها عند مالك والثاقفي للملقط ان يحبسها ابا وله الصمدان
مباو له ان ياحذها بما عنيها كان او مقيما وقال ابو حنيفة ان كان فقير احب ان له
ان يخلو بها وان كان غنيا لم يجز ويجوز له هذا في حنيفة ومالك ان يتصدق بها

قبل ان يملكها على شرط ان حياه صاحبها فاما ان ذلك معنى وان لم يجزئه ضمن له الملقط
وقال الثاقبي واحمد لا يجوز ذلك لا يماصد فيه موقوفه واذا وجد بعض ابي
بابويه وحده لم يجز له عند مالك والثاقبي اخذه فلو اخذ ثم ارسله فلا شيء
عليه عند ابي حنيفة ومالك وقال الثاقبي واحمد عليه الصلوات فصل واذا مضى
على اللقطة حول ومصرف فيها الملقط ببقية او بيع صدقه فله صاحبها اذا جاء ان
ياخذ بقيتها يوم يملكها بالانفاق وقال داود وليس له شيء واذا جاء صاحب
اللقطة فاعطى على ماله وصرفها وجب على الملقط عند مالك واحمد ان يرد
اليه ولا تكلف بينه وقال ابو حنيفة والثاقبي يلزمه ذلك لا يبينه الملقط
اذا وجد اللقطة في دار الاسلام فهو مسلم عند الثلاثة وقال ابو حنيفة ان
يوجد في كنية او بيعة او قرية من قري اهل الذمة فهو ذمي واحتلف اصحاب
مالك في اسلام الصبي المميز غير البالغ العاقل على ثلاثة اقوال احدها ان
اسلامه يقع وموقوف ابي حنيفة واحمد والثاقبي انه لا يقع والثالث انه
موقوف وعند الثاقبي الاقوال الثلاثة والراجح من مذاهب ان اسلام الصبي
استقل لا لا يقع فصل واذا وجد لقطة في دار الاسلام فهو حر مسلم فان
اشترى بعد بلوغه من الاسلام لم يبق على ذلك فان ابي قتل عند مالك واحمد

وقال ابو حنيفة عجب ولا يعقل وقال الثاقي بينا جرح عن الكفر فان قام عليه
 عليه وانفقوا على انه يحكم بسلام الطفل بسلام اميه وكذا اسلم امه الامالك
 فانه قال لا يحكم بسلام امه بسلام امه وعنه رواية كذا حسب الجماعة كتاب الحجاب
 انفقوا الامم على ان مراد الايق يثبت الجعل بزيادة اذا شرط ثم اختلفوا في استحقاق
 اذا لم يشترط فقال مالك ان كان معروفا فابعد الا باق استحق على حسب بعد
 الموضوع وقربه وان لم يكن ذلك شانه فلا جعل له ويعطى ما انفق عليه و
 قال ابو حنيفة واحد ليعتق الجعل على الاطلاق ولم يعينه اوجوب الشرط ولا
 عدمه ولا ان يكون معروفا فابعد الا باق لم لا وقال الثاقي لا يثبت الجعل الا
 بالشرط واختلفوا هل هو معدر فقال ابو حنيفة ان ردة من مسير تلك
 اياها مستحق ان يعين درهما وان لم يرد من ذلك يوضع له الحكم وقال مالك
 له اجر المثل وعن احمد روايتان احداهما دينار او اثنا عشر درهما والاخرى
 بين قصيرها الى المسافة او طولها ولا بين المصرو خارج المعسر وثانية ان
 جاء به من المصرو عشرة دراهم او من خارج المصرو فان يعوت درهما وهذا
 الثاقي لا يثبت شيئا الا بالشرط والتقدير واختلفوا فيما انفق على الابن
 في طريقه فقال ابو حنيفة والثاقي لا يجب على سيده اذا انفق مبرعا

هو الذي يتفق من غير اذن الحاكم فان اتفق باذنه كان ما اتفق دينا على سيد
العبد وله ان يبيع العبد عنده حتى يأخذ ما انفق عليه وقال احمد هو على
سيده بكل حال ومذهب مالك ليس له غير امرأة المثل كتاب الفرائض اجمع
على ان اسباب المقاتلة اثلاثة رحم ونكاح وولاء وان اسباب المانعة
من الميراث ثلاثة سارق وقتل واعتكاف دين وعلى الانبياء عليهم السلام لا
يورثون وان ما تركوه يكون صدقة تفرق في مصاح المسلمين ولم يخالف في
ذلك الا الشيعة واجمعوا على ان الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه وان
سقل والاب وابوه وان هلك والاخ وابنه الامن الام والعم وابنه الام والعم
والزوج والمعتق من النساء سبع البنت وبنت الابن وان سلعت والام وابنته
والأخت والزوجة والمعتقة وعلى ان الفرائض المقدرة المحدودة في كتاب
التقاضي وجعل ستة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والثلث من اليمين
ذلك من مسائل الفرائض اجمع عليها فصل واما من اختلف فيه منه فميراث
ذوي الارحام الذين لا سهم لهم في القرآن الكريمة وهم عشرة اصناف ابوالام
وكل جد وعبدة سامطين واولاد البنات وبنات الاخوة واولاد الاخوات
وسوا الاخوة للام والعم للام وبنات الاعمام والعمات والاخوان والعمات

والممدولون بهم فذهب مالك والثاقب الى عدم قوريتهم ويكون المال لبيت
 المال وهو قول ابى بكر وعمر وعثمان وزيد والزهري والاوزاعي
 وداود ومنى الله عنهم وذهب ابو حنيفة واحمد الى قوريتهم وحكى ذلك
 عن علي وابن مسعود وابن عباس ومنى الله عنهم وذلك فقدا حصوا بالقرض
 والعصيات بالاجماع وعن سعيد بن المسيب والنفخ ان الحال ميراث مع البيت
 فعلى ما قال مالك والثاقب اذا مات عن امه كان لها الثلث والباقي لبيت المال
 وعن مينة فلها النصف والباقي لبيت المال وعلى ما قال ابو حنيفة واحمد كله للثلاث
 بالقرض والباقي بالرد وكذلك للبيت النصف بالقرض والباقي بالرد
 ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي عن الشيخ ابى الحسن الصفي عن عثمان و
 علي وابن عباس وابن مسعود انهم كانوا لا يورثون ذوي الارحام حيا
 فكل لا قول وابن حزيمة وعيزه من الحفاظ يدعون الاجماع على هذا ففضل
 والمسلم لا يورث من الكافر ولا عكسه بانقاف الائمة وحكى عن معاذ وابن مسعود
 وابن المسيب والنفخ انه يورث المسلم الكافر ولا عكسه كما تزوج الكافرة المسلم
 ولا يورث الكافر المسلم فصل واختلفوا في مال المرتد اذا قتل او مات
 على الردة على ثلاثة اقوال الاول ان جميع ماله الذي كسبه في اسلامه يكون

بيننا لبيت المال هذا قول مالك والثامني واحمد والثاني يكون لو رثته من
المسلمين سواء كسبه في اسلامه او في ردته وهذا قول ابي يوسف ومحمد بن
الحسن والثالث اثنا اكتبه في حال اسلامه يكون لو رثته من المسلمين وما
اكتبه في حال ردته فهو ثمن لبيت المال وهذا قول ابي حنيفة ومفضل واقفوا
على ان القائم عهدا طالما لا يبرث من المقتول ثم اختلفوا ممن قتل خطأ فقال
الثلاثة لا يبرث وقال مالك يبرث من المال دون الدية ^{ممن قتل} واختلفوا في
ميراث اهل المال من الكفار فذهب مالك واحمد لا يبرث بعضهم بعضا اذا كان
كافرا من اهل ملتين كاليهودي والنصراني وكذا من عداها من الكفار ان اختلف
ملتهم وقالوا اي ابو حنيفة والثامني انهم اهل هلة واحدة كلهم كفار يبرث بعضهم
بعضا ^{ممن قتل} ومفضل والعراقاء والمضلة والدماء والموفي عريقا وطاعون اذا لم يعلم
اليهم مات قبل صاحبه لم يبرث بعضهم بعضا وتركه كل واحد منهم لباقي قسمة
بالاتفاق الا في رواية عن احمد وذهب على وشرح والشيعة والفقهاء الى
انه يبرث كل منهما من بركة ماله دون طارقه وهي رواية عن احمد ^{من}
من بعضهما وبعضه عريق لا يبرث ولا يورث عند الثلاثة وقال احمد وابو
يوسف ومحمد والمزني انه يورث ويبرث بقدر ما فيه من الجزية ^{ممن قتل}

والكافة والملائكة والعامل عدا او من فيه رفق ومن حتى مونة لا يحبون كما لا
 يورثون بالانفاق وعن ابن مسعود وعنه ان كان الكافر والعبد والفاسق
 العهد يحبون ولا يرثون والاحقوة اذا هجوا الام الى التمس لم ياحذو بها
 لانفاق وروى عن ابن عباس الاحقوة يرثون مع الابرار اذا هجوا الامرين
 خذون ما يحبونها عنه والمشهور عنه موافقة الكافة والمصلحة اما الاب
 الاثوث مع وجود الاب هو ابنا شيئا بانفاق الثلاثة وذهب احمد الى انها سرقة
 بعد التمس ان كانت وحدها او تشارك الام فيه ان كانت موجودة و
 الاخوان يجهان الام من الثلث الى التمس بالاجماع وحكى عن ابن عباس ان
 لهما من الثلث حتى يصيروا ثلثه فيكون لهما التمس فضل والام في مسألة
 الزوج وابوين او زوجة وابوين ثلث ما بقي بعد فرض الزوج او الزوجة
 عند جميع الفقهاء الا ابن عباس فانه قال يكون لهما ثلث المال كله في المسلمين
 وبه قال شريح وداود ابن سيرين في زوجة وابوين وخالفه في زوج
 وابوين فضل والمبنيين مضاعف الثمان عند جميع الفقهاء الا ما اشتهر عن ابن
 عباس ان للبيين النصف كالواحدة وان للثلاثة مضاعف الثمان وروى عنه
 اسقول الجماعة واذا استكمل الثمان الثلثين فلا شئ لبيان الا ان يكون من

ذكر في درجتهن او اسفل منهن اي ابن معصيتهن فيكون ما بقى بينه وبين ما
هو فوقه ومن هو في الدرجة للذكر مثل حظ الانثيين عند جميع الفقهاء
وحكى عن ابن مسعود انه عصى كل ما بقى لذكر من ولد لابن دون الامات
ليس والاخوان مع البنات عصيته عند جميع الفقهاء وحكى عن ابن عباس
انهم ليس بمعصية ولا يرثن شيئا مع البنات **فصل المسئلة المشهورة بالمشركة**
وهي تروج وام واخوان لامه واخ لابوين اختلفوا فيها فقال مالك والشافعي
للزوج النصف والام والسدس وللخوة الثلث ثم يشارك الاخ لابوين
الاخوين للام في الثلث الذي هو فرض لهما وهذا قول عمر وعثمان وابن
عباس وابن مسعود وزيد وعائشة والزهرى وابن المسيب وجماعات
ومذهب ابى حنيفة واصحابه واحمد وداود والثلث للخوة للام ونسقط
الاخ لابوين وهو مذهب طي وحكى عن ابن عباس وابن مسعود **فصل**
فرض الخديعة والحبات السدس عند جميع العلماء وروى عن ابن عباس انه
اعلى الخديعة ام الاب اذا انفردت الثلث واقامها مقام الام وروى عنه كقول الجماعة
ومذهب مالك لا يرث من الخديعة الا ثلثان ام الام وامها متهما وام الاب وامها
ومذهب ابى حنيفة ان ام الاب يرث ثلثا نصيا واختلف قول الشافعي فقال مثل

قول مالك وقال مثل قول أبي حنيفة وهو المشهور عنه والراجح من مذهبه
 والحببة من جهة الأب إذا كانت أقرب من الحببة من قبل الأم بشاركم بها الحببة من
 قبل الأم في التمس ولا تجبها هذا مذهب مالك والثأفي وزيد وابن مسعود
 وقال أبو حنيفة التمس الحببة التي من قبل الأب إذا كانت أقرب من الحببة
 التي من جهة الأم فضل والحبب يقاسم الأخوة فيرتبون معه ولا يجوبون
 الحببة عند أبي حنيفة ومالك والثأفي وأحمد وروى عن أبي بكر وابن
 عباس وعائشة وابن الزبير ومروان ومعاذ وأبي موسى وأبي الدرداء
 أن الحبب الحبب ليقط الأخوة والأخوات من الأبوين يعادون الحبب بالأخوة
 من الأب ما لم ينقصوه عن الثلث عند كافة العلماء وروى عن علي بن أبي طالب
 فضل واختلف الأئمة في الأكدية وهي زوج وأم وحيد وأخت لأب وأم
 ولأب فقال مالك والثأفي وأحمد للزوج النصف وللأخت الثلث وللأخت
 النصف والباقي للجد وللقط الأخت فضل ومن أجمع مذهبهم أن من ورث
 عند مالك والثأفي باقوا لها فقط وعند أبي حنيفة وأحمد ميراث بائنين
 جميعا ولو أجمع أبناءهم أحدهما أخ لأم كان الثلث من أم التمس والباقي في
 بالعصوية بالانفاق وعكس عن ابن مسعود الحسن البصري وأبو ثور

ابن ابي عمير الذي هو اخ لام اولى بالمال فضل كافة العلماء بقولون بان الارث
لا يثبت بالمولات وذهب الثوري الى ثبوتها وقال ابو حنيفة ان والاه او عامه
كان لم يقضه مالم يعقل عنه وابن الملا عنه قال ابو حنيفة ليس هو امت جميع
ماله بالعرض والعصوية قال مالك الشافعي فاخذ لام الثلث بالعرض
والباقي لبيت المال وعن احمد روايتان احدهما عصية امه فاذا الحلف
لها او خالا فلها الثلث والباقي للخال والثانية انها عصية فيكون المال جميعه
تقسيميا فضل والعول عند كافة الفقهاء صحيح ثابت مهور به فاذا اراد
الفرع من على سهام الشركة دخل النقص على كل واحد منهم على قدر حصة
واعملت المسئلة ثم يقسم بقولها فيعطى كل ذي سهم سهمه على قدر سهمه
عائنه كالديون اذا اردت على شركة يقسم على الحصص وينقص كل واحد
منهم على قدر دينه وقد انعقد الاجماع في خلافة عمر رضي الله عنهما
فانكره وقال بطلانه فقيل له هلك قلبك ذلك عصية عمر رضي الله عنه
فقال هيبة فكان مهيبة فقبل له راى مع الجماعة احب الي من راى منظر
ونفق الامم على ان العول لا يكون الا في الاصول الثلاثة المنة والاشنا
عشر والاربعة والعشرون فصل والنقطة ان لم يسهل صار خافا قال مالك

واحد لا يورث ولا يورث وان غرك او سفس لا ان يطول به وذلك او يصر
 فان عطف فغن مالك وادبان وقال ابو حنيفة والثاقفي ان غرك او سفس
 او عطف ورث وورث عنه **فصل** والخثى المشكل وهو من له مزج وذكر
 قال ابو حنيفة في المشهور عنه ان مال من الذكر فهو غلام او من العزج فهو
 انثى او منهما اعتبر اسميهما فان استويا بقيا على اشكاله الى ان يخرج له طية
 او ياتي النشاء فهو رجل او بدل له بن او يوطى في مزجه او يحضن فهو امرأة
 فان لم يظهر بشئ من ذلك فهو مشكل وميراثه ميراث انثى وكذا قال ^{ابو} مالك
 ولكن خالفه في ميراثه فقال يعطى الابن النصف والخثى الثلث ويوقف
 التسع حتى يتبين امره او يعطى لها وقال مالك واحمد يورث من حيث
 يبول فان كان يبول منهما اعتبر اسميهما فان كان في سبق سواء اعتبر
 اكثرهما فميراث منه فان بقي على اشكاله خلفت رجل ابنة خثى مشكلا ثم
 للخثى نصف ميراث ذكر وهو نصف ميراث انثى فيكون للابن ثلث المال
 وورثته والخثى ربع المال وسدسها ^{للزوجة} الوصية لمالك وصفا
 الى ما بعد الموت وهي جائزة مستحبة غير واجبة بالاجماع لمن لبيت عند
 امانته يحب عليها الخرج منها ولا عليه دين لا يعلم به من موله او لبيت عند

ودجعة بغير اشارة فان كانت ذمة مغلفة بتي من ذلك كانت الوصية
واحبة عليه فمناوهي مستحقة بغير وارث بالاجماع وقال الزهري واهل
الطائفة ان الوصية واحبة للاقارب الذين لا يورثون الميت سواء كانوا
عصبية او ذمراحم اذا كان هناك وارث غيرهم فصل والوصية بغير الوارث
بالثلاث حاضرة بالاجماع ولا يفتقر الى اربعة الوارث والوارث حاضرة
موقوفة على اربعة الورثة فاذا اوصى بأكثر من ثلثه واجاز الورثة
ذلك فذهب مالك انهم اذا اجازوا في مرضه فلم يكن له ان يرثوا
بعد موته او في صحة فلم الرجوع سواء كان في صحته او في مرضه
فصل ومن اوصى بثلث او بغيره عند الثلثة يعطى اثني وكذا ان اوصى
ببدين او بربعة اجاز ان يعطى ذكر فان الذكر والامثي سواء عندهم وقال
الثاقي لا يجوز في البعير الا الذكر ولا في البنية والبقرة الا الامثي فاذا
اوصى باخراج ثلث ماله في الرقاب ابتداء عند مالك يعطى مما لكه كالرثا
وقال ابو حنيفة والثاقي يعبرون الى المكاتبين فصل اجازة الورثة
مل تغذي لها كان لورثه الموصي ام عطية مبتداء عند الثلثة تغذي والثلث
مقولاتهم بالجماعة واهل مالك الموصي له الوصية بموت الموصي لم يقوله

امر موقوف منه ثلثه اقول للثاني ارحمها انه موقوف وعندك لانه بقوله
 واذا اوصي بشئ لرجل ثم اوصى به الاخر ولم يعتبر به رجوع عن الاول فهو بينهما
 مضافين بالاتفاق وقال الحسن وعطاء وطاوس ومورجوع ويكون الثاني
 وقال داود هو الاول فصل والعق والهبة والوقف وسائر العطايا المجهزة
 في زمن الموت معتبرة من الثلث بالاتفاق وقال عياض وداود هي مبرأة
 من راس المال واختلف فيها اذا تعدد لم يقص منه او كان في الصف باداء الفدية
 او جاء الحامل الطلق او عاج الموج بالقر وهو ركب بسفينة فقال ابو حنيفة و
 مالك واحمد في المشهور عنه ان عطايا هؤلاء من الثلث والثاني قولان لهما
 من الثلث والثاني من جميع المال وحكى عن مالك ان الحامل اذا بلغت سنة اشهر
 لم يتصرف في اكثر من ثلث مالها فصل واختلفوا سنة اشهر لم يتصرف في اكثر
 في الوصية الى العبد فقال مالك واحمد بيع مطلقا سواء كان عبده او عبدا
 وقال الثاني لا يبيع مطلقا وقال ابو حنيفة يبيع الى عبد نفسه بشرط ان لا يكون
 بالورثة كبير ولا يبيع الى عبد غيره ومن له ابا وعبد لا يجوز له هذا الثاني
 واحمد ان يوصي الى ابني بالنظر فاما ولاده مع وجود ابويه او حدة اذا كان
 من اهل العدالة وقال ابو حنيفة ومالك نعم الوصية الى الابن في اقل الاكابر

فصل في التبرع وتقييد الثلث مع وجود الأب والجد وإذا أوصى إلى عدل
ثم منق من عبا الوصية منه كما استندت الوصية إليه فأنما لا يقع لأنه لا يؤمن
عليها وهذا قول مالك والثأفي وعن أحمد ورويان وقال أبو حنيفة إذا
منق من عبا إليه آخر عدل وإذا أوصى إلى فاسق بجزءه القاصي من الوصية فإن
لم يخرج به بعد فقرة صحته وصية واستكفوا في الوصية للكفار فقال الثلاثة يقع
سواء كانوا من أهل حرب أو ذمة وقال أبو حنيفة لا يقع لأهل الحرب ويصح لأهل
الذمة خاصة فضل والوصي أن يوصي بما وصى به إليه غيره وإن لم يكن الموصى
جعل ذلك إليه هذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه ومالك ومنع من ذلك الثأفي
وأحمد في كل من التوايين وإذا كان الوصي عدلا لم يرجع إلى حكم الحاكم وتقييد
الوصية إليه ويصح فقرة عند الثلاثة وقال أبو حنيفة إن لم يحكم حاكم جميع
ما يبيع ويشتري للصبي مردود وما يتفق عليه فقوله فيه مقبول فضل
ويشترط بيان ما يوصى فيه ومفيدة فإن أطلق الوصية فقال وصيت إليك
لم يقع عند الثلاثة وكان ذلك لغوا وقال مالك يقع ويكون وصية في كل
شئ وله رواية أخرى أنه لا يكون وصيا فيما عینه وإذا أوصى لأقارب به أو
أعقابهم لم تدخل أولاد البنات فيهم عند مالك فإن أولاد البنات عنده النساء

يعقب ويعطى الاقرب فالاقرب وقال ابو حنيفة اقرار به درهم فله يعطى ابن
 الم ولا ابن الخال وقال الثامني اذا قال لا اقرار بي دخل كل قرابته وان بعدا صدق
 حها ومزعا واذا قال لذويتي وعقبتي دخل اولاد البات وقال احمد في احدى
 رواية من كان مبيلا في حال حيوته منقر فاليه والا فالوصية لا اقرار به
 من جهة ابيه ولو اوصى بغيره فقال ابو حنيفة هم للاصفون وقال الثامني
 هذا يجوز ان يعطى وارثا من كل جانب وعن احمد واثبات ان يعطى وارثا
 واحد لذلك عند مالك وقيل والوصية للميت عند الثلاثة باطلة وقال
 مالك يصحها فان كان عليه دين او كفارة صارت منه والا كانت لورثته
 ولو اوصى له رجل بالالف درهم ولم يكن حاضرا الا الف وباقى ماله غلبت
 او باقى ماله عفا وورثه وشيخ الورثة وقالوا لا بد فع الى الموصى له الا
 ثلث الف فعند مالك ليس لهم ذلك وقال ابو حنيفة والثامني واحمد ثلث
 الف ويكون باقى حقه شريكا في جميع ما خلفه الموصى يستوفى حقه من
 فاذا اوصى غلام لم يبلغ الحلم وكان يعقل ما يوصى فوصيته به جائزة عند
 مالك وقال ابو حنيفة لعدم الجواز واختلف قول الثامني والاصح من بينهما
 انها لا تقسم وهو مذاهب احمد ومالك ولو اعتقل لسان المريض لمثل يقسم وصية

باب اشارة ام لا قال ابو حنيفة واحد لا يجمع وقال الشافعي يقع والاصح من مدح
مالك جواز ذلك فضل واذا اميل للموصي اليه الوصية في عيوة الموصي لم
يكن له عندنا حصة ومالك ان يرجع بعد موته وقال ابو حنيفة ولا في
عيوة الموصي الا ان يكون الموصي حاضرا وقال الشافعي واحد له الرجوع على
حال وعزل نفسه متى شاء قال الثوري الا ان يتيين عليه او يغلب على ظنه
تلف المال باستيلاء ظالم عليه ابوه ثم مات الابن فعند مالك والجمهور راقه
بهرته وعند الشافعي واحد لا يبرته واذا قال اعطوه واسا من رفيق او جمل
من ابلي ومكان رفيقه عشرا او ابله فقال مالك يعطى عشرهم بالقيمة وقال الشافعي
يعطيه الورثة ما يقع عليه اسم راس صغيرا كان او كبيرا فضل فاذا كت وصية
بخطه ويعلم انه خطه ولم يشهد فيها مثل عيكم بما عيكم لو شهد على نفسه بما قال
الثلاثة على انه لا يحكم بما وقال احمد عيكم بما مالم يعلم برجوعه عنها ولو وصى
الرجلين والطلق مثل واحد من الثمن دون الاخر قال الثلاثة لا يجوز مطلقا
وقال ابو حنيفة يجوز في ثمانية اشياء مخصوصة شراء الكفن وتهيئ الميت
والطعام للصغار وكسوتهم وروضة وبيعة بعينها وقضاء الدين واقاد وصية
بغيرها وعق عبد بعينه والمضومة في حقوق الميت فضل واختلفوا هل

هل يصح التزويج في مرض الموت فقال فاسدا فقال الثلاثة يصح وقال مالك
 لا يصح للمريض الخوف عليه فان تزويج وقع فاسدا ومنع سواء فعل بها او لم يفعل
 بها ويكون الفسخ بالطلاق فان بداء من المرض منهل يصح ذلك الشكاح امر يبطل عنه
 في ذلك روايتان ولو كان له ثلثة او اربعة وصى لآخر بمثل مصلحتهما
 فقال الثلاثة له التبع وقال مالك له الثلث ولو وصى بجميع ماله ولا وارث
 له قال ابو حنيفة الوصية صحيحة وهي رواية عن احمد وقال الشافعي ومالك
 في رواية عنه واحمد في الرواية الاخرى لا يصح الا في الثلث ولو وصى بثلث
 اصدق في مرض موته وعجز الثلث وقال الثلاثة تقاضاهما وقال الشافعي
 يبدأ بالاول وهي رواية عن احمد فصل وهل يجوز للوصي ان يشتري
 لنفسه شيئا من مال الميتم قال ابو حنيفة يجوز ما يزياد على القيمة استغناء
 فان اشتراه بمثل قيمته لم يجز وقال مالك له ان يشتريه بالقيمة وقال الشافعي
 لا يجوز على الاطلاق وعن احمد روايتان امتنهما عدم الجواز والاخرى
 اذا وكل غير جليز فصل ولو ادعى الوصي دفع المال الى الميتم بعد بلوغه
 قال ابو حنيفة واحمد القول قول الوصي مع يمينه فيقبل قوله كما يقبل
 في ذلك المال وما يدعيه من الاتفاق يكون امينا وكذا تحكم في الاب

والحاكم والشريك والمضارب وقال مالك والثافي لا يقبل قول الوصي
الا بئنه في دفع المال والقول قوله في الاتفاق كعصا قامة البئنه فصل
الوصية للقائل صحبة هذا في حريفة ومالك واحمد والثافي قولان اسمها
الصحة ولو اوصى لسجد فقال الثلاثة تقع الوصية وقال ابو حنيفة لا يصح
الا ان يكون متيق عليه ولو اوصى لبي فلان لم يدخل الا الذكور بالاشهاد
و يكون بينهم بالسوية فضل والوصي مع العنق هل يحل له ان يأكل من مال
اليتم عند الحاجة ام لا فذهب ابي حنيفة لا يأكل بحال الا فرضا ولا غيره
وقال الثافي واحمد يجوز ان يأكل باقل الامر من لبن وعمله وكفاية
وهل يلزمه عند الوعد ود العود من الثافي قولان واحمد وابان
وقال مالك ان كان غنيا فليست تعفف وان كان فقيرا فليأكل بالمعروف
مقدار نظره واجره مثله كتاب النكاح الاجماع منعقد على ان النكاح من
العقود الشرعية المستوتة باصل الشرع واتفق الاثمة الاربعة على ان
من قات نفسه اليه وخاف العنت وهو لنأفاته يتأكد في حقه و يكون
افضل له من الحج والجهاد والصلوة والصوم المنطوع بها فالنكاح مستحب للحج
اليه بخيايته عند الثافي ومالك وقال احمد متى تأمك نفسه اليه وحسن

العت وجب وقال ابو حنيفة باستصحابه مطلقا بكل حال وهو عندنا افضل
 من الانقطاع للعبادة وقال داود بوجوب النكاح على الرجل والمراة من
 في الهر مطلقا افضل واذا قصد نكاح امرأة ليس له نظره الى وجهها وكيفية ثيابها
 وقال داود ويجوز ان لا يستر حياءه سوى السويقين ولا يصح من مذهب
 الشافعي مواز النظر الى مزاج الزوجة والامه وعكسه وهذا قال مالك
 وابو حنيفة واحمد ومولاه المراة تنظر الى ثاني على اقله محررها فيجبوا نظره
 اليها وهذا هو الاصح عند جمهور اصحابه وقال الشيخ ابو حامد الصنعيني ^{عندنا}
 ان العبد لا يكون محررا السيد منه قال الثوري هذا هو المصواب بل لا ينبغي
 ان يجري فيه خلاف بل يقطع بغيره والقول ان لا يحرم لها ليس له دليل
 ظاهر فان الصواب في الامه انما في الاماء فصل ولا يصح النكاح الا من
 جازت التفريق عند عامة الفقهاء وقال ابو حنيفة يصح نكاح الصبي المميز
 والسفيه موقوف على اجازة الولي ويجوز للولي عتق الابن بزوج الشيم
 قبل بلوغه اذا كان ذلك نظرا له كالاب عند الثلاثة ومنع الشافعي من هذا
 فصل ولا يصح نكاح العبد بغير اذن مولاه عند الشافعي واحمد وقال احمد في
 رباية ومالك يصح والمولى مستحق عليه وقال ابو حنيفة يجوز ويصح موثوق

على إجازة المولى فصل ولا يبيع الشكاح عندنا نفي واحدا لا بولي ذكر فان
حدثت المرأة الشكاح لم يبيع وقال أبو حنيفة للمرأة ان تزوج بنفسها وان تولد
في نكاحها اذا كانت من اهل النكاح في مالها ولا اعتراض عليها الا ان تصنع
نفسها في غيره كقوله فيغير من الولي عليها وقال مالك ان كانت ذات شرف
وجمال ومال يره عنه في شلها لم يبيع نكاحها الا بولي وان كانت غير ذلك
جاز ان يتولى نكاحها احبني به صنها وقال داود ان كان يكره لم يبيع نكاحها
بغير ولي وان كانت يتباحث وقال ابو ثور وابو يوسف يبيع ان يزوج
بأذن ولها فان تزوجت بنفسها ونزاعا الى الحاكم الخنف فيكم بصحة فقد و
ليس لنا نفي بفضله لا عندنا في سعيه الا مطهرى فان وطى وطبا الحكم فلا حد
عليه الا عندنا في بكر المتبر فان اعتقد غير وان طلقها قبل الحكم الا عندنا في
اسحاق المدون في اعيانها فان كانت المرأة في موضع ليس منه حاكم ولا ولي
فوجب ان احدها تزوج نفسها والثاني انما تزوجها الى رجل من المسلمين بطل
وقال في المستطهرى وهذا لا يجزى على اصلنا وكان الشيخ ابو اسحق يجتاز
في مثل هذا ان يحكم نفيها من اهل الاحكام في ذلك بناء على ان التحكيم في النكاح
جائز بفضل وقسم الوصية بالشكاح عند مالك ويكون الوصي اولى من

الولي بذلك وقال ابو حنيفة بان الفاضل بين زوج وقال الشافعي لا ولاية لولي
 مع ولي لان عامها لا يلحقه وقال الفاضل بن عبد الوهاب المالكي وهذا على
 الاطلاق في التعليل فاسد فالحاكم اذا زوج المرأة لا يلحقه ما قاله فصل و
 ويجوز الوكالة في النكاح وقال ابو ثور لا تدخل الوكالة عليه والحداولي
 من الاخ وقال مالك الاخ اولى والاخ من الاب والام اولى من الاخ لاب
 عندنا بن حنيفة والشافعي في اصح فوليده وقال مالك واحدهما سواء ولا
 ولاية لابن على امه بالنيقة عند الشافعي وقال الثلاثة ثبت له الولاية وبه
 مالك وابو يوسف على الاب وقال احمد لا باولي وكذا الجدة عنه روايتان
 وهو قول ابى حنيفة فصل ولا ولاية للفاسق عند الشافعي واحدهما من الصبي
 من قال ان كان الولي اباً او جداً فله ولاية مع العسق وان كان غيرهما من
 العصيان ثبت له الولاية مع العسق وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا
 يمنع الولاية فصل واذا غاب الولي الاقرب الى مسافة تقصر فيها الصلوة بغير
 الحاكم الا اربعين من العصابة عند الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك واحدهما
 ان كانت العينة منقطعة انتقلت الولاية الى الابعد وان كانت غير منقطعة لم
 ينتقل والمنقطعة عند ابى حنيفة واحدهما العينة بمكان لا متصل اليه القامد

١٢٤
في السنة الامرة واحدة واذا عاتب الولي عن البكر وخفي حيزه ولم يعلم له بها
قال مالك بن وهيب انهما باذنها وبه قال ابو حنيفة واصحابه خلا قال الشافعي
فضل والاب والحيد عند الشافعي تزويج البكر بغير رضاها صغيرة كانت
وكبيرة وبه قال مالك في الاب وهو شهر ما يتبين عن احمد في الحيد
وقال ابو حنيفة تزويج البكر العاقله بغير رضاها لا يجوز لاحد محال و
قال مالك واحمد في احدى الرمايتين لا يثبت للحد ولا ية الاحبار ولا يكره
بغير اب تزويج الصغيرة حتى تبلغ وتاذن وقال ابو حنيفة يجوز لسائر
العصبات تزويجها غير انه لا يلزم العقد في حقها فيثبت لها الخيار انه اذا بلغت
وقال ابو يوسف يزوجها عقد مفضل والبكر اذا ذهبت بكارتها يوطى
ولو حراما لم يميز تزويجها الا باذنها وان كانت بالغة فان كانت صغيرة
حتى تبلغ وتاذن فعلى هذا اذا زالت البكارة قبل بلوغها لم تزوج عند
الشافعي حتى حتى يبلغ سواء كان للزوج ابا او غيره وقال احمد اذا بلغت
لنفسين مع اذنها في النكاح وعينه مفضل والوتيل اذا كان هو الولي
للراة اما ينيب او لاء او حكمه كان له ان يزوج نفسه منها عند ابو حنيفة
وما لك على الاطلاق وقال احمد يوطى كل عيظه ليل يكون موطيا تاملا

وقال الشافعي لا يجوز له القبول بنفسه ولا توكيل غيره بل ين وجه حاكم
 غيره ونوحليفة وقال بعض اصحابه بالجواز وبه عمل ابو يحيى الليثي فاضى
 وشق فاته تزوج امرأة وولى امرها من نفسه وكذلك من اعتق منه ثم
 اذنت له فى تكاثرها من نفسه بان له عند ابي حنيفة ومالك ان يلى تكاثرها من
 وكن لك من له بنت صغيرة يجوز له ان يولى من يخطبها منه فى تزويجها
 من نفسه عند مالك وابي حنيفة وصاحبيه فصل اذا انفق الاولياء والمراة
 على الشكاح لغير الكفو مع العقد عند الثلاثة وقال احمد لا يبيع واذا ان وجهها
 احد الاولياء برضاها من غير كفول يبيع عند الشافعي وقال مالك لا ينفق
 الاولياء واختك منهم سواء واذا اذنت فى تزويجها مسلم فليس لواحد من الاولياء
 اعتراض فى ذلك وقال ابو حنيفة بلزهم الشكاح فصل والكفاة عند الشافعي
 فى خمسة الدّين والتب والصنعة والحرية والخلع ومن العيوب ومشرط بعض
 اصحابه البياض وقول ابي حنيفة كقول الشافعي لكنه لم يعتبر بمحمد بن الحسن
 الدّبانة فى الكفاة الا ان يكون بحيث يسكر ويخرج منيخ منه الصبيان و
 عن مالك انه قال لكفاة فى الدّين لا غير وقال ابن ابي ليلى الكفاة فى الدّين
 لا غير والتب والمال وهى رواية عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف الكفاة

رواية عن أبي حنيفة وعن أحمد بن حنبل كذا هب الشافعي وأخيه في رواية عن
 الدين والصنعة ولا صحاب الشافعي في السنن وسنن أبيه كالتج مع الشافعي وأخيه
 أنه لا يعتبر فصل وهل فقد الكفاءة لا تؤثر في بطلان النكاح أم لا قال أبو
 حنيفة نفحبا لا وليا حق لا اعتراض وقال مالك يبطل النكاح والشافعي
 قولنا أصحهما البطلان إلا إذا حصل معه وصفي الزوجة والأولياء وعن أحمد
 روايات أظهرهما البطلان وإذا طلب المرأة التزوج من كفوف وهو يدون
 مهرها لم يلزم الوفا بأبائها عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد
 وقال أبو حنيفة لا يلزمه ذلك ونكاح من ليس بكفوف في السب غير محرم
 بالانفاق فصل وإذا زوج الأب أو الجد الصغيرة يدون مهرها ببلغه
 هو المثل وكذا لو زوج ابنه الصغيرة بأكثر من مهر المثل ودأبى مهر المثل عند
 الشافعي وقال الشافعي يلزمه ما سماه وإذا كان الأقرب من أهل الولاءة حرم
 فزوجها إلا بعد لم يقع عند الشافعي وقال مالك يقع إلا لكبر في حق الكبر
 والوصى فإنه لا يجوز لك بعد التزوج فصل وإذا زوج المرأة وليا بأدائها
 من رجلين وعلم السابق قال الشافعي باطل عند الشافعي وقال مالك إذا دخل بها الشافعي
 مع الحمل عا بال الأول بطل الأول ونصح الشافعي وإن لم يعلم السابق مطلقا وإذا

قال رجل فلتنة روى وصدة ثبت الشكاح بإتفاقهما عند الثالثة
 وقال مالك لا يثبت الشكاح حتى يرى داخل في غارهما من عندهما إلا أن يكون
 في سفره فضل ولا يبيع الشكاح إلا بشهادة عند الثالثة وقال مالك يبيع من غير
 شهادة إلا أنه معتبر بالإشاعة وتلك الشايعي فالكتمان حتى لو عقد في التزو
 اشتراط كتمان الشكاح عند الشايعي واحد إلا بشهادة من عدلين ذكرين وقال
 أبو حنيفة ينعقد بوجع وامرأتين وبشهادة فاسقين فضل وإذا تزوج رجل
 مسلم ذمته لم ينعقد الشكاح إلا بشهادة مسلمين عند الثالثة وقال أبو حنيفة
 ينعقد بدميين والخطبة في الشكاح ليست بشرط عند جميع الفقهاء إلا داود
 فإنه قال باستراط الخطبة عند العقد مسند لا يفعل البقي فضل ولا يبيع
 الشكاح عند الشايعي واحد إلا بلفظ التزوج والشكاح وقال أبو حنيفة ينعقد
 بكل لفظ يقيضي المليك على التأنيد في حال الحيوة حتى يبرأ عنه في لفظ إلا
 رواه بيان وقال مالك ينعقد بذلك مع ذكر المهر وإذا قال زوجت بنتي
 من فلان فبلغه فقال قبلت الشكاح لم يبيع عند عامة الفقهاء وقال أبو يوسف
 يبيع ويكون قوله زوجت فلان جميع العقد ولو قال زوجتك بنتي فقال
 قبلت فلتا في قولنا أصحهما أنه لا يبيع حتى يقول قبلت شكاحا ولو تزوجها

والثانية بيع وهو قول أبي حنيفة واحد ولا يجوز للمسلم ان يبيع كتابه
بولاية كتابي عند احمد واجازة الثالثة فضل ويملك السيد اختيار عبده الكبير
على النكاح عند أبي حنيفة ومالك على القديم من قولي الثامني ولا يملك
ذلك عند احمد وعلى الجديد من قولي الثامني ويجوز السيد على بيع العبد او
نكاحه اذا طلب منه الا نكاح فاستنع عند احمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يجبر
والثامني قولان كالمذميين اصهما الله لا يجبر ولا يلزم الابن اعفافا فيه
وهو نكاحه اذا طلب النكاح عند أبي حنيفة ومالك واظهر الراويين عن
احمد انه يلزم وهو مقل للثامني قال محققوا اصحابه بشرط حرمة الاب و
كذلك عند يلزم اعفاف الاحداد من جهة الاب وكذا من جهة الام فضل
ويجوز للولي ان يزوج له ولده بغير رضاها عند أبي حنيفة واحمد و
الثامني في ذلك قولان اصهما كذا في حنيفة واحمد ووايان ولو
قال اعتقت امي وجعلت عتقها صدقة غير شاهد بن سعد في حنيفة
ومالك والثامني النكاح غير مفقود وعن احمد ووايان احدهما كذا في
الجماعة والثانية الامتداد وثبوت العقد صدقا او ما العتق صحيح بالاجماع
ولو قالت الامة ليد ما عتق اعتق على ان انت قحطك ويكون عتق صدقة

فأعنفها فقال لا رجعة بيعت الحق وأما النكاح فقال الثالثة بالخيار إن شئت
تزوجته وإن شئت لم يتزوج ويكون لها فان احتارت تزوج به مكان لها
مستأنفا فان كرهته فلا شيء له عليها عند أبي حنيفة ومالك وقال له عليها
قيمة نفسها وقال أحمد يصير حرة ويلزمها قيمة نفسها وإن تراضينا بالعقد كان
العقد مبرا ولا شيء لها سواء باب ما يجوز من النكاح أم المرأة تحزم على التأبد
بجود العقد على البت بالانثاق وعكس عن علي وزيد بن ثابت أنها قال لا يخرج
ألا بالدخول بالبت ومه قال مجاهد وقال زيد بن ثابت إن طلعتا قبل الدخول
حاز له أن يتزوج ما بهما وإن ماتت قبل الدخول لم يخرج له تزويج أمها فخل
الموت قبل الدخول ما لا مبالا اتفاق وإن لم يكن في حرج أمها وقال داود
يشترط أن يكون الرتبة في كماله وعمر يوم المصاهرة يتعلق بالوطى في الملك
فأما المباشرة فيها دون الفرج بشهوة قبل يتعلق بها القريم قال أبو حنيفة يتعلق
القريم بذلك حتى قال إن النظر إلى الفرج كالمباشرة في عمر يوم المصاهرة
الزانية على نكاحها عند الثالثة وقال أحمد يخرج من نكاحها حتى تنوب ومن رأى
مباشرة لم يخرج من عليه نكاحها ولا نكاح أمها ويتأخذ مالك والشافعي وقال
أبو حنيفة يخرج يوم المصاهرة بالزنا وزاد عليه أحمد فقال إذا طمعت فحرمت

عليه امه ونيه ولو كانت امة لم ينسخ نكاحها بالاتفاق وحكى عن علي و
الحسن البصري انها ما لا ينسخ ولو كانت امة ثم تزوجت حل للزوج وطها
عند الثامني وابي حنيفة من غير عدة لكن يكره وطى الحامل حتى مضى وقال
مالك يجب عليها العدة ويجرم على الزوج وطها حتى تنقضي عدتها وقال ابو
يوسف اذا كان عاملا حرام عليه نكاحها حتى تنقضي وان كان حايلا لم يجز
ولم يفتد وهل يحل نكاح المتولدة من ذناه فقال ابو حنيفة احمد لا يحل وقال
الثامني يحل مع الكراهة ومن مالك روايتان كالمذهبيين فصل والجميع بين
الاختين في النكاح حرام وكذا بين المرأة ومهنتها او خالتها وكذا يجرم الجميع بين
الاختين في الوطى ملك وقال داود لا يجرم الجميع بين الاختين في الوطى ملك
اليامين وهو رواية عن احمد وقال ابو حنيفة يبيح نكاح الاختين عيراته لا يحل
له وطى المنكوحه حتى يجرم الموطوء على نفسه فصل من اسلم ومعه اكثر من اربع
سنوات قال الكاظم غياره من ان يعاين من الاختين واحدة وقال ابو حنيفة
ان كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل ان كان في عقود مع
النكاح في الاربع الا وامل وكذلك الاختين ولو زنا احداهما تزوجت قال ابو
حنيفة ومالك يقييل الفراقه مطلقا سواء كان الارثداد قبل الدخول او

تجلبت الفرقة وان كانت بعد وفقت على مفضل العدة ولو اذنت له وجان
المسلمان معا فهو منزلة او متا واحد ما وقال ابو حنيفة لا يقع الفرقة ولا تكمة الكفا
صحيحة تتفق بها الاحكام المطلقة باحكام المسلمين عند ابي حنيفة واحمد والثاني
وقال مالك هي فاسدة فضل اما يجوز للرجل نكاح الامة بشرطين خوف العنت
وعدم الطول النكاح حرة وقال ابو حنيفة يجوز ذلك مع عدم الشرطين و
اما المانع من ذلك عند ان يكون محنة من جهة جرة او معنوية منه ولا يحل
للمسلم نكاح الامة الكاكية عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يحل ولا يجوز لمن لا
يحل له نكاح الكفار وطى امامهم ملك اليمين بالانفاق وعند ابي ثوري انه يحل
وطى جميع الاماء ملك اليمين وعلى ابي دين سنن ولا يجوز للرجل ان يزيد في نكاح
الاماء على امته واحد عند الثا في واحمد وقالوا اي مالك وابو حنيفة يمتنع
ان تتزوج من الاماء ان يعالمتن زوج من الحر اير فضل والعبد يجوز له ان يجمع
بين زوجتين فقط عند الثلاثة وقال مالك هو كالحر في جواز جميع الاربع
ويجوز للرجل عند الثا في ان تتزوج بامرأة من بني امية ويجوز له وطىها من
غير استبراء وكذا عند ابي حنيفة لكن لا يجوز وطىها حتى يتيوا بها عيشة
او يوضع الحمل ان كانت مملوكه وكره مالك التزوج بالثانية مطلقا وقال احمد

لا يجوز ان يتزوجها الا بشرطان وجود القربة منها واستبراءها بوضع الحمل
او بالاقرار او بالمشهور فضل واجمعوا على ان تكاح المنعة باطل لا خلاف بينهم
في ذلك وصحة ان يتزوج امرأة مدعة فيقول ثمر وجبتك الى ثمر او منه و
عن ذلك وهو باطل منسوخ باجماع العلماء قد يمازج ثمر باسرم وهذا الشقة
هدم الله الى سبيل الرشاد اي معنى صحة المنعة وروى عن ابن عباس
والصحيح عنه القول بطلانه ولكن حكى عن من من الحنفية ان الشرط يسقط
وبيع التكاح على التام اذا كان بلفظ التزوج وان كانت بلفظ المنعة فهو
موافق للجماعة وتكاح الشغار باطل عند الشافعي ومالك واحمد وقال ابو حنيفة
العقد صحيح والمهر فاسد واذا تزوج امرأة على ان يعلمها المطلقا ثلث ثاو شرط
انه اذا طلقها ففي طالق او فلا تكاح عند ابى حنيفة ببيع التكاح دون الشرط
وفي حملها لا قال عنه روايان عن مالك لا يحل لك قول لا بعد حصول
تكاح صحيح بعيد عن رغبة من غير عقد التحليل وحملها حلالا وهي طاهرة
غير عاين فان شرط التحليل ونواه من العقد ولا تحل لك في ذلك ثا في
في المسئلة قولان لمعها انه لا بيع التكاح وقال احمد لا يصح مطلقا فان تزوجها
ولم يشترط ذلك الا انه كان في عزمه بيع التكاح عند ابى حنيفة وعند الشافعي

مع الكراهة وقال اي مالك واحمد لا يبيع ولو تزوج امرأة بشرط ان لا يزوج
 عليها او لا يبيئ او لا ينفقها من ماله او لا يباينها عند انكاحه اي
 ابي حنيفة ومالك والثامني العقد صحيح ولا يباين هذا الشرط ولها من المثل
 لان هذا الشرط مجرد الحد فلو كان كاشرا لكان لا يملك نفسها عند احد موصوف
 باينه الوفاء ومعنى خالف شئ من ذلك فلها الخيار في الفسخ باب الخيار في
 النكاح والبر بالعيوب العيوب المثبتة للخيار شعبة ثلثة يشترك فيها الرجال
 والنساء وهي الخبث والجنون والجنون والبرص واثنان يختص بالرجال وهو عيب
 والعنة واربعة يختص بالنساء وهي العزان والرق والفق واللعن للرجل
 قطع الذكر واعتقه العجز من الجماع لعدم الانثاء والعن عظم يكون في الذكر
 فيمنع الوطى والرق اسداء الفرج واعتق اخراق ما بين على الوطى ومخرج
 البول والعقل لم يكون في الفرج وقبل وطوبه يمنع لذات الجماع فابو حنيفة
 لا يثبت للرجل الفسخ في شئ من ذلك عبال ويثبت الخيار للمرأة في الخيب واعتقه
 فقط ومالك والثامني يثبتانه في ذلك كله الا في العن واحمد يثبت في الكل
 فان وجدت ذلك في الزوج بعد العقد وقبل الدخول غيبت المرأة عند
 اي مالك والثامني واحمد وكذا بعد الدخول الا العنة عند الثامني وان عنت

بالتوجه فله الصنع على التراج من مذهب التامني وهو مذهب أحمد وقال
مالك والثامني في أحد قوليه لا خيار له فصل وإذا عتقت المرأة ونزوها
ومضى ثبت الخيار عند أبي حنيفة ما دامت في الطهر الذي علمت بالعنف ومضى
مضى علمت ومكنته من الوطى فهو منى والثامني في قول أصحاب الخيار على
الفور والثامني في ثلث أيام والثالث ما لم يمكنته من الوطى فصل ولو عتقت
ونزوها لم يكن خيار لها عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ثبت لها الخيار مع حرمة
كتاب العقد لا يبيح الشكاح بعقد العقد عند أبي حنيفة والثامني وعن
أحمد ومالك وإثبات وأقل العقد في عقد عند أبي حنيفة ومالك وهو
ما يقطع فيه التاريف مع اعتكافها في قدر ذلك عند أبي حنيفة عشرة دراهم
أو ثمانية وعنده مالك ربع دينار وثلثة دراهم وقال الثامني وأحمد لا حد
لا قبل المهر وكل ملجأ أن يكون ثمن في البيع إذا كان يكون صداقا في الشكاح
مقيم القرآن يجوز أن يكون مهر عند الثلاثة أي مالك والثامني وأحمد في
أحدى الروايتين وقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر الروايتين لا يكون مهر
فصل ومثل المرأة العقد عند الثلاثة وقال مالك لا ملكة إلا ما
لها خول أو يوت التزوج بل هو مراعى لا يتحقق كله بمجرد العقد وإنما يستحق

مصنفه فاذا لا وفاهم من هاهنا حيث شاء عند أبي حنيفة وقبل لا يخرجها
 الى طلب غير طلبها لان القرابة تؤذي هذا اللفظ الهداية وقال في الاحتيا والحقبة
 فاذا او فاهم من هاهنا الى حيث شاء وقبل ليا من هاهنا وعليه الفتوى لفساد
 اهل الزمان وقبل ليا من هاهنا الى قري المصدا القرابة لا تها ليست معرفة ومذهب
 الشافعي اى مالك والشافعي واحمد ان الزواج ان ليا من هاهنا وحبته حيث شاء فصل
 والمفوضة اذا طلقت قبل المسيس والعرض فليس لها الا المتعة عند أبي حنيفة
 والشافعي واحمد في الصحيح رواية قال في الكافي انه المذهب وقال احمد في
 رواية اخرى ليا مصنف من المثل وقال مالك لا يجب لها المتعة بحال بل يجب
 ولا متعة لغير المفوضة في ظاهر مذهب احمد وعنه رواية انها يجب لكل
 مطلقة وهو مذهب أبي حنيفة وقول للشافعي انها واجبة على كل من طلق
 قبل الوطى لم يجب لها شطرها وكذا الموطوءة بكل فراقه ليست لبيها اختلاف
 موجب المتعة في عقد مهرها فقال أبو حنيفة المتعة ثلث اثواب دسح وخمار
 وطهنة بشرط ان لا تنكح بعد نفقة على مصنف من المثل وقال الشافعي في الصحيح قوله
 واحمد في احد روايته انها مفوضة الى اجبتها الى المأكل مفقدها منكره وعند
 الشافعي قول اخر انها مقدرة بما يقع عليه الاسم كالعتاق فتصح بما قبل وطى

والصحب هذه ان لا ينقص من ثلثين درهما وعن احمد رواية اخرى انها مائة
تكون في النجاشي في الصلوة وذلك تامون درهم وحمار لا ينقص عن ذلك فصل
اختلف الامم في اعتبار من المثل فقال ابو حنيفة هو المعير بقراياتها من العصب
خاصة تلك مدخل في ذلك لاهما ولا تخالفا لهما الا ان يكون في غير عشرين
قال مالك هو معتبر باحوال المرأة في جمالها وشرها وما لها دون ذاتها
الا ان تكون من قبيلة لا يزدون في صدامتها ولا ينقص وقال الشافعي
يعتبر بعصاها في اعي اقرب من نيتب اليه فانه لم يكن تحت لا يوين ثم لا يتم
بناخ ثم عمت كذلك فان فقدت ذنابا العصبيا او لم ينكح او حمل من غير
فانه حار كحبات وحالات فيعتبر من وعقل وبيان وبكارة ونشوية
وما اختلف به عن منا فان اختلفت بفضل ونقص في يد ونقص لا ينف بالمال
وقال احمد هو معتبر بقرايات النساء من العصبيا وغير من من ذوى ار
حامهن فضل واذا اختلفت النساء وجان في بعض الصداق فقال الثلاثة المول
قول الزوجة مطلقا وقال مالك ان كان بيلد العرف فيه حابر يرفع المهر
قبل الدخول كما كان في المدبنة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل
الدخول قولها فصل اختلف الامم في الذي يبيده عقدة النكاح من موقوف

ابو حنيفة هو الزوج وهو الحد بين التراج من مذهب الثامني وقال مالك
 وهو الولي وهو القدير من قول الثامني وعن احمد روايان فضل والروا
 على الصديق بعد العقد ما يلق به قال ابو حنيفة هي ثمانية ان دخل بها او مات عنها
 فان طلقها قبل التحول لم تثبت وكان لها نصف المسمى فقط وقال مالك ان
 ثمانية ان دخل بها فان طلقها قبل التحول فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى
 وان مات قبل التحول وقبل القبض طلت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور
 عنده وقال الثامني هي مائة مستأنفة ان قبضها وان لم تقبضها طلت وقال احمد
 حكم الزيادة حكم الاصل فصل العبد اذا تمت زوج بعين اذن سيده ودخل بالزوجة
 وقد سمي لها من افعال ابو حنيفة لا يزن منه شيء في الحال فان عتق لزمه
 مهر مثلها وقال مالك لها المسمى كاملا وقال الثامني لها مهر المثل والحديد
 التراج من مذهبها انه متعلق بمنها العبد وعن احمد روايان احد بهما
 الثامني والثامني يزن منه مسمى المسمى ما لم يزد على مائة فان زاد لم يزن ثم سيده
 الا بمائة او تسعة لان مذهبها ان المسمى متعلق بمائة العبد فصل واذا سلمت
 المرأة نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وحل بها ثمة استفتت بعد ذلك
 قال ابو حنيفة واحد لها ذلك حتى تقبض صداقها وقال اي مالك والثامني

ليس لئلا ذلك بعد الدخول ولها الامتناع بعد الخلوة فصل والمهر هل يستقر
بالخلوة التي لا مانع معها او لا يستقر الا بالدخول قال الشافعي في ظاهر قوله
لا يستقر الا بالدخول وقال مالك اذا دخل بها وطالت مدة الخلوة اجتمع المهر وان
لم يطأ وحدا بن القاسم طول الخلوة بالعادة وقال ابو حنيفة واحمد يستقر المهر
بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطى وميمون احدثا وجين فليس المهر
بالإتفاق فصل ولجنة العرس ستة على الرابع من مذهب الشافعي ومثني
عند الثلاثة والاحبابية اليها واجبة على الاصح من قول الشافعي وعلى المشهور
عن مالك وعلى احدى الروايتين عن احمد ومثني على الاصح عند ابو حنيفة
والثاني في العرس والمقاطعة قال ابو حنيفة لا يارس به ولا يكره اخذه وقال
مالك والشافعي بكراهية وعن احمد روايتان كالمذهبين واما ولية غير
العرس كالختان وعقوه فقال الثلاثة سحبت وقال احمد لا يصب كتاب القسم
والنشوز وعشرة النساء ثبت في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يقسم بين لسانه ثمة القسم امانا مؤلثة وحيات بالاتفاق فلا قسم له وجة
ولا اماء فن باب عند واحدة لزم الميث عند من بقى ولا يجيب التسوية
في الجماع بالاجماع ويستحب ذلك ولو اعرس من هتئ او عن الواحدة لا ياتيه ولا يجنب

لا يعطون ولو نزلنا أحرام بالاجماع ليقط الثقة ويحب على كل واحد من الرعيلين
معاشته وصاحبه بالمعروف وبذل ما يحب عليه من غير بطلان ولا ظهار كراهة
فيحب على التوجه الطاعة زوجها وملازمة المسكن ولده منها من الخروج بها
لاجماع ويحب على التوجه المهر والثقة فصل والغزل عن الحرة ولو غيبها ذرها
جائز على الخارج من مذهب الشافعي لكن في عنه فالأولى نكاحه وعند الثالثة لا
يجوز إلا بإذنها والتوجه الأمة تحت الحر وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز
الغزل عنها إلا بإذن سيدها وجوزوه الشافعي يعني إن كانه فضل إن كانت الحرة
نكحاً أقامه عند هاشبة أيام ثم دار القسم على تأييده وإن كانت لبيلاً أقام ذلك
عند الثالثة وقال أبو حنيفة لا تقفل الحرة يد في القسم بل يوثق يديها
بين يدي عنده وهل للرجل أن يسيما ببعض تأييده من غير مشقة وإن لم يبين
قال أبو حنيفة له ذلك وعن مالك روايان أحدهما يقول أبي حنيفة ولا يخرى
بعد الجواز إلا بصحافة أو بقرعة وهذا مذهب الشافعي وأحمد فافسأفا
من غير مشقة ولا قراض ويحب عليه القضاء لمن عند الشافعي وأحمد وأبو
حنيفة ومالك لا يجب كتاب الخلع الخلع مستقر الحكم بالاجماع وعكس عن بكير
بن عبد الله الثاني أنه قال الخلع منسوخ وهذا ليس بشيء والثقة الأمة على أن لا

اذكره من وجهين متظرف او سوء عشرته جاز لها ان تخالفه على عوض وان لم
يكن فيه من ذلك شيء وقرنا صيا على الخلع من غير سبب جاز ولم يكره وعلو من
التماري وعطاء داود ان الخلع لا يقع في هذه الحالة فضل والخلع طلاق يابن
عند ابى حنيفة ومالك وفي احدى الروايتين عن احمد والصحيح من اقوال ان
كقول الآفة وقال احمد في اظهر الروايتين هو نسخ لا ينقص حد او ليهين بطلان
وهو القديم من قولى الشافعي واختاره جماعة من متأخري اصحابه بشرط ان
يكون ذلك مع التوبة وبلغ الخلع ولا ينوي به الطلاق وللشافعي قول ثالث
انه ليس بشئ فصل وهل يكراه الخلع بأكثر من المستى قال مالك والشافعي لا يكراه
ذلك وقال ابو حنيفة ان كان الشوز من قبلها كره اخذ اكثر من المستى وان كان
من قبله كره اخذ شئ مطلقا وفتح مع الكراهة وقال احمد يكراه الخلع على اكثر من
المستى مطلقا فضل ان اطلق المختلعة منه قال ابو حنيفة ليهينها طلاقه في مدة وان
العدة وقال مالك ان طلقها عتبت طلعته مستحبا بالخلع طلقه وان انفصل الطلاق
على الخلع لم يطلق وقال الشافعي واحمد لا يهينها الطلاق بحال فضل ولو خالف روي
على رضاء وان هاسنين جاز فان مات الولد قبل الحولين قال ابو حنيفة
واحمد يجمع عليها بقيمة الرضاء المدة المشتركة وعن مالك روايان احدهما

لا يجمع شئ ولاخرى كذبا في حقيقته واحمد والثامني قولان احدهما
ليقطع التصانع بل ياتيها بولد مثلها من صنعها وذا قلنا بالقول الاول فالي ما يجمع
القولان الحب يدالي من المثل والقديما الى اخره التصانع فصل وليس لك ب
ان يجمع ابنه الصغير شئ من ماله عندا في حقيقته والثامني واحمد وقال
مالك وبه قال بعض اصحاب الثامني وليس له ان يجمع ن حبة ابنه الصغير
عند الثلاثة وقال مالك له ذلك فصل ولو قالت طلقني ثلثا على الف فطلقها
واحدة وقال ابو حنيفة لا يتحقق ثلثها وقال مالك لا يتحقق عليها الا الف سواء
طلقها ثلثا او واحدة لا يملك نفسها ما لو واحدة كما مذكور بالثلاث وقال مالك
يتحقق ثلثا لالف في الحالين وقال احمد لا يتحقق شيئا في الحالين ولو قال
طلقني واحدة بالالف وطلعتها ثلثا قال الثلاثة مطلق ثلثا ويتحقق لالف وقال
ابو حنيفة لا يتحقق شيئا ويطلق ثلثا فصل ويبيع الخلع مع خبير المرأة حبة
بالتفاق فان يقول احبني لزوج مطلقا اسر لك بالالف وقال ابو ثور لا يبيع
كتاب الطلاق وهو في حالة استقامته الى حين مكروه بالاتفاق
بل قال ابو حنيفة يبيع منه وعل يبيع تعليق الطلاق والفق بالمملك لا
صونه ان يقول لا عليه ان تترك حنك فانت طالق او كل او امرؤ امرؤ

ففى طالق او يقول يجيد ان ملكك فان قامت حرا وكل عبد ستمر ببله فهو
 مر قال ابو حنيفة بيع الثعلب ويلزم الطلاق والعق سواء اطلق او عهم
 او حفص وقال مالك يلزم اذا حصص او عين من قبله او ملية او امرأه
 بعينها الا ان اطلق وعهم وقال الثامنى واحمد لا يلزم مطلقا فضل ولا لطلاق
 هل يعتبر بالرجال ام بالنساء فقال الثلاثة يعتبر بالرجال وقال ابو حنيفة
 يعتبر بالنساء وصورته عند الثلاثة ان المرأة ملك تملك مطلقا ولا يحد
 بكليتين وهذا فى حنيفة المرأة مطلقا تلك ثا ولا لامة اشين حرا كان زوا
 او عبد فضل واذا علو طلق وتا حنيفة كقولها اختصت الدار فان اوت
 طالق تلك ثا ابانها ولم يفعل المحلوف عليه فى حال البيوتة ثم رجعا ثم فلت
 فقال ابو حنيفة ومالك ان كان الطلاق الذى ابانها به دون الثالث و
 اليمين باقية فى النكاح الثانى لم يجعل يمينت بوجود الصفة مرة اخرى وان
 كانت تلك ثا الخلت اليمين والثامنى ثلاثة اقوال اكد حنيفة
 ومالك والثامنى لا يجعل ليمين وان بات فى الثالث والثالث هو الاصح انه
 متى طلعت ابانها ثم رجعا وان لم يحيل فحل المحلوف عليه الخلت اليمين على كل
 حال وقال احمد يعود اليمين سواء كانت بالثالث او مبادونها اما اذا حصل على

الموقوف عليه في حال البيوتة بالثلاث فقال ابو حنيفة والثا في بيع وقال مالك
 ايضا في المشهور عنه لا تعود اليمين وقال احمد بقود اليمين يعود السكاح فصار
 اثقوا لائمة على ان الطلاق في الحيض بالدخول بها في طهر جامعها فيه محرما الا ان
 يقع وكذلك جمع الطلاق الثلاث محرما ويقع واختلفوا بعد وقوعه هل هي طلاق
 سنة او بدعة فقال ابو حنيفة ومالك هو طلاق سنة او بدعة فقال ابو حنيفة
 ومالك هو طلاق بدعة وقال الثا في هو طلاق سنة وعن احمد وبيان
 كالمذهبين واختار الحز في انه طلاق سنة واختلفوا فيها اذا قال انت طالق من
 عدد الرتل والشراب فقال ابو حنيفة ببقضي طلقة تبين المراهبا وقال مالك
 والثا في واحد يقع به الثلاث فصل العتي اصحابا في حنيفة ومالك واحمد
 ان قال له وحبه ان طلقك فان فانت طالق قبله تلك ثالثة طلعتا بعد ذلك
 وقع طلقة بقتة ويقع بالشرط تمام الثلاث في الحال واختلف اصحاب الثا في
 في ذلك والاصح في الثا في وقال في الزوجة واقتوى به اولى وقوع المهر
 فقط ومفاللدوم وقال المزني وابن شريح وابن الحداد والفقهاء والشيخ ابو جعفر
 وصاحب المذهب وعينهم لا يقع طلاقا اصلا وحكي ذلك عن بعض الثا في ومن
 اصحابه من يقول بوقوع الثلاثة كذهب الجماعة فصل واختلفوا في الكائنات

الظاهر اذا نوى بها الطلاق وهي بنت حلية وبرية وبابن وبنته ومبنة
وحام وحبلك على غاريلك وان انت حرة وامرك بيدك واعندي والحق بك
هل يفتقر الى نية فقال الثالثة يفتقر الى نية ودلالة الحال وقال مالك يقع الطلاق
بغير التلفظ ولو انضم هذه الكتابات دلالة حال من العنقا وذكر الطلاق
هل يفتقر الى النية لم لا فقال ابو حنيفة ان كان في ذكر الطلاق وقال لم اثره
لم يصدق في ثلثة الفاظ اعتدى واختارى وامرك بيدك ومصدق في
غيرها وقال مالك جميع الكتابات الظاهرة متى ظلمها مبديا او مجيبا لها عن
سوالها الطلاق كان الطلاق ولم يعيل قوله لم ارادة وقال الثاقي جميع ذلك
يفتقر الى النية مطلقا وعن احمد روايتان احدهما كذب الشافعي والاخرى لا يفتقر
الى نية وتكفي بدلالة الحال فضل وانفقوا على ان الطلاق والفرق والشرح
صريح لا يفتقر الى نية الا باحقيقة فان الشرح عند لفظ واحد وهو الطلاق
واما لفظ الشرح والفرق فلا يقع به طلاق فاعنده الابنية فضل واحتلفوا
في الكتابات الظاهرة اذا نوى بها الطلاق ولم ينو بها عددا او كان جوابا
سوالها الطلاق كم يقع بها من العدد قال ابو حنيفة يقع واحدة مع مية وقال
مالك ان كانت الزوجة مدخولا لم يقبل منه الا ان يكون في خلع وان كانت

غير مدخول بها مثل ما يدعيه مع مبيته ويقع ما ينوي به الا في البتة فان قوله
اختلف فيها مروى عنه انه لا يصيد في اقل من الثلاث وروى عنه انه يقبل قوله
مع مبيته وقال الشافعي يقبل منه كل ما يدعيه في ذلك من اصل الطلاق ويقع
الثلاث نوى ذلك وروى ما مدخولا بها كانت او غير مدخول بها فضل واصلها
في الكايات الحنفية كاجزى واذهبى وانت علة ونحو ذلك فقال ابو حنيفة
هي كالكايات الظاهر ان لم ينو عددا وقعت واحدة وان نوى الثلاث وقعت
وان نوى اثنين لم يقع الا واحدة الشافعي واحمدان نوى بها طلقين كانت
طلقين واحكفوا في لفظ اعدي واستبهرى وحمك وانت واحدة اذا نوى
بها ثلثا فقال ابو حنيفة يقع واحدة رجعية وملتوى ذلك من الكايات
طلاق ما بين وقال مالك لا يقع بها الطلاق الا اذا وقعت ابتداء وكانت في
ذكر طلاقا وفي غضب فيقع ما نواه وقال الشافعي لا يقع الطلاق بها الا ان
ينوى بها الطلاق ويقع ما نواه من العدد في المدخول بها والا فطلقه نوى
روايات احدى بها يقع الثلاث والاخرى ان يقع ما نواه فضل واحكفوا مقين
قال للوجه اننا منك طالق وروى الامر اليها قالت انت متى طالق فقال ابو حنيفة
واحد لا يقع وقال مالك والشافعي يقع ولو قال لزوجك انت طالق ونوى

ثلثة ثا فقال ابو حنيفة واحمد في روايه اختارها الخ في يقع واحدة وقال الله
 اسرك بيدك ونوى الطلاق فطلقت نفسها ثا فقال ابو حنيفة ان نوى
 الزوج ثلثة ثا وقعت واحدة لم يقع شئ وقال مالك يقع ما وقعت من
 عد الطلاق ما قاله وقال الشافعي لا يقع الثلث الا ان ينوي بها الزوج فان
 نوى دون ثلث وقع ما نوى وقال احمد يقع الثلاث سواء نوى الزوج
 ثلثة ثا واحدة ولو قال له زوجة طلقيا منك وطلقت نفسها ثا قال ابو حنيفة
 ومالك لا يقع شئ وقال الشافعي واحمد يقع واحدة فصل وانفقوا على ان
 الزوج اذا غير المدخول بها انت طالق ثلثة ثا طلقت ثلثة ثا قال الله في ٢٤
 يقال يتين بقوله طابق ولا يقع الثلاث واحتكموا فيما اذا قال لعبد المدخول
 بها انت طالق انت طالق انت طالق وكرر ذلك ثلثة ثا بالفاظ متتابعة فقال
 الثلاثة لا يقع الا واحدة وقال مالك يقع الثلاث فان قال ذلك للمدخول
 بها وقال ارادت النكيد اتمامها بالثانية والثالثة فقال ابو حنيفة ومالك
 ومالك يقع الثلاث وقال اي الشافعي واحمد لا يقع الا واحدة ولو قال بغير
 المدخول بها انت طالق وطالق وطالق فقال ابو حنيفة والشافعي يقع واحد
 وقال اي مالك واحمد يقع الثلاث فصل واحتكموا في طلاق الصبي الذي

لا يفتل الطلاق فقال الثالثة لا يفتع وعن احمد روايان اظهرهما انه يفتع واختلفوا
 في طلاق التكرار فقال ابو حنيفة ومالك يفتع وعن الثامني قولان اصحهما يفتع
 وعن احمد روايان اظهرهما يفتع وقال التكري والطلاق من الحنفية والمزني
 وابو ثور من الثامنية انه لا يفتع فصل واختلفوا في طلاق المكره واعتاقه
 فقال ابو حنيفة يفتع الطلاق ويغتسل الاعتاق وقال مالك والثامني واحمد
 لا يفتع اذا نطق به واقفا عن نفسه واختلفوا في الوعيد الذي يغلب على الظن حصول
 ما يوعد به هل يكون اكراهه فقال الثالثة نعمه ومن ثلثت روايات احدثين
 كذب الجماعة والثاني في اختارها الحر في لا والثالثة ان كان بالعتل او يقطع
 طرف فاكراه ولا فلا فصل واختلفوا في ان الاكراه يجتس بالسلطان ام لا فقال
 مالك والثامني لا فرق بين السلطان وغيره كلص او متغلب وعن احمد روايان
 احدهما لا يكون الاكراه من السلطان والثانية كذا هب مالك والثامني وعن
 ابي حنيفة روايان كامل ذهبيين فهل واختلفوا فبين قال المز وجهه انما طلاق
 ان شاء الله تعالى فقال مالك واحمد يفتع الطلاق وقال ابو حنيفة والثامني
 لا يفتع واختلفوا فيما اذا اشك في الطلاق فقال الثالثة يبني على اليقين و
 قال المشهور عنه يغلبه الا يفتع فصل واختلفوا في المريض اذا طلق امرأته طلاقا

باب ثمة مات من مرضه الذي طلق بينه فقال ابو حنيفة ومالك واحمد مرنث
الا ان باحنيفة يشترط في ارثها ان لا يكون والى متى تراث على قول من يويرها
فقال ابو حنيفة مرنث مادامت في العدة فان مات بعد انقضاء عده فمات مرنث و
قال احمد مرنث مالم تنزوج وقال مالك مرنث وان تفرقت وملك ما في اموال
احمد ماتت مادامت في العدة والثاني ماله تنزوج والثالث مرنث وان تفرقت
فصل واختلفوا في من قال لزوجته انت طالق الى سنة فقال ابو حنيفة ومالك
ينطق في الحال ~~في الحال~~ البتة معنى واحمد لا يطلاق حتى تسلم السنة فضل واختلفوا
بين طلق واحدة من زوجاته لا يفيها او يبينها طلق قاسمها لغيرها فقال
ابو حنيفة وابن ابي حنيفة من الشافعية لا يحال بينه وبين وطئته وله وطئ
اخرين شاء فاذا وطئ واحدة منهم انصرف الطلاق الى غير الموطوءة وذلك
الشافعية اذا اهرم طلقه يابسه تطلق واحدة منهم ما ويلزمه التعيين
ومنع من قرهن الى ان معين ويلزمه ذلك على الفور فلو اهرم طلقه رجعة
فلا يصح لا يلزمه التعيين في الحال لان الرجعية زوجة وحيت عدته من غير
من حين اللفظ الا من وقت التعيين وقال مالك يطلقهن كلن وقال احمد
يحال بينه وبينهن ولا يجوز له وطئهن حتى يفرع يمينهن فامتنعت عنهن عليها

الفرقة وكانت هي المطلقة فضل وانفقوا على أنه اذا قال له وحنه انت طالق
 مصنف طلقه الزمه طلقه قال القاسمي عبد الوهاب وحكي عن داود ان الرجل
 اذا قال له وحنه مصنف طالق او انت طالق مصنف طلقه انه لا يقع عليها الطلاق
 والفرقة على ذلك فيه واختلفوا فيمن له اربع ن وحبات فقال له وحنه طالق
 ولم يعين قال ابو حنيفة والثاقفي تطلق واحدة منهما ولو صرف الطلاق
 الى من شاء موثق وقال لا اى مالك واحد تطلق كلين فضل واختلفوا فيما اذا
 شك في عدد الطلاق فقال الثلاثة اى ابو حنيفة والثاقفي واحد يبنى على ما
 وقال مالك في المشهور في مذهبه يغلب الا يقع فضل واختلفوا فيما اذا
 شارب الطلاق الى ما ينفضل من المرأة في السلامة كاليد فقال ابو حنيفة ان
 اصافه الى احد خمسة اعضاء الوجه والرأس والرقبة والظهر والعرج وقع
 في معنى ذلك عنده الجراء الشافعي الشافعي كالصنف والمرجع قال ان واصافه
 الى ما ينفضل في حال السلامة كالسن والظهر والشعر لم يقع وقال الثلاثة اى
 مالك والثاقفي واحد يقع الطلاق بجميع الاعضاء المتصلة كالاصبع واما
 المنفصلة كالشعر فيقع بها عند مالك والثاقفي ولا يقع عند احمد باب الطلاق
 الرجوع وانفقوا على جواز المطلقة الرجعية واختلفوا في الرجعية هل هي طلاق

املا فقال ابو حنيفة واحمد في ظهور رواية لا يجرم وقال اى مالك والثاني
واحمد في رواية اخرى يجرم واختلفوا هل يعير بالوطى من احبها ام لا فقال
ابو حنيفة واحمد في ظهور رواية نعم ولا يحتاج معه الى لفظ نوى الترجمة
اوله بنوها وقال مالك في المشهور عنه ان نوى حصلت الترجمة وقال الثوري
لا يحصل الترجمة الا بلفظ وهل من شرط الترجمة الاستهاد ام لا فقال ابو حنيفة
ومالك واحمد في رواية عنه ليس من شرطها الاستهاد بل هو مستحب والثاني
يقولان امهما الاستصحاب والثاني انه شرط وفي رواية عن احمد ومالك
الثاني من ان الاستهاد شرط عند مالك لم اره في مشاهير كتب المالكية بل في
القاضي عبد الوهاب والفظي في تفسيره بان من مالكا الاستصحاب ولم
يخبرني عنه فاعنه وكذلك ابن مبرور من الشافعية في الامضاح فصل ^{تفقوا}
على ان من طلق زوجته ثلاثا لا قبل له حتى تنكح وبها في النكاح
صحيح وان المراد بالسكاح الفاسد لا يجلبا الا في قول للشافعي واختلفوا هل
حلها بالوطى في حال الحيض والاحرام ام لا قال مالك لا وقال الثلاثة نعم
اختلفوا في الصبي الذي لا يميز ولا يمكن جماعه هل يحصل بوطيه في نكاح صحيح
الحل ام لا فقال مالك لا وقال الثلاثة نعم بابل لا ينفى اتفاقوا على ان من علق

والله عز وجل ان لا يجامع من وجهه مدة اكثر من اربعة اشهر كان موليا او اقل لم يكن
 موليا واختلفوا في اربعة الاشهر هل بالحلف محصل عن الولي فيها ايلام ام لا
 فقال ابو حنيفة نعم ويروى مثل ذلك عن احمد وقال اي مالك والثاني
 واحمد لا يقع بمعنى ايضا في المشهور عنه لا فصل فاذا مضى الاربعة اشهر هل
 يقع الطلاق بمضتها ام يوقف فقال الثلاثة اي مالك والثاني واحمد لا يقع
 بمعنى المدة اطلاق بل يوقف الامر لمضى او يطلق وقال ابو حنيفة متى طهرت
 المدة وقع الطلاق وان اختلف من قال بالانقاف فيها اذا امتنع المولى من الطلاق
 هل يطلق عليه الحاكم ام لا فقال مالك واحمد يطلق لهما كما عليه وعن احمد رواية
 اخرى انه يصيق عليه الحاكم حتى يطلق وعن الثاني قولان اظهرهما ان الحاكم
 يطلق عليه والثاني انه يصيق عليه فصل واختلفوا فيما اذا اولى معين للمعين
 بالله عز وجل كالطلاق والعنف وصدقة المال واجاب العبادات هل يكون
 موليا ام لا فقال ابو حنيفة يكون موليا سواء قصد الاضرار بها او دفعه عنها
 كالمصنعة والمهينة او عن نفسه وقال مالك لا يكون موليا الا ان يحلف بالله
 حال العقب او قصد الاضرار بها فان كان ذلك صلاح او لمفعها فلا وقال احمد
 لا يكون موليا الا اذا قصد الاضرار بها وعن الثاني قولان احدهما كقول اي

حينئذ فصل وإذا قال المولى لزمه كفارة فيمين بالله عن وجب بالانقضاء الآتي قول
قد يملأ في فصل واختلفوا فيمن ترك وطى زوجته لادخار بها من غير بين
أكثر من أربعة أشهر هل يكون مولى أم لا فقال أبو حنيفة والثامني لا وقال مالك
وأحمد في رواية نعم فصل واختلفوا في مدة أبلء العبد فقال مالك وشيخه
أن كانت كانت زوجته أم أمته وقال الثامني مدة أربعة أشهر مطلقا و
قال أبو حنيفة الاعتبار في المدة بالشاء فمن عتقه أمته فمهره إن كان من وجهها
أو عيدا وعن أحمد وإبنيان كالمذمومين أحدهما كذبها في حينئذ والثامني
كذبها الثامني واختلفوا في أبلء الكافر هل يقع أم لا فقال مالك لا يقع
وقال الثامني يقع وقابضة مطالبة بعد إسلامه باب الظن أن التقوا على
أن المسلم متى قال له وجبه استعلى كظها أي فأنه مظاهرة فلا يجزئ له ولها
حق بقدر ما لكفارة وهي عتق وقية إن وجدها فإن لم يجد مضيا مستهزين
مستأجرين فإن لم يستطع فاطعام مسكينين مسكينا واختلفوا في أظهار الذي فقال
أبو حنيفة ومالك لا يقع وقال أحمد والثامني يقع ولا يقع ظهار السيد
الأعند مالك والتقوا على صحة ظهار العبد وإن يكن بالعتوم وبالظن
عند مالك إن ملكه لسيده فصل واختلفوا فيمن قال له زوجته أمه كانت

او حرة است على حرام فقال ابو حنيفة اى نوى الطلاق كان طلاقا وان نوى
 ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة او اثنتين فواحدة بانيته وان نوى التحريم
 ولم ينو الطلاق او لم يكن له نيته فهو ميمن وهو مول ان تركها اربعة
 اشهر وقعت الطلقة بانيته وان نوى الظاهر كان مظاهرا وان نوى الميمن
 كان ميما ويمر جمع الى بنته كم اولادها واحدة او اكثر فهو المدخول بها او غيرها
 وقال مالك هو طلاق ثلاث في المدخول بها واحدة في غير المدخول
 بها وقال الشافعي ان نوى الطلاق او الظاهر كان ما نواه وان نوى الميمن
 لم يكن ميما ولكن عليه كفارة ميمن وان لم ينو اثنتين فقولان احدهما وهو
 التامح لاشئ عليه والثاني عليه كفارة ميمن وعن احمد ثلاث روايات اظهرها
 انه صريح في الظاهر نواه او لم ينو او فيه كفارة الظاهر والثانية انه ميمن
 وعليه كفارة والثالثة انه طلاق فصل واحتلفوا في الرجل عزم طعنه
 وشرا به او امته فقال ابو حنيفة هو خالف وعليه كفارة ميمن بالحنث
 وحصل الحنث عندهما ففعل جزء منه ولا يحتاج الى اكل حبيبه وقال الشافعي
 ان حرمة الطعم او الشراب او اللبوس ظنين لشيئ ولا كفارة عليه وان حرره
 الامته فقولان احدهما لاشئ عليه والثاني لا يبرمه ولكن عليه كفارة ميمن وهو

الراجح قال مالك لا يجرم عليه شئ من ذلك على الإطلاق ولا كفارة عليه فصل
واختلفوا هل يجرم على المظاهر القيلة واللس بشهوة أم لا فقال أبو حنيفة ومالك
يجرم والثامني مولا بن الحبيد لا باحة وعن أحمد وابن أبيان أظهرهما التخييم واختلفوا
فيما إذا وطئ المظاهر فقالوا لا أبو حنيفة ومالك وأحمد يعني في أظهر رواية ينف
الصيام وإن وطئ في خلل الشتر بن ليل كان أو نهارا علمدا كان أو ناسبا ومالك
الثامني إن وطئ بالليل مطلقا لم يلزمه الاستيناف وإن وطئ بالنهار عامدا من
صومه وانقطع الساطع التابع وإنما الاستيناف ينقضي القرآن فصل واختلفوا
في اشتراط الأيمان في الرقية التي يكفها المظاهر فقال أبو حنيفة وأحمد في رواية
لا بشرط وقال أبو مالك والثامني وأحمد في الرواية الأخرى بشرط
اختلفوا فيها إذا شرب في الصيام ثم وجد الرقية فقال الثامني وأحمد إن شاء
بني على صومه وإن شاء اعتق وقال مالك إن كان صام يوما أو يومين
أو ثلثا عاد إلى العتق وإن كان قد مضى في صومه أمته وقال أبو حنيفة براءة
العتق مطلقا فصل وانفقوا على أنه لا يجوز له الوطئ حتى يكفها وإنه لا يجوز
له دفع شئ من الكفارة إلى الكافر والمربي واختلفوا في الدفع إلى الذي فقال أبو
حنيفة لا يجوز وقال الثلاثة لا يجوز ولو قالت المرأة الزوج انت على مكفها من الكفارة

عليها بالاعتاق الا في رواية عن احمد حبان ما الخ في باب اللعان اجمعوا على ان
 من قذف امرأته وراها بالثنا او في حملها فاكذب به ولا يثبت الله عليه
 الحد ولله ان يله عن وهو ان يكثر والعين اربع مرات باثمة الله لمن الصادقين
 ثم يقول في الخامسة ان لعنة الله عليه وان كان من الكاذبين فاذا لا عن ثبوتها
 حينئذ الحد ولها ما باللعان وهو ان تشهد اربع شهادات باثمة الله لمن الكاذبين
 ثم يقول في الخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فان نكل^ن الله
 عن اللعان لئلا يحد عند مالك والثامني واحمد الا ان الثامني يقول اذا
 نكل مسنق ومالك يقول لا ينسق حتى يجد وقال ابو حنيفة لا حد عليه بل يحبس
 حتى يله عن لو يبرأ وان نكلت المرأة حبة حلت حتى فذلن او تقتر هذا في
 حنيفة وفي الظاهر التوايين من احمد وقال مالك والثامني يجب عليها الحد
 فضيل واختلفوا هل اللعان بين نكل من الزوجين حرمين كانا او عبدين او احرار
 عدلين كانا او فاسقين او احدهما كاذب فقد مالك ان كل مسلم متع طلاقه فله صح
 لعانه حر كان او عبدا عدلا كان او فاسقا وبه قال الثامني واحمد غير ان الثامني
 يجوز طلاقه ولعانه عند الثامني واحمد والكافة عند مالك لا يجمع طلاقه
 لان النكاح الكفار عند فاسد فله بغير لعانه وقال ابو حنيفة اللعان بشهادة

فقن قدف وليس هو من اهل الشهادة حد مل يقع اللعان لسفي الحمل قبل وصفه
فقال ابو حنيفة واحمد اذا نفي الحمل امراته فلا لعان بينهما ولا ينفي عنه فان قدفا
يعبرج الله فالاعن للقدف ولم ينصف نسب الولد سواء ولدته لسته استها ولا قل
وقال مالك والثامني بانه من لسفي الحمل الا ان مالكا استشرط ان يكون استبرأوا
ثلاث حيضات وعيضة على خلاف بين اصحابه فصل ومروءة الثا عن واقفة بين
الله وبين بالامتنان واحتلفوا مما اذا يقع فقال مالك يقع بلعانهما خاصة من غير
فقرة الحاكم وهي رواية عن احمد وقال ابو حنيفة واحمد في اظهر واييه لا يقع
الا بلعانهما وحكم الحاكم فيقول من قت بينهما قال الثامني يقع بلعان الزوج خاصة
كما ينبغي للتب بلعانه واما العاقل فيقطع الحد عنهما واحتلفوا هل ترتفع العرفة
بكنية بنفسه ام لا فقال ابو حنيفة من رفع واذا كذب بنفسه حبل الحد وكان له ان
يبرز وجهها وهي رواية عن احمد وقال مالك والثامني في اظهر رواية هي فقرة
مودة لا ترتفع عبال فصل واحتلفوا هل فرتة اللعان منسوخ او طلاق فقال
ابو حنيفة طلاق ما بين وقال الثا انه منسوخ فايدته انه اذا كان طلاقا لم يثبت التحريم
به وان كذب بنفسه جازله ان يبرز وجهها وعند مالك والثامني واحمد وهو غير
مؤيد كالرضاع فلا يثبت له ابداءه قال حماد وعلي وابن مسعود وابن عمر

وعطا والزهرى والاوزاعى والثورى وقال سعيد بن جبيرة يأتى باللعان
لدهن يوم الاستماع فاذا كذب نفسه امرتفع القربى وعادته من وجهه ان كانت في
العقد ففصل واذا ائذ في وجهه من اجل معتن فقال في بك فلان فقال
ابو حنيفة ومالك يله عن النجاسة وعيد بالرجل الذي قد فيه ان طلب الحد ولا
يسقط باللعان وعن الثامنى قولان احدهما يجب حد واحد لها وهو الراس والثاني
يجب بكل منهما حد فان ذكر المعتذوف في لعانه سقط الحد وقال احمد عليه حد
واحد لحدوا يسقط لمبايها ولو قال الله وجهه بان ينيه ويجب عليه الحد ان لم
يشبهه وليس حينئذ عند مالك في المشهور عنه ان يله عن حتى يدي رويته
بعينه وقال ابو حنيفة والثامنى له ان يله عن وان لم يدي كمر على منه فصل وهو
شهد على الثلاثة بعه منهم التزوج فقال الثلاثة لا يجمع وتكلم قد فيه عيب ونال الله
منقط حد باللعان وعند ابو حنيفة وقال الثلاثة لا يحد به فصل والآخر
اذا كان لا يعقل الامشاة ومفهم الكتابة ويعلم ما يقوله فانه يقع لعانه و
قد فيه عند الثلاثة وكذا لك انحرساء وقال ابو حنيفة لا يقطع فصل اذا بان
من وجهه منه ثم داهما في في العقد فله عند مالك ان يله عن وكذا ان يبين
باجل بعد طلقه وقال كثر اسبراً في حنيفة وقال الثامنى ان كان صالحاً

١٣٢
حمل او ولد فله ان يملك عن والاه و قال ابو حنيفة واحمد ليس له ان يملك عن
اصله فصل ولو تزوج امرأه و طلمها عقب العقد من غير مكان و طلمها
يولد ستة اشهر من العقد لم يلحق به عند الثالثة كما لو انت به لاقل من ستة اشهر
و قال ابو حنيفة اذا عقد عليها بعينه المأكم ثم طلمها عقب العقد فانت يولد
ستة اشهر لحق به وان لم يكن هناك ولد مكان و طلمها بعينها ان باقى به
ستة اشهر فقط لا اكثر منها ولا اقل لانها ان انت به لاكثر من ستة اشهر يكون
الولد حاد فاما بعد الطلاق الثالث لاكثر من ستة اشهر يكون فلا يلحقه وان
به لاقل من ستة اشهر كان الولد حاد فاما قبل العقد فلا يلحق به و قال ايضا لو تزوج
امرأه و غاب عنها الستين الطول فاما ما خیر و فاته فاعتدت ثم تزوجت
مائت بالاولاد من الثاني ثم فتم الاول فان الاولاد يلحقون بالاول و
يشغون من الثاني و عند الثالثة يكون الثاني و قال ايضا لو تزوج وهو
مالمشرك و هو بالمغرب و انت يولد ستة اشهر من العقد كان الولد لمقا به
وان كان بينهما مسافة لا يمكن ان يلقيا اصله لوجود العقد كتاب الانبياء
انتم الامم على ان من حلف على بين في طاعة الله لزمه الوفاء بها و هل له
ان يعيد الوفاء الى الكفار مع العقد عليها فقال ابو حنيفة واحمد لا و قال

الثاني ان لا يجعل فان عدل حاز والتمس الكفاية وعن مالك ^{بيان}
 كالمذهبين وانفقوا على انه لا يجوز ان يجعل اسم الله عز وجل لان بيان ان يمنع
 من به وصلة وان لا ولي ان يجت ويكثر اذا حلف عن تركه ويرجع في الايمان
 الى اليقين فان لم يكن نظرا الى سبب اليقين وما فيها فصل وانفقوا على ان اليقين
 مستفاد بجميع اسمائه الحسن كالتحسين والتعظيم والحق ولجميع صفاته ذاتة كونه
 الله وحده له الا ان ابا حنيفة استثنى علم الله تعالى فلم يثبت له صفات وافعلوا
 في اليقين الغنوس وهي الحلف بالله على امر ما من مستحقا للكنية به من علمها كعادته
 ام لا فقال الثلاثة ابو حنيفة واسد ومالك في احدى روايته الاخرى يكثر ولما
 اذا حلف على امر في المستقبل ان يفعل او لا يفعل فاداه حيث وجبت عليه كفارة بالاجل
 جامع فصل ولو اتم ما ثبت او استشهد بالله فقال ابو حنيفة واحمد يمين بين وان لم
 يمكن له يمينه وقال مالك متى قال اقسم او اقسمت فان قال بالله لفظا او سببه
 كان يمينا وان لم يلفظ به ولا نواه فليست بيمين وقال الشافعي معين قال اقسم بشا
 ان نوى به الاحتراز فله وان اطلق اختلف اصحابه فمنهم من رجع كونه ليس بيمين
 وقال معين قال استشهد بالله نوى اليقين كان يمينا وان اطلق فالامع من مذهبه
 انه ليس بيمين ولو قال استشهد لا فعلت ولم ينو قال ابو حنيفة واحمد في اظهر

روايته يكون مينا وقال الثلاثة لى الثامنى ومالك واحمد فى الرواية الاحد
لا يكون مينا افضل ولو قال وحق الله كان مينا عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
لا يكون مينا وقال لهرو الله والله الله قال ابو حنيفة واحمد فى احدى الروايتين
مومنين له لا وقال بعض اصحاب الثامنى ان لم يفر شيئا فليس بمين وهو رواية
عن احمد وفضل ولو حلف بالمعصية فقال الثلاثة اى مالك والثامنى واحمد
يصدق بمينه وان حث لزمه الكفارة قال ابن عبيدة ونقل فى المسئلة الخلاف
من من لا يعتقد بقوله وجكى عن ابن اليربوع فى التهيد فى المسئلة افعال العقابة و
التابعين وانما هم على ايجاب اتفاق الكفارة فيها قال ولم يخالف فيها الا من لا
يعتد بقوله واختلفوا فى قد والكفارة فيها فقال مالك والثامنى يلزم
كفارة واحدة وعن احمد وبيان احد بهما كفارة واحدة والاخرى يلزم
الكل اية كفارة ولو حلف بالنقض فقال احمد فى ظهور وروايته يصدق بمينه قال
حث لزمه الكفارة وقال الثلاثة لا يصدق بمينه ولا كفارة عليه فصل بمين الكفار
هل يصدق وقال مالك والثامنى واحمد يصدق بمينه ويلزمه الكفارة
بالحنث فصل وانفقوا على ان الكفارة تجب بالحنث فى المين سواء كانت فى
طاعة او معصية او مباح واختلفوا فى الكفارة هل تنهزم على الحنث ام تكون

بعده فقال أبو حنيفة لا يجوزى إلا بعد الحث مطلقاً قال الثاقبي يجوزى فقد بها و
 على الحث الجراح ومن مالك روايتان أحدهما يجوزى فقد بها وهو من هباج
 والآخرى لا يجوزى وإذا كفر قبل الحث فهل بين الصيام والعق والاطعام فرق فقال
 مالك لا فرق وقال الثاقبي لا يجوزى تقديم التكفير بالصيام ويجوزى بعينه فصل
 واختلفوا في لغوى اليمين فقال الثاقبي أي أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية
 أن يحلف بالله على أمر فنه على ما حلف عليه ثم يبين أنه عليه منه سواء قصد أو لم
 يقصد منق على لسانه لا أن أبا حنيفة ومالك قال لا يجوزى أن يكون في الماضي
 وفي الحال قال أحمد موقوف الماضي فقط ثم اتفقوا أنه لا والله منه ولا كفاً
 وعن مالك أن نغوا ليمين أن يقول لا والله ويلى والله على وجه الحياة وما عن
 غير مصداق عقدها وقال الثاقبي نغوا ليمين ما لم يقصد وإنما يستور ذلك
 عقده في قوله لا والله ويلى والله عند الحياة والعتب والجراح من غير
 قصد سواء كان على ما مضى أو مستقبل وهو رواية عن أحمد ولو قال والله لا أفعل
 كما عني على الإطلاق نوى ولم ينو خلقاً فاليمين أصاب الثاقبي فصل ولو حلف
 لشيء وج على امرأته قال أبو حنيفة يبرأ من هذا العقد وقال مالك وأحمد لا بد من
 وجود الشئ طين أن تتروج من شئ من يكون نظيرها وإن يدخل بها فصل ولو حلف

واقعة لا شرب لك لذبي الماء فيقصد به قطع المشقة فقال مالك واهم متى استغ
شئ من ماله يأكل ويشرب أو علمية أو ساكوب أو حية ذلك حيث وقال أبو حنيفة
والشافعي لا يجتنب الأكل بشيء وله فلفة من شرب الماء فقط فصل ولو حلف لا يمكن
هذا الدار وهو ساكنها يخرج منها سفينة دون أهله ورحله فقال الثلاثة لا يبرأ
حتى يخرج بنفسه وأهله ورحله وقال الشافعي يبرأ عن وجهه بنفسه ولو حلف
لا يبرأ حتى يبرأ داره فقام على سطحها أو حائطها أو دخل مياها فماتت فيه شارب إلى الطريق
حيث عند الثلاثة وقال الشافعي لا يجتنب ولا يصاحبه في السطح والجو وجران ولو
حلف لا يبرأ حتى يبرأ داره فماتت فيه فباعها فبذرها ثم دخلها الحالف فقال الثلاثة يجتنب
وقال أبو حنيفة لا يجتنب فصل ولو حلف لا يكلم هذا الصبي مضار شجنا أو لا يأكل
فألفه وفي مضار كيتا أو بالبير مضار طبا أو الرطب مضار قرا أو الثمر مضار
حلوى أو لا يبرأ حتى يبرأ داره مضار ساحة فقال أبو حنيفة لا يجتنب في البير
والرطب والتمر ويجتنب في الباقي والشافعية وجران وقال مالك وأحمد يجتنب في
الجميع ولو حلف لا يبرأ حتى يبرأ من دخول المسجد أو الحمام قال الثلاثة لا يجتنب
قال أحمد يجتنب ولو حلف لا يمكن بيتا منكن سامن شرباء طبيا وحنية وكان
من أهل الأمصار قال أبو حنيفة لا يجتنب فان كان من أهل البادية حيث ولا يقص

عند مالك في ذلك إلا أن أصوله مقيمة في الحث وقال الشافعي وأحمد بحيث إذا لم تكن
 له بيعة قرة أو يمان أو يد أو ماء من أصحابه من فرق بينهما ففضل ولو حلفان لا
 يفعل شيئا فامر غيره ففعله قال أبو حنيفة عتبت في الشك والطلاق لا في البيع
 والأجر إلا أن يكون من لم يجر عاقبته أن يقول ذلك بنفسه فإنه عتبت وقال
 الشافعي إن كان سلطانا أو ممن لا يقول ذلك بنفسه أو كانت له بيعة في ذلك
 حث والآفة وقال أحمد حيث مطلقا فصل ولو حلف لنفسه دينه في عتد
 وقضاء قبل العتد قال أبو حنيفة ومالك لا حيث وقال الشافعي عتبت ولو
 صاحب الحق قبل العتد حيث عتد أبي حنيفة وأحمد وقال الشافعي لا حيث وقال
 مالك إن قضاء الورثة أو العاقص في العتد لم حيث وإن أخره حث ولو
 حلف لغيره من ماء هذا الكوفة في عتد فارق قبل العتد قال أبو حنيفة لا حيث
 وقال مالك والشافعي إن حلف قبل العتد بغير اختياره لم حيث ولو حلف
 لغيره من ماء هذا الكوفة فلا يكون له لم حيث بالاتفاق وقال أبو يوسف
 حيث فصل لو حلف المحلوف عليه فاسيا قال أبو حنيفة ومالك حيث مطلقا
 سواء كان الحلف بالله أو بالطلاق أو بالعاق أو بالظهار أو للشافعي ولو كان
 الظاهر لا حيث مطلقا وعن أحمد ثلاث روايات أحدهما أن كانت النهرين

او بالظاهرة لم يثبت وان كانت بالطلا في او باسرها في حث والثامنة حث في
 الجميع ولا تختلف في بين المكره فقال الثالثة لا ينفق وقال ابو حنيفة
 ينفق فصل اتفقوا على انه اذا قال والله لا اكلت فاك تلعينا ونوى به شيئا
 معينا انه على ما نوله وان لم ينو فقال ابو حنيفة واحد لا ياكل ستة اشهر
 وقال مالك ستة وقال الثامني ساعة ولو حلف لا ياكل فاك فاكائه او
 ارسله او شاربه او عينه او راسه قال ابو حنيفة والثامني في الحب يد
 انه لا يثبت وقال مالك يثبت بالمكائنه وفي المراسله والامثاله عنه رواه
 وقال احمد يثبت وهو القدير عن الثامني فصل ان قال لزوجتي ان خرجت
 بغير اذني فانت طالق ونوى شيئا معينا فانه على ما نواه وان لم ينو شيئا
 او قال انت طالق ان خرجت الا ان اذن ذلك او حتى اذن لك قال ابو حنيفة
 ان قال ان خرجت بغير اذني فاك بد من الاذن في كل مرة وان قال الا ان
 اذن لك او حتى اذن لك او اولى ان اذن لك كفاه مرة واحدة وقال مالك
 والثامني الزوج الاوّل يحتاج الى اذن ولا يفتقر بعد الى اذن بكل مرة وقال
 احمد يحتاج كل مرة الى اذن في الجميع ولو اذن لها من حيث لم تنم لم يكن
 ذلك اذنا عند الثالثه وقال الثامني هو اذن جميع فصل ولو حلف لا ياكل

المروسي ولا مية له بالاطلاق ولا وحده سببا يستدل به على النية قال مالك ولا يحلف
 بحيل على جميع ما سمي ولا ساقية في موضع اللقمة وحرها من الاغنام والطيور
 والحيتان وقال ابو حنيفة يحلف على رءوس البقر والغنم خاصة وقال الشافعي
 يحلف على رؤوس النعم الا بل والبقر والغنم فضل لو حلف لصبرين زيدا مائة
 سوط ففريه مصبغة فيه مائة شماغ مثل بيرة بذلك قال مالك طاحدا يبرأ
 وقال ابو حنيفة لا يحث ولو حلف ليقفلن فاك ما وكان ميتا وهو لا يعلم بموته
 لم يحث وان كان يعلم حث عند الثلاثة وقال مالك لا يحث مطلقا علم او لم
 يعلم ولو حلف انه لا مال له وله ديون قال ابو حنيفة لا يحث وقال الثلاثة
 يحث فصل حلف لا ياكل فاكته فاكل وطبا او دما نا او عينا قال ابو حنيفة
 وحده لا يحث وقال الثلاثة يحث ولو حلف لا ياكل ادا ما فاكل اللحم او الحين
 او البيض قال ابو حنيفة لا يحث الا ياكل ما يطبع به وقال مالك والشافعي و
 احمد يحث في كل الكلى ولو حلف لا ياكل لحما فاكل سمكا لم يحث عند الثلاثة
 وقال مالك يحث ولو حلف لا ياكل شحا فاكل من شحم الطير حث عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة لا يحث ولو حلف لا تشم القشج فشم منه قال الثلاثة يحث
 وقال الشافعي لا يحث فصل ولو حلف لا يستنشق من هذا العبد فخذ منه من غير

ان يستقدمه وهو ساكت لا ينهاه عن خدمته قال ابو حنيفة ان لم يسبق من خدمته
قبل الميعين فخدمته بعين امره لم يجز وان كان قد استقدمه قبل الميعين و
بقى على الخدمة له حث وقال الثامني لا يجز في عبد غيره وفي عبد نفسه
فك صحابه وجهان وقال مالك واحمد لا يجز مطلقا ففعل لو حلف لا يتكلم
فقال الثامني فقال الثلاثة لا يجز مطلقا وقال ابو حنيفة ان قراء في الصلوة
لم يجز او في غير ما حث فصل لو حلف اليد خل على فلان بيئا فادخل ولا ان
عليه فاستدام المقام معه قال ابو حنيفة والثامني في احد قوليه لا يجز وقال
احمد يجز وهو القول الثاني للثامني ولو حلف لا يكون مع فلان دارا معيها فاما
فصلها وجعل بينهما حايطا ولكل واحد باب وعلق ومكن كل واحد منها في جنب
قال مالك يجز وقال الثامني واحمد لا يجز وعن ابي حنيفة روايان فصل
ولو قال مالي كذا وعبيدي احرار قال ابو حنيفة يدخل فيه المدرس وام الولد
واما المكاتب فله يدخل الابنية والسقن لا يدخل اصلا قال الطحاوي يدخل
الكل وهو مذهب مالك وقال الثامني يدخل المدرس والعبد وام الولد وعنه
في المكاتب قولان احدهما انه يدخل الابنية فصل وانفقوا على ان الكفارة اطعام
عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رمية والمخالف يخير في اي ذلك شاء فان لم

يجد استقل الى صيام ثلاثة ايام ومل يجب التسابع في صومها قال ابو حنيفة و
احمد يجب وقال مالك لا يجب ومن الشافعي فقلان لم يجب الرابع انه لا يجب
واجموعا على انه لا يجزى في الاعتاق الا رقية مومنة سليمة من العيوب خالية
من شره الا ان اباحيفه فانه لا يعتبر فيها الايمان وهو مشكل لان الصلوة منه
تخليصه وربة لعباده الله عز وجل فاذا اعتق رقية كافرة فائتمرها بها لعباده
ابليس والعتق قرية ايضا ولا يحسن التقريب لكافرة واحمد وجموعا على انه لو اطم
مسكيا واحدا عشرة ايام لم يجب الا باطعام واحد الا ان اباحيفه فانه
قال يجزى عن عشرة مساكين فضل واختلفوا في مقدار ما يطعم كل مسكين
فقال مالك مد وهو ثلاث بالهندادى وشئ من الادم فان اقتصر على
مداجزاء وقال ابو حنيفة ان اخرج براف نصف صاع او شعيرا او تمرا صاع و
قال احمد مد من حنطة او دقيق او مدان من شعير او تمر او رطلان من حن
وقال الشافعي ولكل مسكين مدا والكسوة مقدرة باقل ما يجزى به الصلوة
عند مالك واحمد نفى حق الرجل ثوبا كقميص او ناز وفي حق المراء فيغير
او ناز وعندي حنيفة والشافعي يجزى اقل ما يقع عليه الاسم قال ابو حنيفة
اقله ثباء او قميص او رداء او كساء لهم في العمامة والمنديل والراويل والميرة

روايتان وقال الشافعي يجزى جميع ذلك وفي القنوة لأصحابه وعلمان
فصل واحمى على أنه ما يجوز دفعها إلى الفقراء والمساكين الأحرار وإلى
صغير يفتقها ولبنه وهل يجزى لصغير لم يطعم الطعام قال الثلاثة نعم و
قال أحمد لا ولو أطعم حسنة وكس حنطة قال أبو حنيفة واحد يجزى وقال مالك
والشافعي لا يجزى فصل لو كور اليمين على شئ واحد أو على أشياء وحنت
فتلاى أبو حنيفة ومالك واحد في إحدى الروايتين عليه الكفارة لكل يمين
الا ان مالكا اعتبر زيادة التأكيد فقال ان زاد التأكيد فكفارة واحدة ^{تتألف} او لا
فلكل يمين كفارة وعن أحمد رواية اخرى أنه عليه كفارة واحدة في الجميع
وقال الشافعي ان كانت على شئ واحد ونوى ما زاد على اوله التأكيد فهو
على ما نوى ويلزمه كفارة واحدة وان اراد بالتكريرا لامتيتان فهما يمينان
وفي الكفارة قولان احدهما كفارة والثاني كفارتان وان كانت على الاستبراء
مختلفة فلكل شئ منها كفارة فصل ولو اراد العبد التكفير بالاستبراء فهل يملك
سيده منه قال الشافعي اذا كان اذن في اليمين او الحنث لا يبعثه والا فلا منه
وقال أحمد ليس له منه على الطلاق وقال أصحاب أبي حنيفة له منه مطلقا
فصل ولو قال ان فعلى كذا فهو يورثي او كما قرأ ويرثي من الاسكاه او الترس

ثم فوله حنث ووجبا لكفارة عند أبي حنيفة واحمد وقال الشافعي ومالك
لا كفارة عليه ولو قال وعهدى الله وميثاقه فهو يمين الا عند أبي حنيفة
الا ان يقول على عهدى الله وميثاقه فيمين بالانثاق ولو قال وامانة
الله فيمين الا عند مالك والشافعي فصل ولو حلف لا يلبس جلبا فليس حاثا ما حث
وقال ابو حنيفة لا يجتنب ولو حلف المرأة ان لا تلبس جلبا فليست اللولو
والجور حنث وقال ابو حنيفة الاجتنب الا ان يكون موذها او فقة و
لو قال والله لا اكلت هذا الرعييف واكل بعضه او لا شربت ماء هذا الكون
فشرب بعضه او لا لبست من عزل فكأنه فليس ثوبا مينة من عزلها او لا دخلت
هذه الدار فادخل رجلها او مديده لم يجتنب عند أبي حنيفة والشافعي ومالك
اي مالك واحمد يجتنب ولو حلف لا ياكل طعاما اشتراه فكأن فاكل بها اشتراه
هو وعينه حث عند مالك واحمد وكذا لك لو حلف لا يلبس ثوبا اشتراه
فكان او لا يلبس ثوبا اشتراه او ما في معنى ذلك فقال ابو حنيفة يجتنب
ياكل الطعام وحده وقال الشافعي لا يجتنب في الجميع فصل ولو حلف لا ياكل
هذا الدقيق فاستف منه او غيره واكله حنث عند مالك واحمد وقال ابو حنيفة
ان لم يستف لم يجتنب وان حيز واكل حنث وقال الشافعي ان استف حنث وان حيز

واكل حنت وقال الشافعي ان استف حنت وان خير واكل لم يجز فضل ولو
حلف لا يدخل دار فلان حنت بما سكنه يكره عند الثلاثة وكذا لو حلف اليك
دابة فلان فركب دابة عبده حنت عندهم وقال الشافعي لا يجز ان لم يكن
فيه ولو حلف لا يشرب من دجلة او الفرات او النيل فغرف من ما بها يده
او باقاء وشرب حنت عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجز حتى يكرع بعينه
منها كره عا ولو حلف لا يشرب ماء هذا الير فشرب منه قليلا حنت عند ابي حنيفة
ومالك واحمد الا ان ينوي لا يشرب جميعه وقال الشافعي لا يجز فصل
لو حلف لا يعزب زوجه فحتمها او عصها او شق شعرها حنت وان لم يعصها
وتطلب ولدها عند مالك واحمد وقال ابو حنيفة ان عصها وحامها
حنت وزاد الشافعي وتطلب ولدها ولو حلف لا يميت بقلبك شيئا ثم
فلم يقبله حنت عند ابي حنيفة ومالك واحمد وقال الشافعي لا يجز
حتى يعزل ويقتل ولو حلف لا يبيع بياع فبطل الحيا وانفسه حنت عند
الثلاثة وقال مالك لا يجز فضل واذا كان له مال غائب او دين ولم
يجد ما يفتق او يكس او يطعم لم يجز به الصيام وعليه ان يصن حتى يصل
الي ماله ثم يكون بالمال عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يجز به الصيام عند

حَيْثُ الْمَالُ كِتَابُ الْعَدَّةِ اتَّفَقُوا لَا يَتَّخِذُ عَلَى أَنْ عَدَّةً الْحَاطِلُ مَطْلَعًا بِالْوَضْعِ الْمُنَوِّقِ
 عَنْهَا وَجَهَا وَالْمَطْلَعَةُ وَعَلَى أَنْ عَدَّةً مَنْ لَمْ يَحْضُرْ أَوْ بَيْتٌ ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٌ وَعَلَى أَنْ
 عَدَّةً مَنْ غَضِبَ ثَلَاثَةٌ أَقْرَاءٌ إِذَا كَانَتْ حُرَّةً فَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَقَرَاءٌ إِنْ بَلَغَتْ ثَلَاثَةً
 وَقَالَ دَاوُدُ ثَلَاثَةٌ وَالْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالثَّانِي وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
 الْأَقْرَاءُ الْحَيُّونَ عَنْ أَحْمَدَ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنِ أَبِي عَرِينَةَ وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ
 مَاتَ وَتَجَاوَزَ طَرِيقًا فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَلِيزُهَا الْإِقَامَةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ
 إِنْ كَانَتْ فِي بَلَدٍ أَوْ مَالِ قَارِبَةٍ وَقَالَ مَالِكٌ وَالثَّانِي وَأَحْمَدُ أَنْ خَامَتْ
 عَلَى مَوَاتٍ أَوْ بَلَغَتْ الْإِقَامَةَ لِقَضَاءِ الْعَدَّةِ جَانِبًا لَهَا التَّعَرُّفُ وَخُتِلَفُوا فِي زَوْجَةٍ
 الْمَقْصُودُ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّانِي فِي الْحَبْلِ بِيَا الرَّاغِبِ وَاحِدٌ فِي أَحَدٍ ر
 وَابْنُهُ لَا يَمُوتُ لَكَ زَوْجٌ حَتَّى مَمْنَى مَدَّةً لَا يَبْعِثُ فِي مَثَلِهَا عَالِيًا مُخَدَّعًا
 أَبُو حَنِيفَةَ بِمَا يَدُ وَخَمْسِينَ سَنَةً وَحَدَّثَنَا الثَّانِي وَاحِدٌ بِسِتِينَ سَنَةً فَقُلِ
 الْحَبْلُ بِيَا الزَّوْجَةِ طَلِبُ التَّقَةِ مِنْ مَالِ الزَّوْجِ أَبَدًا وَإِنْ تَعَدَّتْ كَانَ لَهَا الْفَسْخُ
 لَقَدْ وَالتَّقَةِ عَلَى أَظْهَرِ قَوْلِ الثَّانِي فِي الْقَدِيمِ وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ تَأْمُرِي
 أَصْحَابِهِ وَهُوَ قَوْلِي فَقَوْلُهُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ وَلَمْ يَنْبَكِرْهُ الصَّحَابَةُ وَاحِدٌ فِي التَّحْثِ
 الْآخَرِي مَاتَ ثَلَاثِينَ أَوْ بَعْدَ سِتِينَ وَهُوَ أَكْثَرُ مَدَّةِ الْحَبْلِ وَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَخَمْسَةٌ

اعدتة الوفاء ثم عمل للزوج فصل واختلفوا في صفة المفقود فقال الثاني
 في الحبس هو الذي اندرس امرأته وينقطع خبره وغلب على الظن موثره
 وقال مالك والثوري في القدر لا فرق بين ان ينقطع خبره بسبب ظاهري
 المالا او لا وقال احمد هو الذي ينقطع خبره بسبب غايه الهلاك كاللغو
 بين الصديق او يكون مبرك فيفرق المالك فتفرق قوم وسلم قوم
 اما اذا سافر للتجارة والقطع خبره ولم يعلم اى هو ام ميت فلا تترجى ربح
 حتى يتيقن موثره او باقى عليه من مان لا يعيش مثله منه وقال ابو حنيفة
 المفقود من غاب ولم يعلم خبره فصل واختلفوا فيما لو قد مرز وجه ال
 فان كان الثاني قد دخلها فغلبه من المثل ومعد من الثاني ومنه الى الاول
 وقال مالك ان دخل بها الثاني صارت زوجته وحجب عليه دفع الصداق
 الذي صدقها الى الاول وان لم يدخل بها منى الاول وعند مالك رواية
 اخرى انها الاول بكل حال ومن الثاني قولان احدهما بطلان نكاح الثاني
 والاخرى بطلان نكاح الاول بكل حال وقال احمد ان لم يدخل بها الثاني
 منى الاول وان دخل بها فالاول بالخيار وبين اسألهما ودفع الصداق
 اليه وبين تزويجها على نكاح الثاني واخذ الصداق الذي صدقها منه فصل

وقد شاعرت حكم الزوج فقال ابو حنيفة
 يدخل الصداق في الاول

واختلفوا في عدله ولذا ذامات سيدها او اعتمها فقال ابو حنيفة عدته
ثلاث حبيبات سواء اعتمها او مات عنها قال مالك والثامني عدتها حبيبة
واحدة في الحالين وعن احمد روايتان احدها حبيبة واختارها الحارثي و
الثانية من العتق حبيبة ومن الوفاة عدة الوفاة فصل والثامني على ان
اقل مدة الحمل سنة اشهر واختلفوا في اكثر ما فقال ابو حنيفة سنتان وعن
مالك روايات اربع سنين وخمس سنين وسبع سنين وقال الثامني اربع
سنين وعن احمد روايتان المشهور ركذ صيا الشافعي والاخرى ركذ صيا ابى
حنيفة فصل واختلفوا في المعدة اذا صنعت علقة او مضعة قال ابو حنيفة
احمد في اظهر وابيه لا يتقصى عدتها بذلك ولا يصير به لم ولد وقال
مالك والثامني في احد قوليه يتقصى عدتها بذلك ومصير ام ولد وجد
قال احمد في الرواية الاخرى فضل والاحداد واجب في عدة الوفاة بالانه
وهو ترك الترابية وما يبدعوا في السكاح وحكي عن الحسن والسجستاني
وفي المعدة للبيوتة للثامني فقولان القديم يجب عليه الاحداد وهو قول
ابي حنيفة واحدى الروايتين عن احمد وقال الثامني في الجديد لا احداد لها
وبه قال مالك وهي الرواية الاخرى عن احمد وهل للباين ان تخرج من يدها

بنوا الحجة قال ابو حنيفة لا يخرج الا الصر وروى قال مالك واحمد لما الخرج
 مطلقا والثاني قولان كالمذمبين اصحابا مذكرا في حنيفة والصغير
 والكبير في الاحداد سواء عند مالك والثاني واحد وقال ابو حنيفة
 لا احداد على الصغير والذميمة اذا كانت تحت مسلم وحب عليها العدة و
 الاحداد عند الثلاثة مالك والثاني واحد وقال ابو حنيفة يجب عليها ولو
 الاحداد واذا كان زوج الذميمة ذميا وجب عليها العدة والاحداد لا
 العدة باب الاستبراء وثقفوا على ان ملك امه يبيع او هبة او ارث او
 سبي لزمه استبراءها ان كانت حاملا عتيق مبقرة وان كانت مما لا عتيق
 اصغر او كبير فيشترى ولو باع امه من امرأة او حنفى ثم تقابل لم يكن له
 وطئها حتى يشترىها عند الثلاثة وقال ابو حنيفة اذا تقابل قبل العتيق
 فلك استبراء او بعده لزمه الاستبراء او لا فرق في الاستبراء بين الصغير
 والكبير واليك والشيب عند ابو حنيفة والثاني واحد وقال مالك
 ان كانت من يوطأ مثلها لم يمين وطئها مثل الاستبراء وان كانت من
 لا يوطأ مثلها جاز وطئها من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء
 البكر ومن ملك امه جاز له سبيها قبل الاستبراء وان كان قد وطئها عند ابو

حنيفة والثامني ومالك وأحمد وقال الثوري والحن والشافعي
 يحبان الاستبراء على البائع كما يحب على المشتري وقال عثمان اللبثي يحب على
 البائع دون المشتري وفصل ولو كان له رجل مائة فأراد أن يزوجها أو
 يهدى لها لم يجز حتى يستبرأها وكذلك إذا اشترى مائة وقد وطئها أبا
 لم يجز له أن تزويجها حتى يستبرأها عند مالك والثامني وأحمد وقال أبو حنيفة
 يجوز أن يزوجها قبل أن يستبرأها ويجوز هذه أن يزوج المائة التي أضافها
 واعتقها قبل أن يبرأها وقال الثامني في الحلية وهذه مسئلة القاصف أي يوفى
 مع التمسيد فانه اشترى مائة وقامت بنفسه إلى جماعها قبل أن يستبرأها فجوز
 له أن يعقها ويزوجها ويطعمها وإذا اعتق أم ولد وإذا اعتقت بموته
 وحب عليها الاستبراء عند مالك والثامني وأحمد بقراء وهو حنيفة وقال
 أبو حنيفة لقد بثلثة أمراء وقال عبد الله بن وهب العاص إذا مات عنها
 زوجها المولى عندت بامرأة أشهر وعثر أو يروى ذلك عن أحمد وأبو داود
 كتاب الرضاع اتفقوا على أنه يخرج من الرضاع ما يخرج من اللبن واحتلوا
 في العدد إلى م فقال أبو حنيفة ومالك وصنعة وأحمد وقال الثامني خمس
 صفات وعن أحمد ثلاث وأما خمس صفات وثلاث صفات وصفت

والتفقوا على ان التيمم بالترصعة يثبت اذا حصل وان سقط ستران ^{حائضا}
فيها اذا زاد من الطفل على الحولين فقال ابو حنيفة يثبت الى حولين ومثقف
وقال من الى ثلاث مستين وقال مالك والثاقي واحد لا مد الحولان فقط
واسحق مالك ان يجره ما بعدهما الى الشهر وقال داود وصناع الكبير يجره
وهو مخالف لكافة الفقهاء ويجوز عن عاتية رضى الله عنها الحولان فقط ^{تفقوا}
على ان الرضاع انما يجره اذا كان من لبن انشى سواء كانت بكرة او ثيا موطوءة
الا احمد فاته قال انما يحصل التيمم لميلن امراة بان لها من الحمل والتفقوا على
ان الرجل لو دمه لبن فارضع منه طفلا لم يثبت به التيمم والتفقوا على ان
التعوط ولو جرد به ما لا في رواية عن احمد فاته شرط الارضاع من
البدن والتفقوا على ان الحفنة باللبن لم يجره ما لا في قول قد يجره للثاقي ورواه
عن مالك واحتجوا في اللبن اذا خلط بالماء او استهلك بالطعام فقال ابو
حنيفة ان كان اللبن غالبا حراما ومغلوبا فله وما المخلوط بالطعام فله
يجزى عنده بحال سواء كان غالبا او مغلوبا وقال مالك يجره اللبن المخلوط
بالماء ما لم يستهلك وان خلط اللبن بما استهلك اللبن منه من طبخ او دواء او غير
لم يجره عندهم هو واصحابه ولم يوجبوا مالك فيه من وقال الثاقي واحد يتفق

المحرم بالدين المشوب بالشراب والطعام اذا اسفنه المولود حسن مرث سواء كان
 الدين مستهلكا او قال بالكتاب النفقة اتفقوا ائمة على وجوب النفقة لمن يلزم
 نفقة كالزوجة والاب والولد الصغير واختلفوا في نفقة المرأة وحيات على
 مقدرة بالشرا او معتبرة بحال الزوجة فقال ابو حنيفة ومالك واحمد حية
 بحال الزوجة للموترة نفقة متوسطة بين النقيين وعلى الفقير للموترة
 اقل الكفاية وقال الشافعي مقدرة بالشرع والاحتياط بينهما معتبرة بحال الزوجة
 وحد على الموترة مدان وعلى المتوسطة مد ونصف وعلى الموترة مدو
 اتفقوا على ان الزوجة اذا احتاجت الى اكثر وقال مالك في المتومر عنه اذا
 احتاجت الى خادمين وثلاثة لزمه ذلك واختلفوا في نفقة الصغير
 الذي لا يجامع مثلها اذا تزوجها كبر فقال ابو حنيفة ومالك لا نفقة لها وان
 قولنا صغرها انه لا نفقة لها فان كانت الزوجة كبيرة والزوجة صغيرة لا يجامع
 مثله وحب عليه النفقة عندنا في حنيفة واحمد وقال مالك لا نفقة عليه
 والشافعي قولنا صغرها الوجوب فصل الاعسار بالنفقة والكسوة هل يثبت
 للزوجة الفسخ معها ام لا قال ابو حنيفة لا يثبت لها الفسخ ولكن يرفع يده عنها
 لئلا يترك وقال مالك والشافعي واحمد نعم يثبت لها الفسخ بالاعسار عن النفقة

والكسوة والمسكن فاذا مضى زمان ولم ينفق على زوجته فهل ينفق النفقة
عليه ام لا سقط بمعنى الزمان قال ابو حنيفة ليقط ما لم يحكم به حاكم او ينفقان
على قدر معلوم ليصير ذلك ديناً به باصطلاحهما وقال الشافعي واحد في الظاهر
والتأني لا يسقط نفقة الزوجة بمعنى الزمان بل يصير عليه ديناً لا ينفق في ماله
المعكين ولا استمتاع فضل اتفقوا على ان الناشئة لا نفقة لها واختلفوا في المراجعة
اذا سافرت باذن زوجها في غير واجب عليها فقال ابو حنيفة واحد ليقط
نفقتها وقال مالك والشافعي لا تسقط فضل والمسترة منعة اذا اخلت اجرة مثلاً
في رضاع ولدها وهل هو احق من غيرها قال ابو حنيفة ان كان ثم مستطوع
او من يوضع بدونه اجرة المثل كان للامان ليرتفع عنه ما يشترط ان
يكون الارضاع عند الام لان الحضانة لها ومن مالك واما ان احدهما
ان الام اولى والتأنيته كذا هي ابو حنيفة والشافعي قولان احدهما هو
قول احمد ان الام احق بكل حال وان وعده من يبرع فانه عيبر على اعطاء
الولد لامة باجره مثلاً والثاني كقول ابو حنيفة واتفقوا على انه يجب على
الام ان ترضع ولدها اللبأ وصل يغير الام على الرضاع ولدها بعد ثبوت
اللبأ قال ابو حنيفة والشافعي واحد لا يغير اذا وجد غيرها وقال مالك

بخير ما دامت في زوجته اسير لا ان يكون مثلها لا تراضع شرف وعز وبيار
 والسم بما او لعناد باللقن فلا خير فضل واختلفوا اهل بخير الوادع على
 نفقة من ميراثه بغرض او تعصيب فقال ابو حنيفة خير على نفقة كل ذي رحم
 محرر فيدخل فيه الخالة عنده والعمة ويجز منه ابن العم ومن يئيب اليه بالشرع
 وقال مالك لا يجب النفقة الا للوالدين الا ذين والاولاد الصليب وقال الشافعي
 يجب النفقة على الاب وان صلب وعلى الابن وان سفل ولا ينفق على عمودي
 التسب وقال احمد كل متقصد جري عليها الميراث بغرض او تعصيب من الطرفين
 لزمه نفقة الاخر كالابوين والاولاد والاعوان والعمومة ولهم
 رواية واحدة فان كان الارث جاريا بينهم من احد الطرفين وهم ذري الارث
 كان ابن الاخ مع عمته وابن العم مع بنته عند مفن احمد ودايتان فضل واختلفوا
 على يلزمه السيد نفقة عتيقة فقال ابو حنيفة والثامني لا يلزمه وقال احمد يلزمه
 وعن مالك ودايتان احدهما كذبها بحنيفة والثامني والآخرى ان اعتقه
 صغير لا يستطيع السبق لزمته نفقة الى ان يسقى فضل واختلفوا فيما اذا بلغ
 الولد معتق ولا حرة فقال ابو حنيفة ليقط النفقة العلاء اذا بلغ صحيا ولا
 ليقط نفقة الجارية الا اذا تزوجت وقال مالك كذلك الا انه اوجب نفقة

المجارية حتى يدخل بها الزوج وقال الشافعي ليقط نفقة جميعها وقال أحمد
لا يقطع نفقة الولد عن أبيه وإن بلغ إذا لم يكن له مال ولا كسب وإذا بلغ الابن
مرض ياتمه نفقة على أبيه بالاتفاق ولو ميراث من مرضته ثم عاوده المرض حاد
نفقة عند الأئمة أمّا الكافان عند لا نفود ولو تروا وجبت المجارية ودخل بها
الزوج ثم طلقا فقال أبو حنيفة وأحمد نفود نفقتها على الأب وقال مالك
والشافعي لا نفود فصل ولو اجتمع ورثة مثل أن يكون للصغير لم واحد
وكذلك إذا كانت بنت وابن وسيت وابن ابن أو كان له امرؤ وسيت فعلى من
تكون النفقة قال أبو حنيفة وأحمد النفقة للصغير على الأمر والحبد بينهما ثلثا
وكذلك البنت والأمن فاما ابن الابن والبنت فقال أبو حنيفة النفقة على البنت
ذو منه وقال أحمد النفقة بينهما مضافان والأمر والبنت فقال أبو حنيفة وأحمد
النفقة على الأمر والبنت بينهما الثلج على الأمر والباقي على السب وقال الشافعي
النفقة على الذكور خاصة الحبد والابن الابن دون البنت وعلى البنت دون
الأمر وقال مالك النفقة على ابن الصلب الذكر والأنثى بينهم سواء إذا ^{استويا}
في المدة فإن كان أحدهما واحدا والآخر فقيرا فالنفقة على الواحد فضل من
له حبقوان لا يقوم به هل إلى آكله أحياءه عليها أم لا فقال أبو حنيفة ما به إلى آكله

على طريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من خيار و قال مالك والشافعي
واحد الى ايمان عيسى ما لهما على نفقتها او ميعها او زاد مالك واحد فقالا لا يمنع
من عقيلها ما لا يطبق كتاب الحصانة اتفقوا على ان الحصانة تنبت لكم ما لم تنبت
واذا تزوجت وحل بها الزوج سقطت حصانتها ثم اختلفوا فيما اذا اطلقت بغير
باين اصل تعود حصانتها فقال ابو حنيفة والشافعي واحد معقود قال مالك في
المشورة لا تعود بالطلاق واذا افرق الزوجان وبينهما ولد فقال ابو حنيفة
في احدى روايته الامر احق بالغلام حتى يستقيل بنفسه في مطعمه ومنه به
وملحه وضوئه واستبقائه ثم لا باحق به والامر احق بالاشئ الى ان
تبلغ ولاخير واحد منهما فقال مالك الامر احق بالنيت الى ان تزوج ويحل
بها الزوج والغلام ايضا في المشهور عنده الى البلوغ وقال الشافعي الامر احق
بهما الى سبع سنين ثم يخير ان من اختاره كانا عنده وعن احمد ما يمان احدا
هما الامر احق بالغلام الى سبع ثم يخير الجارية بعد التسبع يحفل مع الاب بك
خير والولاية الاخرى كذهب ابي حنيفة واخذت من الاب حل هي اولى با
لحصانة من الاخت لك من الخالة ام لا قال ابو حنيفة الاخت من الام اولى
من الاخت للاب ومن الخالة والخالة اولى من الاخت للاب في احدى الروايات

وفي الثانية الاخت للاب والى من الحالة وقال مالك والحالة الاولى مضمنا
 والثالثة الام من الاخت للاب وقال الشافعي واحدا لاخت للاب وقال الكوفي
 واحدا لاخت للاب والى من الاخت للام ومن الحالة فصل واذا اخذت
 الام الطفل بالحضنة فاراد الاب بالتف بولده بنية الاستيطان في طلب اخر
 قبل له اخذ الولد منها ام لا قال ابو حنيفة ليس له ذلك وقال مالك والشافعي
 واحدا في المشهور عنه له ذلك فاذا كانت التروجة وهي المنقلبه بولدها
 وان يكون العقد وقع بيلدها الذي تتعلل اليه فان فات احد الشرطين
 منعت الى موضع قريب يمكن للمعنى اليه والعود منه قبل الليل فان كان شفا^{ها}
 الى دار حرب او من مصر الى سواء وان قرب منعت ايضا وقال مالك و
 الشافعي واحدا في احدي روايتيه الاب احق بولده سواء كان هو المنقل
 او هي وعن احمد روايتاخرى ان الام احق به ما لم تنق وج كتاب الجنبان
 انفق الامثة الابقة على ان القاتل لا يدخل في النار ونقص ثوبته من
 القتل وحكى عن ابن عباس وزيد بن ثابت والعشائر انه لا يقبل ثوبته
 وانفقوا على ان من قبل نفسا مسلمة مكافية في الحرية ولم يكن المقتول ابنا
 للقاتل وكان في قتله له سعدتيا وحب عليه القود والسيب اذا مثل عند

فانه لا يقتل به وان عمدوا وتفقوا على ان الكافر اذا قتل مسلما قتل به واختلفوا
 فيما اذا قتل مسلم ذميا او معاهدا فقال الشافعي واحمد لا يقتل به وقال مالك
 كذلك الا انه استثنى فقال ان قتل مسلم ذميا او معاهدا او مستامنا عجزا
 قتل حتما لا يجوز للولي العفو لانه تعلق قتله بالاقنيات على الامار و
 قال ابو حنيفة يقتل المسلم بالذمي لا بالمستامن فضل وتفقوا على ان العبد
 تقتل بالحر وان العبد يقتل بالعبد واختلفوا في الحر اذا قتل عبد عذره هل
 يقتل به لم لا قال مالك والشافعي واحمد لا يقتل به وقال ابو حنيفة يقتل
 به فضل وتفقوا على ان الابن اذا قتل ابا او به قتل به واختلفوا فيما اذا
 قتل الاب ابنه فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد لا يقتل به وقال مالك يقتل
 به اذا كان قتله بغير العمد كاصطاعه وذبحه فان حذفه بالسيف غير قاصد
 فقتله فلا تقتل والحبد عنده في ذلك كالاب فضل وتفقوا على ان المراءاة
 تقتل بالرجل وان الرجل يقتل بالبراءة واختلفوا هل يجري القصاص بين
 الرجل والمرأاة فيما دون النفس وبين العبد وبعضهم على بعض فقال الشافعي
 ومالك واحمد يجري وقال ابو حنيفة لا يجري فصل والجماعة اذا اشتراكوا
 في قتل الواحد هل يقتلون به فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي يقتل الجماعة

كلم بالواحد إلا أن مالكاً يستثنى من ذلك العتامة فقال لا يقتل بالعتامة الأو
واحد أو عن عمد وبيان لعمد فيما كذب الجماعة واختارها الخزقي والأثر
لا يقتل الجماعة بالواحد ووجب الدية دون القود وهل تقطع اليدى باليد
قال مالك والثأفى واحد تقطع وقال أبو حنيفة لا تقطع وتؤخذ دية اليد
من القاطع بالسواء فصل واختلفوا على أنه إذا أخرج رجل هذا مضاراً فافترش
حتى مات فإنه يقيض منه واختلفوا فيما إذا كان القتل ممثلاً كالخشية الكبير
والجرا الكبير الذى الغالب في مثله أن يقتل فقال مالك والثأفى واحد يجب
القصاص بذلك ولا فرق بين أن يشده عجر أو عصى ويفرقه في الماء
أو يرققه بالنار أو يخنقه أو يطعن عليه بيئاً ويميقه الطعام والشراب حتى يموت
جوعاً أو يبلعه أو يمد عليه بيئاً أو يخنقه به عجر عظيم أو خشية عظيمة عمد أو
أو غير عمد ودأ وبذلك قال أبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة أمتاً
يجب القصاص عند القتل بالنار أو بالحد ود من الحدود والخشية المحذرة
والجرا الحدود فلما إذا عرقه مباء أو قتله عجر أو خشية غير عمد ودأ فإنه
لا قود وقال الشافى والعقبي والحسن البصرى لا قود إلا الحد بيد فصل و
لوضعية فاسد والموضع أو كسر عظامه في داخل الحلب فغنابى حنيفة في

في ذلك روائيان واختلفوا في عمدة العطاء وهو ان يبتعدا لعقل ويخطي
 في العقد او يضرب بسوط لا يقتل مثله غالبا او منفردا ويطعمه طعاما يلينا
 مفتي ذلك الديثة دون القود عذرا في حينة والثا منى واحدا ان كان ^{مفتي}
 قال ان كره عليه الضرب حتى مات فعليه القود قال مالك بوجوب القود
 في ذلك مكة فصل واختلفوا فيما اذا اكره رجل حلة على قتل اخر فقال ابو
 يعقيل المكره دون المباشرة قال مالك واحمد يقتل المباشرة قال الثا منى
 يقتل المكره بغير الواء قولا واحدا وفي مثل المكره بفتح الراء قولان والراجح
 من مذهبه ان عليها جميعا العصاص فان كان قاه احدها فقط فالعصاص
 عليه ثم اختلفوا في صفة المكره فقال ^{مكة ان كان} المكره سلطانا مستغنيا او مستيا مع عبده
 او من ماله جميعا الا ان يكون العبد اعمى باهله منجر به ذلك فلا يجيب عليه
 القود وقال الباقر بفتح الاء من كل ذي يد عادية واختلفوا فيما اذا
 امسك رجل صاحب قتل اخر فقال ابو حنيفة والثا منى القود على القاتل
 دون الماسك ولا يجيب على الماسك شئ الا التعذير وقال مالك الماسك و
 القاتل شرا بكان في القتل فيجب عليهما القود اذا كان القاتل لا يمكن قتله الا
 بالامساك وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الامساك وقال احمد في

احدى ر وايته يقتل القاتل ومحبس الماسك حتى يموت وفي الرواية
 الاخرى يقتل من حبس على الاطلاق فصل ولو شهدوا بما يقتل ثم رجعوا
 عن الشهادة بعد استيفاء العصاص وقالوا نعتدنا او جاء المشهود يقتله
 حيا فقال ابو حنيفة لا تؤد بل تجيب الدية مغلطة وقال الثامني عيب على
 وكذلك قال مالك في المشهور عنه واعتقوا على اثم لو رجعوا وقالوا
 خطأ لم يجب عليهم العصاص واما تجيب الدية فصل واختلفوا في الوجوب
 الواجب بالقتل العمد بل هو معين ام لا فقال ابو حنيفة ومالك في احدى
 روايته الواجب معين وهو لقول الرواية الاخرى القبر بين العود
 والدية وعن الثامني قولان احدهما ان الواجب هو العصاص عينا ولكن
 للعدول الى الدية وان لم يبر من الجاني وعن احمد روايتان كالمذهبين
 وقاعدة الخلاف في هذه المسئلة انه اذا عفا مطلقا سقطت الدية ولو عفا
 الولي عن العصاص عاد الامر الى الدية بغير رضا الجاني قال ابو حنيفة
 ليس له العدول الى المال لا يرضى الجاني وقال الثامني واحمد ليس له ذلك
 مطلقا ومن مالكا روايتان كالمذهبين فصل واعتقوا على انه اذا عفا على
 من ايا المقتول سقط العصاص وانتقل الامر الى الدية واختلفوا فيما

اذا عفت المرأة فقال ابو حنيفة والثامني واحمد تسقط القود واختلفا في رواية
 عن مالك في ذلك فنقل عنه انه لا مدخل للنساء في الدم ومقتل عنه ايضا
 لمن في الدم مدخل كالمحل حال اذا لم يكن في درجته من عصبة مقل هذا ففي اي شيء
 ليس مدخل منه واما بيان احديهما في القود دون العفو والثانية في العفو
 القود فصل والتقوى على ان الاولياء المستحقين بالعين اذا عفت ولو
 طلبوا العصاص لم يؤخر الا ان يكون الحيا في امرأة حامله فيؤخر حتى تضع
 على انثى اذا كان المستحقون صغارا او غائبين فان العصاص يؤخر الا عند
 ابى حنيفة فانه قال في الصغار ان كان لهم اب اسوي في العصاص ولم يؤخر
 وكانون في المستحقين صغارا او غائبا او محبونا فقد اتفقوا انثى على ان
 يؤخر في مسألة الغائب ثم اختلفوا في الصغار والمحبون فقال ابو حنيفة
 ومالك يؤخر العصاص لاحلها وقال الثامني يؤخر العصاص حتى يفيق المحب
 ويبلغ الصغير وعن احمد واما بن اظهرها انه يؤخر والثانية لا يؤخر
 فصل وليس للاب ان يسوي في العصاص لولده الكبير بالانقاف وهل له ان
 يسويه لولده الصغير فقال ابو حنيفة ومالك له ذلك سواء كان نكاحا
 ام لا وسواء كان في النكاح في الطرف وقال الثامني واحمد في اظهره واستمر

ليس له ان يستوفيه مفضل واختلفوا في الواحد يقتل الجماعة فقال ابو حنيفة
وما لك عليه الا القود لجماعتهم ولا يجب عليه شئ اخر وقال الشافعي ان قتل
واحد العبد واحد قتل بالاول والباقيين الديات وان قتلهم في حالة واحدة
اقرع بين اولياء المقتولين فمن حازت فرعته قتل به والباقيين الديات وقال
احمد اتمل واحد جماعة محصا لاولياء وطلب العصاص قتل الجماعة ولا دية
عليه وان طلب بعضهم العصاص وبعضهم الدية قتل من طلب العصاص وجبت
الدية لمن طلبها وان طيلو الدية كان لكل واحد دية كاملة فصل الوحي
رجل على رجل فقطع يده اليمنى ثم على اخر فقطع يده اليسرى وطلب منه العصاص
وجبت الدية وقال ابو حنيفة يقطع ميمته لهما ويؤخذ منه دية اخرى لهما
وقال مالك يقطع ميمته بهما ولا دية عليه وقال الشافعي يقطع ميمته للاول
وبغيره للثاني الدية فان كان قطع يديهما معا اقرع بينهما كما قال في النخس
وكذا ان اشبه الامر وقال احمد ان طلب العصاص قطع بهما ولا دية وان طلب
احدهما العصاص واحد هما الدية قطع من طلب العصاص واخذت الدية
للآخر ولو قتل منتحرا ثم مات قال ابو حنيفة ومالك لسقط حق والى الدم
من العصاص والدية جميعا وقال الشافعي واحمد يبقى الدية في التركة لاوليا

لا ولياء المقتول فصل واختلفوا ان الامام اذا قطع السارق ماله ذلك لنفسه
 انه لا ضمان عليه واختلفوا فيما اذا عطف مقتص ماله الى نفسه فقال مالك
 الشافعي واحمد السراية غير مضمونة وقال ابو حنيفة هي مضمونة بفعلها على
 المقتص ولو قطع ولحق المقتول ماله لقاتل قال ابو حنيفة ان عفى عنه الولي عفا
 دية ماله وان لم يعف لم يلزمه شئ وقال مالك يقطع ماله بكل حال سواء
 عفى الولي او لم يعف وقال الشافعي لا ضمان على القاطع ولا اقتصاص بكل حال
 سواء عفى الولي او لم يعف وقال احمد يلزمه دية البدن ماله بكل حال
 فصل واختلفوا على انه لا يقطع اليد العتيقة بالشاء ولا يمين بيمين ولا
 يارب يمين واختلفوا هل يتوفى الفضايل بنادون النكش قبل الاخذ مال
 او بعده فقال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يتوفى الا بعد الاخذ مال وقال
 الشافعي يتوفى في الحال واختلفوا فيما يتوفى الا بالثيف سواء قتل به او
 غيره وقال مالك والشافعي يقتل بمثل ما قتل به وعن احمد ولا تبيان كما
 لم يذهب واختلفوا على انه من قتل في الحرم حيا قتل فيه ثم اختلفوا ومن
 قتل خارج الحرم قتل به الى الحرم او وجب عليه القتل لكفر او زنا اوردة
 ثم الى الحرم فقال ابو حنيفة واحمد لا تقبل فيه ولكن يعينق عليه فلا يباع ولا

١٤٠
يثارى حتى يخرج فيقتل وقال مالك والثامني يقتل في الحرم كتاب الله
اتفقوا لائمة على ان دية المسلم المراهل ثمان مائة من الابل في مال الفاعل مثل العام اذا
عدل الحال دية ثم اختلفوا هل هي حالة ام موعلة فقال مالك والثامني
واحمد هي حالة وقال ابو حنيفة هي موعلة في ثلاث سنين واختلفوا في
في دية العمد فقال ابو حنيفة واحمد في احدى سنين وايبنيه هي اربع لكل من
من اسنان الابل منها خمس وعشرون بنت مخاض ومثلها بنت لبون ومثلها
مقات ومثلها جذاع وقال الثامني يوجز مثل ثلثون حقة وثلاثون
حذقة واربعون خلفه اى جوامل وبه قال احمد في رواية الاخرى و
امادية مثبته العمد في مثل دية العمد المحض عند ابو حنيفة والثامني واحمد
واختلفوا في دية عند مالك في ذلك فصل وامادية الخطاء فقال ابو حنيفة
واحمد في خمسة عشر من حذقة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون و
عشرون بنت مخاض وعشرون ابن الحنا من ابن لبون فصل واختلفوا
في الدتاثير والدوام هل تؤخذ في الديات ام لا فقال ابو حنيفة واحمد
لقد ما في الديات مع وجود الابل ثم عنها روايان هل هي اصل بنفسها ام
الاصل الابل والذهب والدرهم يبدل عنها وقال مالك هي اصل بنفسها

باب في بيان ما لا يبل ولا يبل عن الابل اذا وجدت لا بالترجيح فان اعودت معناه قولان الحديث الرابع انه يعدل الى الف دينار

باب في بيان ما لا يبل ولا يبل عن الابل اذا وجدت لا بالترجيح فان اعودت معناه قولان الحديث الرابع انه يعدل الى الف دينار
اول ثمان عشرة الف درهم واختلفوا في مبلغ الدية من الدرام فقال ابو حنيفة عشر
والا الف درهم وقال مالك والثامني واهما ثني عشر الف درهم واختلفوا في
البقرة والعنق والحمل هل لها اصل في الدية ام تؤخذ بالترجيح على وجه القيمة
وقال احمد البقرة والعنق اصل مقدريتها من البقرة ما يباع بقرته ومن العنق ما
شاة واختلفوا في رواية عنه في الحمل فعيل هي مقدرة بما في حله ازار
ورواه وروى عنه انها ليست ببديل فصل واختلفوا فيما اذا قتل في الحرم
او قتل وهو محرم او في شهر حرام او قتل ذات رحم محرم هل تغلط الدية في
ذلك فقال ابو حنيفة لا تغلط الدية في شيء من ذلك وقال مالك تغلط الدية
في قتل الرمل ولده فقط والتقليط ان تؤخذ الابل ثلثا ثلث ثلث حقة وثلاث
عذبة واربعون خلفه ومن مالك في الذهب والفضة روايتان احدهما
لا تغلط الدية فيهما وفي صفة تقليطها عنه روايتان اشهرهما انه يلزم منه من الدية
والورق قيمة الابل المخلطة بالعة ما بلغت وقال الثامني تغلط في الحرم والاشهر
الحرام وهل يغلط في الاحرام وجهان اظهرهما لا يغلط ولا تقليط منه وصفة التقليط

عنده ان يكون باسنان الابل فقط وقال احمد بتقليط الدية وصفة التقليط
 عنده ان يكون الثمان بالذهب والفضة فبن زيادة القدر وهي ثلث الدية
 اصناعته وان كان بالابل فقياس مذهبه انه كالثمان وانما مغلطة بزيادة القدر
 الا بالثمن واختلف الثامني واحمد هل يتداخل بتقليط الدية لامثاله قتل في
 الشتر الحرام في الحرم ذات محرم فقال الثامني يتداخل ويكون التقليط فيها
 واحدا وقال احمد لا يتداخل بل لكل واحد من ذلك ثلث الدية فصل اتفق
 الائمة على ان الحرم وح فقياس وهو عشرة الحارصة وهي التي ينشق الجلد والذئبة
 وهي التي تدعى موضعها من الشق والباصغة وهي التي ينشق اللحم بعد الجلد اي
 تقطعة والمثامنة وهي التي تقوس في اللحم والسمحاق وهي التي يبقى بينهما وبين
 العظم جلدها حقيقة وهذه الخروج الخمسة ليس فيها مقدار شرعي باتفاق الائمة
 الا ما روى احمدان في رواية عن الله عنه حكم في الدامية سبعين وفي الباصغة سبعين
 وفي المثامنة ثلثة العبرة وفي السمحاق بأربعة العبرة وقال احمد فانما اذا
 الى ذلك هذه روايتهم عن الطاهر من مذهبه كالجماعة واحببوا على ان في كل
 واحدة من هذه الخمسة حكومة بعد الاذمال والحكومة ان يقول المحبني عليه
 قبل الحياية كانه كان عبدا فيقال كم قيمته قبل الحياية وكم قيمة بعد ما تكون

له بقدر التفاوت من رية فصل واما الحنفة التي فيها مقدر شرعي فهي موضع
 التي توضع من العظم فاذا كانت في الوجه ففيها خمس من الابل عندنا في حنيفة
 والثاني واحد في احدى روايتيه وفي الرواية الاخرى يتاخر من الابل
 وقال مالك في موضحة الانف واللي الاستقل حكومة خاصة وما في المواضع
 من الوجه فيها خمس من الابل فان كانت في الرأس فثلث في موضحة الموضحة
 في الوجه اما قال ابو حنيفة ومالك والثاني في موضعها ومن احدى روايتي
 احدهما كالجماحة والثانية ان كانت في الوجه ففيها عشرة وان كانت في الرأس
 ففيها خمس فصل واحمد بن علي ان في الموضحة الفضا ان كان عمدا والثانية
 الخامسة وهي التي تحتم العظم وتكثره وفيها عندنا في حنيفة والثاني واحد عشر
 من الابل واختلف الرواية عن مالك في ذلك فقيل خمس وحكومة وقيل خمسة
 عشر وقال سيبويه عشرة تكفي الجماعة الثالثة المنقلة وهي التي توضع العظم
 وتحتم وتنقل العظام وفيها خمسة عشر من الابل بالاجماع والرابع والتابعة الدائمة
 التي فصل الى حلبة الدماغ وفيها ثلث الدية بالاجماع الخامسة الحابعة وهي
 التي فصل الى جوف كبطن ^{معد} معدة وعمر وحسين وخاصة وفيها ثلث الدية
 بالاجماع فصل اتفقوا على ان العين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن

والثالث بالنظر وعلى أن في العينين الدية الكاملة وفي الألف ذابح الدية وفي
اللسان الدية وبالسبعين الدية وفي مجموع الأصنام الدية وهي اثنان وثلاثون
شوقاً وفي كل سن خمسة أجرة في العينين الدية وفي كل لحمي إن ثبت الأخرى
منها واستشكل وجوب الدية في العينين صاحب المنة من الشافعية لأنه لم
يذكر فيه خير والقياس لا تقضي به بل هو كاللثة قوة والصلع بل هو من العظام
الداخلية وفي الأذنين الدية عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وعن مالك ر
واثنان أحدهما كالجماعة والثانية حكومة وانفقوا على أن في الأذنين الأربعة
الدية في كل واحد ربع الدية إلا ما لكان فقال فيها حكومة واختلفوا في العينين
القائمة التي لا يبصر بها واليد الكف والأذن كالأصبع والذكر الحصى ولسان ^{الخنزير} الأ
والأصبع الزائدة والسن السوداء فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي في أظهر
قولييه فيها حكومة وعن أحمد روايتان أظهرهما فيها الدية والأخرى كالجماعة
واختلفوا في اللثة قوة والصلع والذراع والساعد والفتة وانفقوا فقال أبو
حنيفة ومالك والشافعي في ذلك حكومة وقال أحمد في الصلع معبر وفي اللثة ^{قوة}
معبر وفي كل واحد من الذراع والساعد والفتة من أربعة واختلفوا فيما
صنابة فأوصفه فذهب عقله من مثل تدخل الموصفة في رواية العقل أم لا قال

ابو حنيفة والثامني في احد قوليه عليه الدية للعقل ويدخل في ذلك الارش
 الموصفة والقول الآخر عن الثامني وهو لا صح عند اصحابه ان عليه لذهاب
 العقل دية كاملة وعليه امرش الموصفة وهذا مذهب مالك واحمد لا يجب عليه
 القتران وقال مالك بوجوبه وعدم سقوطها بعودها والثامني قولان لصحها
 الوجوب وعدم السقوط ولو ضرب بين رجل فاسودت قال ابو حنيفة والثلث
 واحد في احدى روايته جيب ارش من خمس من الابل والارثاية الاخرى ثلث
 دية السبي وزاد مالك على ذلك فقال ان وقت السبي استوداء بعد ذلك لزمه
 دية اخرى وقال الثامني في ذلك الحكومة فقط او احلغوا فيها اذا قطع لسان
 صبي لم يبلغ حد النطق فقال ابو حنيفة مية حكومة وقال مالك والثامني
 واحد مية دية كاملة ولو قلع عين اعور فقال مالك واحمد لزمه دية كاملة
 ولو قطع عين اعور فقال مالك واحمد لزمه دية كاملة وقال ابو حنيفة و
 الثامني يجب الفضا ومن عفى مضاف الدية وقال مالك ليس له الفضا
 وهل له دية كاملة او مضاعفاتها في ذلك روايتان وقال احمد لا فضا على
 دية كاملة وفي اليد بين الدية في كل واحدة مضاعفها بالاجماع وكذا امر في العينين
 واحموا على ان في اللسان الدية وان في الذكر الدية وان في ذهاب العقل

الدية وان في ذهاب العقل الدية وان في ذهاب السمع الدية واذا ضرب
 رجل رجله فذهب شعره فلم يبين ان ذهاب شعره او سمعه او شعره حاجبه
 او احدا ب عيينه فلم يعيد قال ابو حنيفة واحمد في ذلك الدية وقال الثاقبي
 ومالك فيه حكومه فضل واجمعوا على ان دية المرأة الحرة المسلمة في نفسها
 على النصف من دية الحر المسلم ثم اختلفوا هل تساويه في شئ من الجراح بل جراحا
 على النصف من جراحه في القليل والكثير وقال مالك والثاقبي في القديم و
 احمد في احدي روايتيه تساويه في الجراح فيما دون ثلث الدية فاذا بلغت الثلث
 الثلث كان دية جراحها على النصف من دية الرجل وقال احمد في الرواية ان
 وهي الهرم وامايتيه واحتسابها الخ في تساويه ان كان الدية فاذا زاد على الثلث
 ففي على النصف فضل ولو وطى زوجته وليس مثلها يوطى فامضاها قال ابو حنيفة
 واحمد لا ضمان عليه وقال الثاقبي عليه الدية ومن مالك روايتان اسرها
 فيه حكومه والاخرى دية فضل واختلفوا في دية الكافي اليهودي او النصارى
 فقال ابو حنيفة دية كدية المسلم في العمد والخطاء سواء من غير فرق ولا
 مالك نصف دية المسلم في العمد والخطاء من غير فرق وقال احمد ان كان اليهودي
 او النصارى عمد وقتله مسلم عمدان دية كدية المسلم وان قتله خطاء ففي ثلث

احدى ما عصف دية المسلم واختارها الخرق وفي الثانية ثلث دية المسلم والمجوسى
 دية عندى حيفة كد بية المسلم فى العمد والخطاء من غير فرق وقال مالك
 والثاوى دية المجوسى ثمانمائة درهم فى الخطاء وفى العمد الف وسماوة درهم و
 اختلفوا فى ديات الكتابيات والمجوسيات فقال ابو حيفة ومالك والثاوى
 دياتهن على النصف من ديات رجالهن لا فرق بين الخطاء والعمد وقال احمد
 على النصف فى الخطاء وفى العمد كالرجل منهن سواء فضل والعبد اذا جنى
 عبادة تامة لا يكون خطاء وتارة تكون عمدا فان كانت خطاء اختلفت الائمة
 فى ذلك فقال ابو حيفة ومالك واحمد فى الظاهر وابيته المولى بالخيار وبين
 العزاء وبين دفع العبد الى ولي المحبى عليه مملوكه بذلك وسواء زاد قيمة
 على ارش الحباية او نقصت فان امتنع ولي المحبى عليه من قبوله وطالب المولى
 ببيعه ودفع البيعة فى الارش لم يجبر المولى على ذلك وقال الثاوى واحمد
 فى الظاهر وابيته ولي المحبى عليه بالخيار بين القصاص وبين العفو على ما
 وليس له العفو على رقية العبد واستحقاقه ولا عليك بالحباية وقال مالك
 واحمد فى الرأية الاخرى مملوك المحبى عليه بالحباية وهو بالخيار فان شاء
 بملكه وان شاء اعنته ويكون فى جميع ذلك مستقرا فى ملكه الا ان مالكا

ان يكون الحباية قد ثبتت بالنسبة لا بالاعتراف وهل يفهم العبد بقيمة بالغة
 ما بلغت وان زاد على دية الحر لا قال ابو حنيفة لا يبلغ به دية الحر بل
 ينقص عشرة الاف درهم وقال مالك والثامني واحد في اظهر وابينه يفهم
 بقيمة بالغة ما بلغت والحر اذا قتل عبد اعطاء قال ابو حنيفة بقيمة على الحباية
 دون عاقلة وعن الثامني قولان احد هما كذب مالك واحد والثاني
 كذب ابني حنيفة واختلفوا في الحباية على اطراف العبد فقال ابو حنيفة
 ومالك واحد كل ذلك في مال الحباية ومن عاقلة للثامني قولان و
 الحبايات التي لها امر وش مقدرة في حق الرقيق المحرم في مثلها في العبد
 قال ابو حنيفة والثامني واحد في ر وابينه في ذلك كل عبارة لها امر وش
 مقدرة في الحر من الدية فانها مقدرة من العبد بذلك الارش من قيمة
 وقال مالك واحد في الرواية الاخرى مضمين فيما ينقص من قيمة وقال
 مالك فقال الاصل الموصوف والمعلقة والموصوفة فان من ذهب
 فيها كذب الجماعة فصل واذا اصطدم الفارس بسان الحر فانا قال مالك
 وابو حنيفة على عاقلة كل منهما دية الاخرى كاملة واختلفت الرواية عن
 احمد فقال اذا مغاني بينهما واثنان احدهما كذب مالك والاخرى على

عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخرى وهذا مذهب الشافعي قال و
 في تركه كل واحد منهما نصف قيمة دابة الاخرى وله قول اخر ان هلكها
 وحل لك الدائبين هذا لا يصنع لهما كما لا فاة الشافعية فصل واثنوا
 على ان الدية في قتل الخطاء على عاقلة الجاني ولما عجب عليهم من جلة في
 ثلاث سنين واختلفوا هل يدخل الجاني مع العاقلة فيودي معهم ولا
 ابو حنيفة وهو كما حد العاقلة يلزمه ما يلزم احدهما واختلف اصحاب
 مالك في ذلك فقال ابن القاسم كقول ابو حنيفة وقال غيره لا يدخل الجاني
 مع العاقلة وقال الشافعي ان السعة العاقلة للدية لم يلزم الجاني شيئا
 لم تنسع العاقلة لزمه وقال احمد لا يلزمه السعة او لم تنسع وعلى هذا مني
 لم تنسع وعلى هذا مني لم تنسع العاقلة ليعمل جميع الدية انتقل باق ذلك
 الى بيت المال فصل وان كانت كان الجاني من اهل الديوان هل يلحق اهل
 ديوانه بالعصبة في الدية ام لا قال ابو حنيفة ديوانه عاقلة ومقيد مود
 على العصبة في العمل فان عد هو اخص من اهل العصبة وكذلك على اهل
 السوق في اهل سوقه ثم فرأيت في فان عجزوا فاعل محله فان لم يبيع فاعل الله
 وان كان الجاني من اهل القرى ولم يبيع فالمصر الثاني على ملك العاقلة من سوا

وقال مالك والثامني واحداً لا يدخلان في تحمل الدية اذ لم يكونوا من
اقرار الجاني فصل واختلفوا فيما تحمله العاقلة من الدية هل هو مقدار ثلث
هو على قدر الطائفة والاعتبار فقال ابو حنيفة ليسوا بين جميعهم فيؤخذ
من ثلثه درهم الى اربعة وقال مالك واحداً ليس منهم شئ مقدس وامّا
هو محاسب ما يهيل ولا يغير به وقال الثامني معذور فتوضع على العفو نصف
دينار وعلى متوسط الحال ربع دينار ولا ينقص من ذلك وهل يستوي الغني
والفقير من العاقلة في تحمل الدية ان لا فقال ابو حنيفة ليسوا بان وقال
مالك والثامني واحداً يحمل الغني زيادة على المتوسطة والغائب من العاقلة
هل يحتمل شئ من الدية ان كان كالحاضر ام لا فقال ابو حنيفة واحداً سواء كان
مالك لا يحتمل الغائب مع الحاضر شيئاً اذ كان الغائب من العاقلة في اقليم
اخر سوى الاقليم الذي فيه بقية العاقلة ومطيم اليهم اقربا للباقي من مؤ
محلوس منهم وعن الثامني ولا يبان كالمذنبين واختلفوا في ترتيب الحمل
فقال ابو حنيفة العريب والمجرب فيه سواء وقال الثامني واحداً بترتيب
الحمل على ترتيب الاقرب فالاقرب من العصابات فان استقر فؤ لم يقسم على
غيره فان لم ينع الاقرب التحمل دخل العبد وهكذا حتى يدخل منهم العبد

ودرجته على حسب الميراث وابتداء حول العقل هل يعتبر بالموت او بحكمة
 الحاكم قال ابو حنيفة اعتباره من حين حكم الحاكم وقال مالك والثايني واحدا
 من حين الموت ومن مات من العاقلة بعد الحول هل يقط ما كان يلزمه
 لم لا قال ابو حنيفة ليقط ولا يوحذن من تركته واما من ذهب مالك فقال ابن
 القاسم يجب في ماله ويوحذن من تركته وقال الثايني واحدا في احدى
 روايته ينقل ما عليه الى تركته فضل اذا مال حاميط انسان الى طريق واملك
 غيره ثم وقع على شخص فقتله فقال ابو حنيفة ان طو لب بالنقص فلم يفعل مع
 المتكبر فمن ما تلف بسبه والا فلا يضمن وقال مالك واحدا في احدى روا
 يتها ان تكد مر اليه ينقصه فلم ينقصه فعليه الثمان ونراد مالك واستند
 عليه وعن مالك رواية اخرى انه اذا بلغ من شدة الخوف الى ما لا يبرح
 معه الاثلاث فمن ما تلف بسبه سواء تكد مر لا وسواء استند مر لا وعن
 احمد رواية اخرى انه لا يعتد به لا يضمن مطلقا ولا صاحب الثايني في الثمان
 وثمانين اصهما اذا لا يضمن فصل ولو صاع على صبي او مقو وهما على سطح
 او حاميط فوق او ذهب عقل الصبي اذا عقل البالغ مضاع به منقط او بقت
 الامام الى امرأة تستدعيها الى المجلس الحكم فاجبت حبيتها امرها او نزل عليها

قال ابو حنيفة لا ضمان في شئ من ذلك على احد حملة وقال الشافعي الدية في ذلك كله على العاقلة الا في حق المانع فانه لا ضمان على العاقلة فيه وقال
 مهبرة عن اصحابه بوجوب الضمان فيه وقال احمد الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى الامام في حق السيد عاه وقال مالك الدية في ذلك كله على العاقلة ما عدل المائة فانه لا دية فيها على احد فصل ولوضرب مطن اسراة
 قالعت حينئذ مياثم مائت قال ابو حنيفة ومالك لا ضمان لاجل الحينين وعلى من ضربها دية كاملة وقال الشافعي واحمد في ذلك دية كاملة وفي الحينين واختلفوا في قيمة الحينين من الامة اذا كان مملوكا فقال مالك والشافعي واحمد فيه عشرة فقه الامة يوم الحيا به سواء كان ذكرا او انثى ويعتبر فيه الامة يوم يحيى عليها وحينئذ الورد من مولا ما فيه حتى يكون قيمها نصف عشرة دية الاب وكذلك في حين الدية اذا كان ابوه مسلما وقال ابو حنيفة في الذكوة نصف عشرة فقه وفي الامتنى العثم فصل ولوعلف بيرا في فتاواه
 قال ابو حنيفة والشافعي واحمد يضمن ما اهلك فيها وقال مالك لا ضمان عليه ولو سبط باب يه في السحيا وحف بيرا للصحة او علق فيه فتديله فغضب بذلك
 الثاني قال ابو حنيفة اذا لم ياذن الحيران في ذلك ضمن والشافعي في مناته

واستقاطه فقلان وان احدهما ايمان الله لايمان ولا خلاف الله
 لو لم يكن بينه المصير فيلق به الانسان الله لايمان ولو لم يكن في داره كلها
 عقول قد دخل الى داره الانسان وقد علم ان الله كلها عفورا وعقده قال ابو
 حنيفة والثامني لايمان عليه على الاطلاق وقال مالك عليه الصمان ثم
 ان يكون صاحب الدار يعلم الله عفورا وعن احمد واميان اظهرها الله
 لايمان عليه باب القسامة اتفقوا على ان القسامة مشروعة في القتل
 اذا وجد ولم يعلم قاتله ثم اختلفوا في السبب الموجب للقسامة وهو القتل
 في موضع هو في حفظ ثوب او عمامة كالمحلة والدور وسعدا المحلة والقرية
 فانه يوجب القسامة على اهلها لكن القاتل الذي يشترع فيه القسامة امر
 لم يثبت به امر من جراحة او ضرب او حرق ولو كان الدار يخرج من امة او ذرية
 فليس بقتيل ولو خرج من امة او ذرية فهو قاتل فيه القسامة فقال مالك
 السبب للمعنى في القسامة ان يقول المقتول ومي عند فان حمل وان
 يكون المقتول بالعامس سواء كان فاسقا او عدلا ذكرا او انثى امر
 يعقوب ولا ولياء المقتول شاهد واحد واختلف اصحابه في اشتراط عدالة
 الشاهد وذكره فشرطها ابن القاسم واكتفى السبب بالفاسق والمراء

ومن الاسباب الموجبة للفسامة عند مالك من غير خلاف ان يوجب المقتول
في مكان حال من الناس وعلى راسه رجل معه سلاح مختصية بالدماء وقال
الشافعي السبب الموجب للفسامة اللوث وهو عند قريته لصدف المدعى
بان يرى قتيلا في محلة او قربة صعيقة وبينهم وبينه عداوة ظاهرة او يتفق
جمع عن قتيلا وان لم يكن بينهم عداوة وشهادة العدل عنده لوث وكذا عبيد
او نساء او صبيان وكذا مسقة لو كفار على الراجح من مذهبه لا سراة واحدا
ومن فساد اللوث عنده يجمع السنة العلم والخاص وان فلك فاقبل فلكنا
ومن اللوث وجود ما طغ بالدم مبدد وسلاح عند القتل لو منه ان يزداد
حم الناس بموضع او في باب فيوجد فيهم قتيلا وقال احمد لا يحكم بالفسامة
الا ان يكون بين المقتول وبين المدعى لوث واختلف الرواية عنه في
اللوث فروى عنه انه العداوة الظاهرة والعصية خاصة كما بين القيايل
من المطالبة بالدماء وكما بين اليقني واصل العدل وهذا قول عامة اصحابنا
واما دعوى المقتول ان فلك فاقبل فلك يكون لوثا الا عند مالك فصل
واذا وجد المقتضى للفسامة عند كل واحد من الامة حلف المدعون على
قتله جنسين ميمنا واستحقق ادمه اذا كان القتل عمدا عند مالك واحمد

وعلى القديم من قولي الشافعي وقال في الحب يد يستحقون دية مغلفة فضل
واختلفوا هل يبدأ بإيمان المدعين في القسامة أم بإيمان المدعى عليهم
فقال الشافعي وأحمد بإيمان المدعين فإن نكل المدعون ولا يثبت حلف المدعى
عليه خمسين يمينا ويرى وقال مالك يبدأ بإيمان المدعين وأختلف الرواة
عنه ما الحكم إن نكلوا ففي رواية يبطل الدية ولا قسامة وفي رواية يحلف
المدعى عليه إن كان رجل بعينه حلف ومباري وإن نكل لزمته الدية في
ماله ولم يكن على العاقلة فيما استثنى لأن النكول عنده كالاعتراف والعاقلة
لا تحتمل الاعتراف وفي رواية تحتمل العاقلة قلت أو كثر من حلف منهم
يرى ومن لم يحلف فعليه بقطعه من الدية وقال أبو حنيفة لا شرع باليمين
في القسامة في حق المدعى عليهم فإن لم يعين مستحقا بعينه يدعون عليه
فحلف من المدعى عليهم جنون رجل خمسين يمينا ثم يختارهم المدعون
فخلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتل فإن لم يكنوا خمسين تكفرت اليمين
فإذا تكاملت الأيمان وحيا الدية على عاقلة المحلة وإن عين المدعون
قاتل فلك قسامة ويكون يمينهم للقاتل بترية ليا في أصل المحلة ويلزم
المدعى عليه اليمين بالله عز وجل أنه ما قتل ويترك فضل واختلفوا

فيما اذا كان الاولياء جماعة فقال مالك واحمد يقيم الايمان بينهم بالحساب وهذا
 هو المشهور ومن مذهب الثامني وقال ابو حنيفة يكبر عليهم الايمان بالارادة
 ايمان بيده احد هم بالقرعة واختلفوا هل يثبت القسامة في العبد قال ابو حنيفة
 واحمد يثبت وقال مالك لا يثبت والثامني قولنا محمدا انه يثبت القسامة لسيده
 ولو كانت تقتل عبدا فصل وهل تنفع ايمان النساء في القسامة قال ابو حنيفة
 واحمد لا يجمع مطلقا في عمد ولا خطأ وقال الثامني تنفع مطلقا في العمد والخطا
 وموق في القسامة كالرجال وقال مالك تنفع ايمانهن في الخطاء دون العمد باب
 كفارة القتل اتفقوا لامة على وجوب الكفارة في قتل الخطاء اذا لم يكن للمعد
 ذميا ولا عبدا واختلفوا فيما اذا كان ذميا او عبدا فقال ابو حنيفة والثامني و
 احمد يجب الكفارة في قتل الذمي على الاطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور
 وقال مالك لا يجب الكفارة في قتل الذمي وهل يجب في قتل العبد فقال ابو
 حنيفة ومالك لا يجب وقال الثامني يجب وعن احمد روايتان كما لمذهبهين
 فصل لو قتل الكافر مسلما الخطاء فقال الثامني واحمد يجب عليه الكفارة له
 وقال ابو حنيفة ومالك لا كفارة عليه وهل يجب الكفارة على الصبي والمجنون
 اذا قتله قال مالك والثامني واحمد يجب وقال ابو حنيفة لا يجب فصل و

اتفقوا على ان الكفار في كل الخطاء عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فضيامة شريفة
 مستأجرة ثم اختلفوا في الاطعام فقال ابو حنيفة ومالك واحد في احدى
 روايتيه لا يميز في الاطعام في ذلك والرواية الاخرى عن احمد انه يميز والثاني
 في ذلك قولان اجمعهما انه لا اطعام وهل يجب الكفارة على القاتل بسبب تقديره
 كخضاليه ومضاب التكين ووضع الحجر في الطريق فقال مالك والثأني واحد
 يجب وقال ابو حنيفة لا يجب مطلقا وان كانوا قد اجمعوا على وجوب الدية
 في ذلك باب السحر والساحر عزانة ومرفى وعقد قوتش في الامان والقبول
 فخر من وقتل ومفرق بين المراء وزوجه وله حقيقة عند الامم الثلاثة و
 قال ابو حنيفة لا حقيقة له ولا تأثير في الحبس وبه قال ابو جعفر الاستبرادى
 من الثأنيّة ونقله حرام بالاجماع واختلفوا فيمن يتعلم السحر ويعلمه فقال ابو حنيفة
 ومالك واحد يكفر بذلك ومن اصحاب ابي حنيفة من قال ان تعلمه لغيره اولئك
 لم يكفروا وان تعلمه معتقدا جواز او معتقدا باثمه يفتقه كفر وان اعتقد ان السحر
 يفعل للساحر ما يشاء فهو كافر وقال الثأني من تعلم السحر قلالة وصف لنا حنيفة
 فان وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده اهل بابل من التقرب الى الكواكب
 الشجّة وانما يفعل ما يملئ منها فهو كافر وان وصف ما لا يوجب الكفر فليس

يكره ويعد ذلك قدام عليه وان اعتقد باحة الشجر فهو كما من فضل وهل يقتل
التاجر بغيره ونظيره واستقر له قال مالك واحمد يقتل بغيره ذلك فان قتل بغيره
قتل عند الامّة الا بالحنيفة فان قال لا يقتل حتى يشك في منه ذلك وروى
عنه انه قال لا يقتل حتى يقرأ الله قتل انا ناعينهم وهل يقتل قضا صا او عدل
قال ابو حنيفة ومالك واحمد يقتل حدوا وقال الشافعي يقتل مضامنا افضل و
هل يقتل بوقته التاجر ام لا قال ابو حنيفة في المشرك عنه ومالك لا يقتل
توبته ولا تسمع ايتها هل يقتل كالزندق والشافعي يقتل توبته وعن احمد
روايات اظهرها لا يقتل واختلفوا في سائر اهل الكتاب فقال مالك والشافعي
واحمد لا تقتل وقال ابو حنيفة يقتل كما يقتل التاجر المسلم وهل حكم التاجر المسلم
حكم الرجل التاجر المسلم قال مالك والشافعي واحمد حكمها حكم الرجل وقال ابو حنيفة
غيره ولا تقتل فصل قال امام الحرمين لانهم الشجر الا على فاسق كما لا تظهر لك اذنه
على فاسق وذلك مستفاد من اجماع الامّة وقال مالك الشجر ذنقة فاذا قال
الرجل احسنه قتل ولم يقتل توبته فصل قال النووي في التوبة ايتان
الكامن وتعلم الكهانة والتنجيم والضراب بالرمل والتعير والتبغية وتعليمها
حرام بالنقل الصحيح وقال ابن قدامة الحنبل في الكافي الكامن الذي له ابي من

الحق والعارف تنقل من اعدائه حكمهما القتل والحبس حتى يموتا قال واما المذنب
 الذي يغتر على المصروع ويهجم الله يجتمع الحق واثما مطبوعة فذكرها اصحابنا
 في السحرة وروى عن احمد انه توقف فيها قال وسئل عن ابن المسيب عن ^{ابن} ^{المرسل}
 يوحنا عن ابراهيم بن ابي اسحق عن ابيه فقال لما نجا الله عن ما يعتز به ولم يره عن
 ما ينفع ان استطعت ان تنفع اخاك فافعل وهذا يدل على ان مثل هذا لا يكتف
 صاحبه ولا يقتل باب الحاد والمرتبة على الحيايا بالسبعة وهي المدة
 والبنى والثنا والتغذف والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر باب السبعة
 هي قطع الاسلام وقول او فعل او بيعة ثم اتفق الامم على من اراد من الامم
 وجب عليه القتل ثم اختلفوا هل يقيم قتله من الحال ام يوقفه على الاستتابة
 وهل استتابة واحدة ام مستحبة واذا استتيب فلم يمت ولم يهل ام لا فقال
 ابو حنيفة لا يجب استتابة ويقتل في الحال الا ان يطلب الامهال فمهمل ثلاثا
 ومن اصحابه من قال يهل وان لم يطلب الامهال استحقاقا وقال مالك يجب
 استتابة فان تاب في الحال قبلت ثوبته وان لم يتب اهل ثلاثا لعله يتوب
 فان تاب عني من القتل والافضل والثامني في وجوب الاستتابة قولان اظهرهما
 الوجوب وعنه في الامهال قولان اظهرهما انه لا يهل وان طلب بل يقتل في

الحال اذا امر على رادته وعن احمد روايان احدهما كذب مالك والثانية لا
تجب الاستتابة واما الامهال فلم يحل من مذهب في وجوبه ثلثا وحكى
عن الحسن البصري المذنب لا يستتاب ويحب قتله في الحال وقال عطاء و
ان كان مولود على الاسلام ثم اراد فاته لا يستتاب وان كان كافرا ما لم
ثم اراد فاته يستتاب وحكى عن الثوري انه يستتاب ابدا وهل المذنب
كالمذنب ام لا قال ابو حنيفة مالك والثامني واحمد المرحل والمذنب في حكم
الردة سواء قال ابو حنيفة يغيب المذنب ولا يقتل وهل تقع ردة الصبي
المميز ام لا قال ابو حنيفة نعم وذلك هو الظاهر من مذهب الثامني و
هو المشهور عن احمد وقال الثامني لا تقع ردة الصبي ويروى مثل ذلك
عن احمد وثقفوا على ان الزنديق هو الذي يبتلى بالكفر ويظهر الاسلام
يقبل ثم اختلفوا في قبول قوميته اذا تاب فقال ابو حنيفة في الظاهر راييه
وهو الامع من خمسة اوجه لا يصحب الثامني تقبل قوميته وقال مالك واحمد
يقتل ولا يستتاب ويروى عن ابي حنيفة مثل ذلك فصل لو اراد اهل
البلد وجرى فيه حكم هل مضى تلك البلد اذ دار حوفا قال ابو حنيفة لا
مضى واما الاسلام دار حرب حتى يجتمع فيها ثلاث شرط ظهور احكام الكفر

وان لا ينبغي فيها مسلم ولا ذمي بالامان الاصلى وان يكون مثاقفه لدار الحرب
والظاهر من مذاهب مالك ان ظهور احكام الكفر في بلد لا يقتضي طرده من
وهذا من مذاهب الشافعي واحمد وانفقوا على انه يقيم اموالهم فاما ذراريهم فليقتلوا
ابو حنيفة في قوله مالك الذي حدث منهم بعد الردة لا يسترقون بل يجبرون
على الاسلام اذا ملغوا فان لم يلبوا قال ابو حنيفة ومالك ينجسون ويتقوا
عدوهم بالانزاع حذرا الى الاسلام واما ذراري ذراريهم فليسترقون
وقال احمد يسترق ذراريهم وذراري والشافعي في استرقاقهم قولان اصحابها
لا يسترقون باب النفي اتفقوا الامة على ان الامامة فرضت وانما لا بد للمسلمين
من امام يقيم شعائر الاسلام ويضعف المظالمين من الظالمين وانما لا يجوز
ان يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا امامان لا متفقان
ولا متفرقان على ان الامة من قرين وانما حائزها في جميع اتحاد قرين وان
لك امام ان لا يختلف وانما لا خلاف في جواز ذلك لئلا يتركوا نصيحتهم
عنه وان الامامة لا يجوز لامراة ولا كافرا ولا صبي لم يبلغ الحلم ولا مجنون
وان الامام الكامل يجب طاعة في كل ما باسره مالم يكن معصية وان القتال
بدونه فرض واحكام من لاه فاحذره وانما لو خرج على امام المسلمين او عن طاعة

طاعة ذات مشركة وكان لهم تأويل مشية مطاع بينهم فانه يباح قتالهم حتى يفتقروا
 الى امر الله فاذا فاؤا كف عنهم واختلفوا هل يتبع مدبرهم في القتال او يدق
 على جرحهم فقال ابو حنيفة اذا كان لهم ضربة ترجعون اليها بما نزل ذلك وقال مالك
 والثاقي واحد لا يجوزوا وتتفقوا على ان اموال البغاة لهم ~~محمول~~ فيقتلون بغير
 وكما اعلم على جرحهم قال مالك والثاقي واحد لا يجوز ذلك وقال ابو حنيفة
 يجوز ذلك مع قيام الحرب فاذا انقضت الحرب راد اليهم وتتفقوا على ان ما نزل
 البغاة من خراج او من اوجز به ذي طمة من اهل العدل على اهل البني لا ضمان
 فيه واختلفوا فيما يملكه اهل البغى على اهل العدل في حال القتال من نفس او
 مال فقال ابو حنيفة ومالك والثاقي في الجدي بالسراج واحد في احدى
 روايته لا مضين وقال الثاقي في القديم واحد في روايته الاخرى يضمن
 باب الرضى اتفقوا الائمة على ان الله في قاضيه عظمية يوجب الحد وانه يختلف
 باختلاف الزمان لان الزمان في قاضيه يكون تكبيرا او قاتلة تكون شيئا وهو المحسن
 وتتفقوا على ان من شرط ابي الاحسان الحرية والبلوغ والعقل وان يكون
 قد نشأ ورجل في يدها مصعبا ودخل بالزوجة فبذله الشا وط الحمنه بجميع
 عليها واختلفوا في الاسلام هل هو من شرط ابي الاحسان له لا فقال ابو حنيفة

ومالك ثم وقال الثاني واحد لا يفيد الذي عندهما من كملت فيه شرائط الا
 حصان فزاني ما رواه قد كملت بينها شرائط الاحصان بان كانت حرة بالغة
 عاقلة مدغولا بها في تكاح صحيح وهي سبعة منها زانيتان محصنتان بالاحكام
 عليها الترحيم حتى يولدوا منهن يجمع عليهما الجلد قبل الترحيم ام لا قال ابو حنيفة
 ومالك والثاني لا يجمع وانما الواجب الترحيم خاصة وعن احمد زانيتان
 انهما هما الجميع ولو كان الثاني ملوكا وقد متزوج وحفل في تكاح صحيح هل
 يبرحم الابنية على ان لا يبرحم وقال ابو ثور فصل ولا تقفوا على ان الكبر
 الحري اذا زانينا فانهما يجلدان كل واحد منهما مائة جلدة وهل يقيم اليها مع الجلد
 التعزيب ام لا فقال ابو حنيفة لا يقيم بل هو تقرب غير واجب الثاني دون الثانية
 مصلحة عن يها على قدر ما يراه وقال مالك يجب تعزيب الثاني دون الثانية
 والتعزيب ان تنفي سنة الى غيره غير بلدة وقال الثاني واحد الثانيان
 الجان الكبر ان يجمع في حقهما بين الجلد والتعزيب علما وقال العاطي في تعزيب
 اختلفوا في نفي الكبر مع الجلد فالذي عليه الجمهور ان لا ينعى مع الجلد قاله الحنفية
 الراشدون الابنية وبه قال طائفة وطائفة ومالك والثاني واحد وقال
 سبراكدا ابو حنيفة فصل ولا تقفوا على ان العبد ولا امته لا يكل حدما اذا زانينا

وان حدثك واحد منها فحسن جلدك وانه لا فرق بين الدنم والاشم
منهم وانما لا يبرهان بل يجلدان سواء احصنا او لم نحصنا هذا قول الامة الاربعة
وقال بعض اهل الظاهر يبرهان اذا احصنا وذهب ابن عباس ومجاهد وسعيد
بن جبير الى انها ان لم يحصنا فلا يجلد احد واذا احصنا فكل واحد من حلبة وذهب
بعض الناس كما قال القاضي عبد الوهاب المالكي في العيون الى انها كما لا امر
سواء وان احصنا فخذها الرقيم وان لم يحصنا فخذها حنون حلبة وذهب ابو
داود الى ان حلبة العبد مائة والامة حنون وذهب ابو ثور الى ان حد الرقيق
سبعون فيجلده مائة واختلفوا في وجوب التعذيب في حقهما فقال ابو حنيفة و
مالك واحمد لا يبرهان وهو قول الشافعي والاصح من مذهبنا ان تعذيبه
فصل واختلفوا فيما اذا اوجبت شرائط الاحصان في احد النواحي دون
الاخر وصورته ان يطأ المسلم من وجهه الكأبيه او يطأ العاقل من وجهه الخنثى
او يطأ البالغ من وجهه الصغير المطبقة للوطى او يطأ الحرامه من وجهه عند
الحيضة واحمد لا يثبت الاحصان بواحد منهما وعند مالك والشافعي يثبت
بواحد من شرائطه فيه فان ما يثبتا كان الحلب في حق من لم يثبت له الاحسان
والرقيم على من يثبت له فصل واختلفوا في الذي هل يقام عليه حد الزنى فقال

ابو حنيفة والثاني واحد بقرار عليه الحد وقال مالك لا بقرار عليه واختلفوا
 في اليهودي اذا اثنى وهو محصن فقال ابو حنيفة ومالك لا يبرأ لان عندهما
 لا يتصور الايمان في حقة لان من شرط الاحصان عندهما في حقة الاسلام
 ولكن يولد عند ابو حنيفة وعند مالك بغيره الامام اجتهادا وقال الثاني
 واحد وهو محصن يبرأ لان الاسلام عندهما ليس بشرط في الاحصان فصل و
 المائة العاقلة اذا مكثت من نفسها محبونا فوطيها او اثنى عاقل محبونة قال مالك
 والثاني واحد يجب الحد على العاقل منها وقال ابو حنيفة يجب على الحد على
 العاقل دون العاقلة ولو اثنى على فراشه امرأة فوطيها من وجهه فوطيها ولو اثنى
 على زوجته فاجابته امرأة اجنبية فوطيها وهو يظنها انها من وجهه ثبتت له
 طهارة اولاده احييه قال مالك والثاني واحد لا حد على الظان والاعمى و
 قال ابو حنيفة عليهما الحد فصل اتفقوا لا يثبت على ان اليه التي تثبت بها الزاني
 ان يشهد اربعة رجال عدول يصيغون حقيقة الزاني واختلفوا هل يشترط
 في الاقرار به فقال ابو حنيفة واحد لا يثبت الزاني بالاقرار الا ان يقر البالغ
 العاقل على نفسه بذلك اربع مرات وقال الثاني ومالك يثبت باقراره
 مرة واحدة ولو شهد الشهود الاربعة في مجالس متفرقة قال ابو حنيفة و

مالك واحد متى لم يشهد وفي مجلس واحد قاتم قذفة وعليهم الحد وقال الثا^{لث}
 لابي سفيان يقيم ويقبل اقوالهم فعملوا مختلفوا في صفة المجلس فقال ابو حنيفة
 ومالك المجلس الواحد شرط في محبة الشهود محبتهم فان ما في مستقرتين فاجتمعا
 في مجلس واحد قاتم قذفة مجيد ون وقال الثا^{لث} معنى المجلس ليس بشرط في اجتماع
 ولا محبتهم بل متى شهدوا بالثا^{لث} في مستقرتين ولو واحد ابعد واحب الحد
 قال احمد المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود واداء الشهادة فاذا اجمعهم مجلس
 واحد شهدوا به سمعت شهادتهم وان اباؤا جماعة مستقرتين فصل ولو اقر
 بالثا^{لث} في ثمة راجع عنه قبل رجوعه وسقط الحد عندا لثا^{لثة} واختلف قول
 مالك في ذلك فقال يقبل رجوعه وكذا في الساقة والشراب وقال لا يقبل
 رجوعه الا ان يرجع بثبوت بعد ما يفاضل وانفقوا على ان تحريم اللواط فانه
 من الفواحش العظام وهل يوجب الحد فقال الثا^{لث} يوجب الحد فقال لثا^{لثة}
 يوجب الحد وقال ابو حنيفة بعد ما في اول مرة فان تكررت منه قتل واختلفوا
 اى لثا^{لثة} في صفة الحد فقال مالك والثا^{لث} في احد قوليه واحد في المهرور
 وامنيه حده المأثم بكل حال يثبتا كان او تكرا وقال الثا^{لث} في قوله الاخرى
 وهو التاج حده حد الزنا فيفرق بين البكر واليتيم فلى الحصن المأثم وعلى

السكرا الجلد ومن احد مثله وانفقوا على ان اليتيم على اللوط الا ثبتت الامانة
 كانتا الا باحيفه فاشبهها بشاهد من فصل ومن اني بهيمة قال ابو حنيفة و
 مالك يعذر وعن مالك رواية انه عيب وللشافعي ثلاثة اقوال احدها
 انه عيب عليه الحد ومختلف بالتجارة واليومية والثاني انه يقبل بكمه اسكان او
 شيئا والثالث يعذر وهو الرابع المفتي به وعن احمد روايتان القاضية بها
 جماعة من اصحابنا انه يعذر ويختلفوا في البهية الموطوءة فقال لا يذبح بحال
 وقال ابو حنيفة ان كانت للواطي ذبحت والا فلا ولاصحاب الشافعي ثلاثة
 وجه احدها هو الاصح ان كانت مما يوجب ذبح والا فلا والثاني يذبح
 مطلقا والثالث حكمه وقال احمد يذبح سواء كانت له او لغيره وسواء
 كانت مما يوجب كل لحمها ولم يكن وعلى الواطي قيمتها الصالح بها وهل يجوز للواطي
 الاكل منها او لغيره ام لا قال ابو حنيفة لا يأكل هو منها ولا يأكل غيره وقال مالك
 يأكل منها هو وغيره وقال احمد لا يأكل منها هو ولا غيره ولاصحاب الشافعي
 قولان اصحهما قول كل مطلقا لفقده ما يقتضي التحريم فصل وانفقوا على انه
 اذا عقد محرم من الشئب والمصانع فان العقد باطل واختلفوا فيما لو وطئ
 في هذه العقد مع العلم بالتحريم وكذا لو عقد على مقدرة من غيره ووطئها

عالما بالقرية فقال مالك والثامني واحمد يجب عليه الحد وقال ابو حنيفة
 انكوفي بغيره ولو استأجر امرأته في بها ففعل وجب عليه الحد بالاتفاق الا ما يجزى عن
 ابو حنيفة انه قال لا حد عليه وطى امرأته واحدة مثل عبد قال ابو حنيفة ومالك
 والثامني لا يجب وعن احمد روايتان فصل اتفقوا لا يمتنع على ان يشهدوا في إذا
 لم يشكوا أربعة فانهم قد قد حدونا لا في قول الثامني واتفقوا على أنه
 استدانان أنه سرق فيهما مطاوعة واخران أنه سرق فيهما مكرهة فله حد على واحد
 منهما ولو شهدا ثمان على أنه سرق فيهما في هذه الرواية واثان أنه سرق فيهما في
 رواية أخرى قال ابو حنيفة واحمد يقبل هذه الشهادة ويجب الحد وقال
 مالك والثامني لا يقبل ولا يجب الحد فصل الشهادة في القذف والارتى و
 شراب الخمر لستم في الحال بالاتفاق فلو مضى على الواقعة مدته قال ابو حنيفة لا
 لستم في ذلك بعد مطلق المدّة اذا لم يكن تأخيرها لعدم من الامام وقال
 الثلاثة لستم ولو ائتم على نفسه بذلك بعد مطلق قال ابو حنيفة يبيع امرأته
 بذلك الا في شراب الخمر خاصة وقال الثلاثة يبيع امرأته في الكل فصل الحاكم
 اذا حكم بشهادة ثم يان بان الشهود مسلمة او عبيد او كفار قال ابو حنيفة لا
 حطان عليه وقال مالك ان قامت البينة على منقيم لم يضمن الحاكم وان قامت

البينة على الشرب او لكفر بغيره وقال الشافعي عليه ضمان والحصل ما
حصل من اثر الشرب وما يتوينا الامام من الحدود والقبضات وخطيئته
قال ابو حنيفة امرش خطاء الامام في بيت المال وعن الشافعي واحد كذلك و
عنهما انه على قائله وقال مالك هو مدر فصل اتفق الامة على انه لا يجوز
للمسلم ان يطأ حراما وحبسه وان ادعت له قهر يحبس الحديديك مع العلم
بالحق ثم قال ابو حنيفة ان قال ان طنت ايمانك الى ذلك حذ عليه وان قال
علمت بالحق يمحذ وقال مالك والشافعي حذ وان كان يشايرهم وقال احمد
يجوز ماؤه حلبة فصل هل للسيد ان يقيم الجدة على عبده او امته ام لا قال مالك
في المشورة والشافعي احمد له ذلك اذا قامت البينة عنده او امرتين يدين
في المرافاة او نقد او الجز وغير ذلك واما السراقة فقال مالك واحمد ليس
للسيد القطع ولا يصح بالشافعي في ذلك وجهان اصحهما في الترخص ان له في
ذلك الاطلاق الخبز ومنهم من قطع به وقال ابو حنيفة ليس له ذلك في القول
يراده الى الامه ان كانت الامه من وجهه فقال ابو حنيفة واحمد ليس للسيد حذها
بحال بل هو الى الامام او نائبه وقال الشافعي ومالك للسيد ذلك بكل حال فصل
الداالة لا اذا ظهر بها عيب ولا نزع لها وكذلك الامم التي لا يعرف لها تاريخ

و نقول اكرممت او وطيت بشبهة قال ابو حنيفة والثاقفي واحمد في اظهر ما يشبه
 لا يجب عليها الحد وقال مالك اذا كانت مقيمة لبيت يفرية فانها تحدد ولا يعقل
 قولها في الشبهة والعصب الا ان يظهر اثر ذلك كجهتها مستقيمة وشبه ذلك
 ما يظهر معه حد فانها باب القذف اتفق الامة على ان الحر العاقل البالغ المسلم الحاضر
 اذا قذف حر عاقل بالغ مسلما عفيفا لم يجد في منى او عورة او بالغة مسلمة عاقله
 عفيفة غير ملتحنة لم يجد في منى صريح النسا وكان في غير دار الحرب وطلب
 المقتوف بنفسه انه يلزمه ثمانون حبة وان لا يمين على ثمانين وحدا العبد
 في القذف نصف حد الحر عند كافة الفقهاء وقال لا وراعي حد العبد مثل
 حد الحر ولا يحيا الحر في قذف العبد عند كافة الفقهاء وحكى عن داود قذف
 الامة والعبد عيب وانقوا على ان انعاذوا اذا اتى بینه على ما ذكر ان الحد يقطع
 عنه وان انعاذوا اذ لم يثبت لم يعقل له شهادة فصل واختلفوا فيما توقف
 جماعة فقال ابو حنيفة ومالك في المشورة عنه عيب يجاعلهم حد واحد سواء
 قذفهم بكلمة واحدة او بكلمات والثاقفي قولان اظهرهما عيب لكل واحد
 حد وعن احمد روايتان المشورة عند اصحابه وعن قول قد يبرك الشا
 انه ان قذفهم بكلمة واحدة اقيم عليه حد واحد او بكلمات فلكل واحد عاقل

حد والثانية ان طالبوه مستقرين حد لكل واحد منهم حد فصل والتقريظ
 لا يوجب الحد عند ابي حنيفة وان نوى به القذف يقال مالك يوجب
 الحد على الاطلاق وقال الشافعي ان نوى به القذف وفنه به وجب الحد
 عن احمد وابيان اظهرها وجوب الحد على الاطلاق والاخرى كمن هبك^{بني}
 فلو قال للفرى بانيطى او يا ورمى او يا برمى او يا لفراسى بار ورمى باقاسم
 ولم يكن في اناثة من هذه صفة فعليه الحد عند مالك وقال ابو حنيفة وان^{بني}
 واحد لا حد عليه فصل وحد القذف هذا اخبر حنيفة عن الله عز وجل
 فليس للقذف ان يقطعه ولا ان يبرئ منه وان مات لم يرث عنه وقال الشافعي
 هو حق للقذف فان لى في الامطالبة وله اسقاطه وان تبرئ منه وبوشر
 عنه وهذا قول مالك في المشهور عنه الا انه قال متى رفع الى السلطان لم
 يملك المقتوف الاسقاط ومن احمد وابيان اظهرها انه حق الادب
 فصل ولو قال القاذف للقذف انت عيب فقال المقتوف بل انا حرمان
 كان المقتوف ظاهرة الحرية فلا كلام ان اعادف عيبا الى يمينه على قوله
 وان كان المقتوف معروفا بالبرق ثم ذكر عنه انه عيب فانه عيبا الى اليمين
 وان كان امر مجهولا فعلى العاذف السنة عند مالك والشافعي قولان^{لا}

يوجد فصل واحد في موروث عند مالك والثامني غير ان مذاهب
الثامني وبين يراثة ثلاثة اوجه اجمع الورثة من الرجال والنساء
والثاني ذوالارحام فيخرج منه الزوجان والثالث العصيات دون النسا
وقال ابو حنيفة لا يورث بل يقطع بموت المقدوف باب السرقة ~~في~~ مختلف
الائمة في مضاب السرقة فقال ابو حنيفة دينار وعشرة دراهم او قيمة
احدها وقال مالك واحد في اظهر الروايات عنه ربع دينار وثلاثة
دراهم او ما قيمته ثلاثة دراهم وقال الثامني هو ربع دينار من الدراهم
او غيرها واجمعوا على ان الحزن معتبر في وجوب القطع ثم اختلفوا في صدقه
فقال ابو حنيفة كل ما كان حر والشئ من الاموال كان حرزا اجمعها وقال
مالك والثامني واحد هو مختلف باختلاف الاموال فالعرف معتبر في
ذلك اختلفوا في القطع بيرة ماله يروح اليه الفاد فقال مالك والثامني
واحد يجب القطع فيه اذا بلغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة وقال ابو
حنيفة لا قطع فيه وان بلغت قيمة ما يبرق فيه مضابا ومن سرق ثم اعلقا
على الشجر ولم يكن محرا فاجوز قال ابو حنيفة ومالك والثامني يجب عليه قيمته
دفعين وانفقوا على انه يقطع القطع عن سارقته وهل يقطع سارق الخبط

قال ابو حنيفة لا يقطع وان بلغت قيمة السرقة مضايها وقال مالك والشافعي
 واحد يقطع اذا بلغت قيمة مضايها وهل يقطع حامدا للعامة قال ابو حنيفة
 ومالك والشافعي لا يقطع وقال احمد يقطع فصل اتفقوا لا تمة على انه اذا ^{استل}
 جماعة في سرقة محض الكل واحد منهم مضايان على كل واحد منهم القطع فان
 اشتركوا في سرقة مضاي قال ابو حنيفة والشافعي لا قطع عليهم وقال مالك
 ان كان يحتاج الى معاون عليه قطعوا وان كان مما يمكن للواحد لا يقر اذا
 جملة فتولا لا اصحابه ولا نفر دكل واحد بشئ اخذه لم يقطع احد منهم الا
 ان يكون قيمة ما اخذه مضاي ولا يقيم الى ما اخذه غيره وقال احمد عليهم
 القطع سواء كان من الاشياء الثقيلة التي يحتاج الى التعاون عليها كالساجية
 ونحوها او كان من الاشياء الخفيفة كالثوب ونحوه سواء اشتركوا في اخراجه
 من الخزانة دفعة واحدة او انفرد كل واحد منهم باخراج شئ منه مضاي محبوبه
 مضايها ولو اشتركوا في ثوب فدخل احدهما فخرج للمناع وتاوله الآخر
 وهو خارج الخزانة ويرمى اليه واحده قال مالك والشافعي واحد القطع على
 الداخل دون الخارج وقال ابو حنيفة لا قطع على احدهما ولو اشترك جماعة
 في ثوب ودخلوا الخزانة واخرج بعضهم مضايها ولا يخرج الباقيون شيئا ولا يقر

١٤٢
في الإخراج قال أبو حنيفة وأحمد يجب القطع على جماعةهم وقال مالك والشافعي
لا يقطع إلا من الإخراج ولو لقلب رجلان حرزا ودخل أحدهما قريبا للمباح إلى البقيع
وتركه فادخل الخارج بيده فخرج به من الحرز قال أبو حنيفة لا قطع عليهما وقال
مالك يقطع الذي أخرجه قولا واحدا وفي الدخول الذي قربه لا صحابه قولان
والشافعي قولان الصحيح يقطع المخرج خاصة وقال أحمد عليهما القطع جميعا
وان مقبلا أحدهما الحرز ودخل الآخر فخرج المال فلتا في قولان أصحهما
لا قطع فصل ولو سرق حرا صغيرا لا يميز له قال أبو حنيفة والشافعي لا يقطع
وقال مالك يقطع واختار بعض صحابه أنه لا يقطع وهو أحمد رواه بيان أظهرها
لا قطع ولو سرق مصفيا قال أبو حنيفة وأحمد لا يقطع وقال مالك والشافعي
يقطع والباش قال مالك والشافعي وأحمد يقطع وقال أبو حنيفة وحده لا
يقطع ومن سرق من متار الكعبة ما يبلغ قيمة مضابا قال الشافعي وأحمد يقطع
وقال مالك وأبو حنيفة لا يقطع فصل ومن سرق أو لا قطعت بيده اليمنى
ثم إن سرق ثانيا قطع رجله اليسرى بالاتفاق فلو سرق ثالثا قال أبو حنيفة
وأحمد في أحدهما روايته لا يقطع أكثر من يده ورجل بل يجلس ومنه مذهب مالك
الشافعي أنه يقطع في الثالثة اليسرى بيده وفي الرابعة يمينه ورجليه وهي الرواية

الاخرى من احد فصل وهل تثبت حد السرقة باقرار السارق مرة قال ابو حنيفة
 ومالك والثاقي باقراره مرة وقال احمد لا يثبت الا باقراره مرتين وبه قال
 ابو يوسف فصل اتفقوا على ان العين المسروقة اذا كانت باقية فانه يجب قتلها
 وهل يجتمع على السارق وجوب العزم والقطع معا ان تلف المسروق قلل ابو
 حنيفة لا يجتمعان فان اختار المثل وق منه العزم لم يقطع وان اختار العزم لم يقطع
 واستوفى لم يميز ما لشارف وقال مالك ان كان السارق موسرا وحسب القطع
 والعزم ان كان معسرا لم يبتع ببقية بل يقطع وقال الثاقي واحمد يجتمعان
 فيقطع ويميز ما للقيمة فصل وهل يقطع احد المثلتين وجبت لبيارة مال الاخر
 فقال ابو حنيفة لا يقطع احدهما لبيارة مال الاخر سواء سرق من بيت واحد
 لاحدهما او من البيت الذي هما فيه قال مالك يقطع من سرق منهما اذا سرق
 من حوض خاص للسارق منه فان سرق من بيت سكاينة فلا قطع والثاقي
 اقوال احدهما كذب مالك والثاقي لا يقطع واحد منهما على الاطلاق والثاقي
 يقطع الزوج خاصة والمهرج من ماله يقطع احد المثلتين لبيارة مال
 الاخر ان كان معه وعنه وعن احمد روايتان احدهما كذب مالك والاخرى
 لا يقطع واحد منهما مطلقا واتفقوا لائمة على انه لا يقطع الواحد دون وان

واحد ما يقال ابو حنيفة

علوا بخمس قوا من مال او لادم واختلفوا في الولد اذا سرق من مال ابيه
 حنيفة والثاني واحد لا يقطع وقال مالك يقطع الولد لبرائة مال ابيه
 بعد ما تشبه وهل يقطع الاقارب لبرائة بعضهم من بعض قال ابو حنيفة
 لا يقطع من سرق من ذى رحم عمره كالاخ والعمر قال مالك والثاني واحد
 يقطعون فصل واختلفوا على ان من كسر صفة من ذهب لا ضمان عليه ثم اختلفوا
 فيما اذا سرقه فقال ابو حنيفة واحد لا يقطع وقال مالك والثاني يقطع
 واختلفوا بين سرق من الحمام شيئا باعليها حافظة فقال ابو حنيفة ان سرق منه
 بين قطع او بها ولم يقطع وقال مالك من سرق ما كان في الحمام مما يحرس
 من عليه القطع او بما لا يحرس وكان في الحمام موصوفا فلا قطع عليه ومن
 سرق عدلا او جولا فاعا ثم حافظ قال ابو حنيفة لا يقطع وقال مالك و
 الثاني واحد يقطع ومن سرق العين المروقة من التارق او المعضومة
 من القاصب قال ابو حنيفة يقطع سائر العين المعضومة ولا يقطع سائر
 العين للمروقة ان كان التارق الاول قد قطع فيها وان كان ثم يقطع التارق
 قطع الثاني وقال مالك يقطع كل واحد منهما وقال الثاني واحد لا يجب
 القطع على التارق ولا التارق من القاصب فلو ادعى التارق ان ما اخذ

من الحزن ملكه بعد قيام البينة على انه سارق مضابا من حزن قال مالك يقطع بقتل
حال ولا يقبل دعواه وقال ابو حنيفة والثشافى لا يقطع وسماه الشافى النفاق
نظرف وعن احمد روايتان احدهما لا يقطع والاخرى يقطع وعنه رواية
اخرى انه يقبل قوله اذا لم يكن معروفا بالثقة ولا يقطع عنه القطع وان كان
معروفا بالثقة قطع ~~فصل في نفي القطع~~ فصل في نفي القطع على مطالبة من سرق منه
المال قال ابو حنيفة واحمد في ظهوره وابينه واصحاب الشافى يفتقر الى
المطالبة وقال مالك لا يفتقر وهي رواية عن احمد ولو قتل رجل ماله
في داهيه وقال دخل على لياخذ مالي ولم يندفع الا بالقتل قال ابو حنيفة
لا قود عليه اذا كان الداخل معروفا بالعدا والافعلية القود وقال مالك
والشافى واحمد عليه العصا الا ان باقى بيته ولو سرق من المعتم
هو من اهله هل يقطع قال ابو حنيفة واحمد لا يقطع وقال مالك في المسته
عنه يقطع وعن الشافى مؤلان كالمذمومين والاصح انه لا يقطع وان نفقوا
على انه اذا سرق من المعتم وهو من غير اهله انه يقطع ~~فصل في~~ فصل في
المملوك للسرقة من ماله على يده بينا القطع قال مالك والثشافى واحمد
يقطع بينها وفي جميع ما يقول في العادة ويجوز الاخذ لا عواض عنها سواء

كان اصلها مباحا كالصيد والماء والحجارة او غير مباح وقال ابو حنيفة
 كل ما اصله مباح فله قطع فيه وهل يجب القطع بسيرة الخشب اذا ملجت مائة
 مضابا قال مالك والثاقي واحد نعم يجب القطع وقال ابو حنيفة لا يجب
 القطع في الخشب الا في السباح ولا في الشوك والصنبل والفتافصل واجموا
 على ان السارق اذا وجب عليه انقطع وكان ذلك اقل سرقة وهو صحيح الا
 طرف فانه يبداء بهن من مفضل الكف ثم حتم فاذا عاد ثانيا وجب
 حبه عليه القطع فانه يقطع رجله اليسرى من مفضل الكعب ثم حتم واذا
 لم يكن له الطرف المسحق قطعه قطع ما بعده وكذلك اذا كان اسهل لا
 يقع فيه يقطع ما بعده الا باحقيقة فانه قال يقطع الطرف المسحق و
 ان كان اسهل وقال الثاقي من سارق وميعة مثله وقال اهل الحجاز
 انما اذا قطعت حسمت رافى دما فاما يقطع وان قالوا لم يرق دما و
 يؤبى الى الكف قطع ما بعدها ولا يغتلفوا فيها اذا غلط القاطع فقطع
 اليسرى عن اليمين فقال ابو حنيفة ومالك يجزى ذلك وقال الثاقي
 واحد على القاطع الدية وفي وجوب اعادة القطع مؤلان عن الثاقي
 اجمها القطع وما يبين عن احمد فصل واختلفوا فيما اذا سرق مضابا

ثم ملكه فبراء او هبة او ربا او عينة وهل يسقط القطع له لا قال ابو حنيفة
يسقط وقال مالك والثامني واحد لا يسقط سواء كان قبل التواني او بعد
فصل و لو سرق مسلم من مال مستأمن مضام من حرره قال ابو حنيفة لا يقطع
وقال مالك والثامني واحد يقطع والمستأمن والمعاهد اذا سرقا وحبا لقطع
عليهما عند مالك واحد قال ابو حنيفة لا يقطع عليهما وعن الثامني مولا
كل من هبنا ليقط فصل ما نقفوا على ان المختلس والمشتبه والغاصب
على عظم خاتيمهم و ثامهم لا يقطع عليهم باب قطع الطريق اختلف الامم في
حد قاطع الطريق فقال ابو حنيفة والثامني واحد هو على الترتيب المذكور
في الآية الكريمة وقال مالك ليس هو على الترتيب بل للامام الاجتهاد في القتل
والقلب و قطع اليد والرجل من خلاف والتقي والحيس واختلف القائلون
بانه على الترتيب في جميعه فقال ابو حنيفة اذا اخذ والمال وقتلوا قالا امام
الحجاز ان شاء قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وان شاء قتلهم وصلبهم وان
شاء قتلهم ولم يصلبهم وصفة الصلب عنده على المشهور عنه ان يصلب حيا
وينج طينه ويرفع الى ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلاث ايام فاذا ماتوا
ولم يلحقوا بالموت قتلهم الامام حد ولا يلقن الى عقوب الاولياء وان اجند

المسلم اذ ذى والمأخوذة لو قسم على جماعة اصاب كل واحد منهم عشرة
درهم او ما يقم عشرة درهم قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلف فان اخذ
واقبل ان ياخذ والمال يقتلوا فطلب احبهم الامام حتى عيّد ثوابه او يمو
ثوابه هذه صفة النقي عنده وقال مالك اذا اخذوا الحيا ربون فقل الامام
فيهم ما يوايه ويحبونه فيه فن كان فيهم ذاراي وقوة قتله ومن كان اذا قوته
فناه فاصل انه يجوز عند الامام قتلكم وصلبهم وقطعهم واذا لم يقتلوا ولم يخذ
والمال اخذوا هم على ما يراه ارفع لهم ولا مثاليهم وصفة النقي عنده ان يجزوا
من البلد الذي كانوا فيها الى غيره ويحبوا فيه وصفة الصلب عنده كصفة
منه في حنيفة وقال الشافعي واحد اذا اخذوا مثل ان يقتلوا ثمانية او يا
خذوا ما لا ينفقوا واختلفوا في صفة النقي فقال الشافعي فيهم ان يطلبوا اذا
هو بالقيام عليهم الحد ان يوافقوا من احدى واثبات احدى هما كذا والاخر
ليتودوا فلا يتركوا الموت الى طلب وان اخذوا المال ولم يقتلوا فلا يقطع
ايديهم وارجلهم من خلف ثم يخون وان قتلوا واخذوا المال فلا يجيب
قتلهم وصلبهم حتما وان قتلوا ولم ياخذوا المال فلا يجيب قتلهم حتما والصلب
اخذ ما بعد القتل وقال بعض الشافعية يصلب حيا ثم ثم يقتل ومدة الصلب

عن أبي حنيفة ومالك والثأفي ثلثة أيام وقال أحمد ما يقع عليه الاسم
 واختلفوا في اعتبار الضاب في قتل الحارثي فاعبأ أبو حنيفة والثأفي و
 أحمد ولم يعتبره مالك ولو اجتمع حاربون مباشرة بعضهم القتل ولا حدو
 كان بعضهم عونا ومراعاة مثل يجي عليهم احكام الحارثيين ام لا قال ابو
 حنيفة ومالك وأحمد الرداء حكمهم في الجميع الاحوال وقال الثأفي لا يجب
 على الرداء غير التعزير والحبس والتغيب وغوذلك فضل الحق الأئمة على
 ان من ميز وشهد الصلح محبة للطريق خارج المعر حيث لا يدركه الموت
 فانه حارب قاطع للطريق جارية عليه احكام الحارثيين ثم اختلفوا في
 فعل ذلك في اللص فقال مالك والثأفي وأحمد ما سواء وقال أبو حنيفة
 لا يثبت حكم قطاع الطريق الا لمن يكون خارج المصر ولو كان مع قطاع ^{الطريق}
 امرأة فواقفهم فيه فقتلت واخذت المال قال مالك والثأفي وأحمد يقتل
 حدوا وقال أبو حنيفة تقتل قصاصا وقض من المال فصل وانفقوا على ارض
 قتل واخذ المال منهم وجب ائمة الحد عليه فان عفى ولي المقتول والمأخوذ
 منه فاته خير موثر في اسقاط الحد عنه ومن مات منهم قتل القدر عليه
 سقطت عنه الحد ودفعه عز وجل موثوب للحقوق ^{مؤلف} والادبيين من الامم والافس والافس

والجراح الى ان يبيع لهم عنها ولو شرب رجل الخمر وذا وصرف وجب مثله في
 المحاربة او غيرها قال ابو حنيفة واحمد يقتل ولا يقطع ولا يجلد لانها حقوق
 الله عز وجل وهي مبنية على المسامحة وقد افى القتل عليها وغيرها لانها افعال
 ولو قد ف وقطع يداه وقطع رجله وقطع ورجله وقطع لا يباحقون الا ذميين وهي
 مبنية على غير المسامحة وقال الشافعي يبتغي جميعها من غير تدخل على الاطلاق
 ولو شرب الخمر وقذف المحرمات فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد لا يتدخل
 حده وقال مالك سيدنا كان فصل واما غير المحارب من الشربة والزناه
 والسرقة فاذا تابوا قبل ليقطع عنهم الحدود وبالنوبة ام لا فقال ابو حنيفة
 ومالك نوبتهم لا تقطع الحدود عنهم وعن الشافعي نوب واحد مما كان
 في حنيفة ومالك والشافعي ليقطع حد ودم نوبتهم اذا معنى على ذلك سنة
 وهو الامع وعن احمد واثبتان كذلك لانها تظهر بها ليقطع من غير اشتراط
 معنى الثمان فصل من تاب من المحاربين ولم يظهر عليه صلاح العمل قبل
 يقبل شهادته قال مالك والشافعي لا يقبل حتى يظهر منه صلاح العمل و
 قال ابو حنيفة واحمد يقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل والمحارب
 انما يقتل في المحاربة من لا يكافيه كالكافر والعبد والولد وعبد نفسه قال

ابو حنيفة واحد في الظاهر من مذهبه لا يقتل وقال مالك يقتل وعن الثاقي
 قولان كالمذاهبين باب حلة الجز اجمع الائمة على تحريم الجز ونجاسته وان شرب
 قليلها وكثيرها موجب للحد وان من اسخطها حكم يكفره ولا تقفوا على ان عصير
 العنب اذا اشتد وقذف فيه فهو منكر واختلفوا فيه اذا مضى عليه
 ثلاثة ايام ولم يشد ولم يكفر قال ابو حنيفة ومالك والثاقي لا يصير
 محررا حتى يشد ويكر ويقذف فيه وقال احمد اذا مضى على العنب
 ثلاثة ايام صار محررا وحرم شربه وان لم يشد ولم يكر ولم يقذف
 فيه ولا تقفوا على ان كل شراب يسكر كثيرا او قليلا حرام ويسمى خمرا
 وفي شربه الحد سواء كان من عنب او تمر او نابيب او حنطة او شعير
 او ذرة او ارز او عسل او لبن او نحو ذلك سواء كان بنا او مطبوخا
 الا ابو حنيفة فانه قال يبيع التمر والنابيب اذا اشتد كان حراما قليلا و
 كثيرا ويسمى بيعا لا خمرا فان اشكر ففي شربه الحد وهو بمنزلة طبع
 ادنى طبع حل منها ما غلب على كل التارب منه انه لا يسكره من غير
 فهو ولا طرب فان اشتد من السكر منها ولم يغير في طبعها طبعها ان يذهب
 ثلثاها او ثمانين الحنطة والذرة والشعير والارز والعسل فانه حلال

يقتطعوا مطبوخا وما يجرم المسكر منه ويجد فيه فصل وانفقوا على ان للمطبوخ
من عصير العنب اذا ذهب اقل من ثلث ثمة فانه حرام وانه اذا ذهب ثلثا
فانه حلال ما لم يسكر فان اسكر حرم كثيرا وقيل له فصل وانفقوا حلال
يجوز شربه قال ابن قدامة الجبلي في الكافي فانه علم من شأنه انه لا يسكر
كما انفق ذلك باس به وان ذلك لان العلة في التيمم الاسكار فلا يثبت
الحكم بدونها اما اذا نفي على العصير فلا فاما مقال اصحابنا يجرم وان لم يقل
الحرم فصل واحتلفوا في حد السكر فقال ابو حنيفة السكر ان من لا يعرف
التماء من الارض ولا المراء من الرجل وقال مالك من استوى عنده الحسن
والصبيح وقال الشافعي واحمد من غلب في كلامه خلاف عادته فصل و
احتلفوا في حد الخمر فقال ابو حنيفة وبالك ثمانون وقال الشافعي اربعون
بعون وعن احمد روايتان كالمائة هين وراجح الخمر في الثمانين وهذا في
خواتم واما العبد فعلى النصف من ذلك بالاثفاق وانفقوا على ان حد
الشرب قيام بالشوط الا ما روى عن الشافعي انه قيام بالايدي
والقال سوطي في الثياب فصل ولوا قد شرب الخمر ولم يظهر منه شيء
قال ابو حنيفة لا يجد وقال مالك والشافعي واحمد عتبه وان وجدت منه

راجع الجوز ولم يقر قال أبو حنيفة والثأفي وأحمد لا يجوز وقال مالك يجزى
 من علف بلغة ولم يجز غيرهما جاز له أن يبيعها بالجوز هذا لأن الله على كل ما
 وهل يجوز شرعاً الجوز للصنعة وما لا كالعطف والثأفي قال مالك وأحمد
 لا يجوز وقال أبو حنيفة يجوز للعطف لا للتداوى قال والثأفي أقوال
 أصحها لا يجوز مطلقاً والثأفي يجوز القليل للتداوى والثأفي ^{للعطف} يجوز
 ما لم يفع به الثأفي ويخبر به الجوز بقله في التكرار قال أبو حنيفة هي حرمه
 بعينها باب التفسير وهو مشهور مشروع في كل معصية لأحد دينها
 ولا كفارة وهل هو فيما يستحق التعزير في مثله حق واجب لله عز وجل
 أم غير واجب قال الثأفي لا يجب بل مشروع وقال أبو حنيفة ومالك
 إذا غلب على ظنه أنه لا ^{أصله} التعزير وجب وإن غلب على ظنه أصله فغيره
 لم يجب وقال أحمد إذا استقر بفعله التعزير وجب فضل ولو عرفه الإمام
 وحده فمات منه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا ضمان عليه وقال الثأفي
 عليه العتق والاب إذا ضرب ولدك والمعلم إذا ضرب الصبي ضرباً قاصياً
 فمات قال مالك وأحمد لا ضمان عليه وقال أبو حنيفة والثأفي يجب العتق
 فضل وعلى يبلغ بالتعزير على الحدود وقال الثأفي وأحمد وأبو حنيفة

لا يبلغ به وقال مالك ذلك الى راي الامام ان راي ان يزد عليه مغل
 رهل يختلف التعزير باختلاف اسبابه قال ابو حنيفة والثامني لا يبلغ بالتعزير
 اذ في الحدود في الجزية وادماها عند ابي حنيفة ثلثة وثلاثون وعند
 الثامني واحد وعشرون فيكون اكثر التعزير عند ابي حنيفة وعند الثامني
 واحد وستة عشر وقال مالك للامام ان يضرب في التعزير اى عدد راد
 عليه اليه اجتهاده وقال احمد هو مختلف باختلاف اصحابه فان كان بالوطى
 بثمانية في الفرج كوطى الثماليك او بالوطى في دارون الفرج فانه يزد عند
 على اذ في الحدود لا يبلغ فيه اعلها يضرب مائة الاسرطان وان كان
 بغير الفرج كقبلة احبته او شتم او سرقه دون النصاب فانه لا يبلغ بحد
 الحدود فضل ولو وجب حد على المرمض ومن يوتر قال ابو حنيفة ان كان
 رجلا يوتر الا من حامل وان كان حليبا اخرا رجلا يوتره وقال احمد لا يوتر
 مطلقا وقال مالك والثامني ان كان الحد فذلك لم يوتر الا حامله حتى
 يضع وان كان حليبا فان رجلا يوتر ^{البر} الآفك واختلفوا في صفة اقامة الحد
 على المرمض فقال ابو حنيفة والثامني واحد يضرب على حسب حاله فان
 كان الحد مائة وخمسي عليه الثلث فانه يضرب فيه نصف مائة

مرجون او باطرا فاللياب وان لم يحش التلف انهم عليه الحد مستقر قابض
 يوم من معه تلف النفس وكذا الضعيف الخلق وقال مالك لا ضرب في حد
 الا بالتوط وبيزق الصرب والعدو مستحق لا يجوز تركه فان كان الحد في
 موضع اخر الى مريه فصل وهل يصيب الرجل قائما او قاعدا قال مالك
 يصيب قاعدا وقال ابو حنيفة والثامني يصيب قائما وعن احمد واثنا
 وهل يجزئ قال ابو حنيفة والثامني لا يجزئ في حد القذف خاصة ويجزئ
 فيما عداه وقال مالك يجزئ في الحد ودسكها وقال احمد لا يجزئ في الحدود
 كلها على يصيب فيما لا يمنع الم الصرب كل الفحص والفتيشين واختلفوا فيما
 يصيب من الاعضاء قال ابو حنيفة واحمد يصيب جميع البدن الا الوجه
 والفرج والرأس وقال الثامني يتقي الوجه والفرج والخاصة وسائر
 المواضع المحفوة وقال يصيب الظهر وما يقارب به فصل والرجل المرحوم
 لا يجزئ له واما المرأة فقال مالك واحمد يحضر لها ان ثبت عليها التراب بالينة
 وان ثبت لا امر له يحضر وقال ابو حنيفة الامام بالخيار في ذلك وهل
 يتفاوت الصرب في الحد ولم هو على السواء فقال ابو حنيفة امثداء الصرب
 التعزير ثم الجزم ثم القذف وقال مالك الصرب في ذلك سواء وقال الثامني

واحمد الصرب في حديثنا انشد منه في القذف وفي القذف انشد منه في الحز
 قات الصيال وضمان الولاية واليهامه يجوز دفع كل صيا مل من ادى او يهيمه
 على نفس او طرف او مضع او مال فان لم يبدفع الا بالقل فقله فلا ضمان عليه
 عند مالك والثافى واحمد وقال ابو حنيفة عليه الضمان ولو وجد يئد
 في داره فادعى انه دخل عليه بسيف مشهور فقله دفعاً عن نفسه واقام
 بينة مصدقه في دعوته وذكر ان البيه انه اراده بذلك فادعى عليه
 وان لم يعقل البيه ذلك فقال فقد ذكر الشيخ ابو حامد انه يقبل منه و
 ليقط عنه القود والدية وقال لما وردى في الحاوى عندى انه
 ليقط القود والدية ولو عرض عاض بديان فانزعها من يمينه
 اسانه قال ابو حنيفة والثافى واحمد لا ضمان عليه وقال مالك في المشى
 عنه يلزمه الضمان فصل ولو اطلع السان في سبت انسان فزماه تفعلعنه
 فقال ابو حنيفة يلزمه الضمان وقال الثافى واحمد لا ضمان وعن مالك
 روايتان كالمذهيبن فصل لو ضربني حد فأتا ففضي الى الهلاك قال
 مالك واحمد لا ضمان على الامام والحق قتله ومذهب الثافى فيه تفصيل
 حاصله انه ان مات في حد الترب وكان عليه باطراف الثياب والنعال

لم يضمن الامام قولا واحدا وان ضربه بالسوط فوجهان احدهما الاضمار
وحكى ابن المنذر عن الثامني انه ان ضرب بالثقال او طرف الثياب ضربة
لا يجاوز الاربعين فمات فالحق مثله ولا عقل منه ولا قود ولا كفارة
على الامام وان ضربه او بعين سوطا فمات فدينته على عاقله الامام
دون سب المال فضل قال مالك والشافعي واحمد لا ضمان على ارباب
الهائم بها ائلفه نارا اذا لم يكن معها صاحبها وما ائلفته ليا مضمنا عليه
وقال ابو حنيفة لا يضمن الا ان يكون معها راكبا او قائدا او سائقا
او يكون تداء سلبا سواء كان ليا او غيرها وائلفته الثانية شتتا وصاحبها
عليها قال ابو حنيفة يضمن صاحبها ما ائلف بيدها او فيها فاما ائلفته
برجلها فان كان بوطيها ضمن الراكب وان رحت برجلها فان كان
موضعا لم اذن فيه شرعا كالشي في الطريق والوقوف في ملك التكا
او القاء او سوق الدواب لم يضمن وان كانت موضعا ليس بمأذون فيه
كالوقوف على الدابة في الطريق والتحول في دار انسان معيذا ذنه
ضمن وقال مالك بيدها وفيها ورجلها سواء فلا ضمان في شئ من ذلك
اذا لم يكن من جهة راكبا او قائدا او سابقا بسبب من همز او ضرب

وقال الشافعي ضمن مملوك بعتها وبيدها ورجلها وذهنها سواء كان
 من قاتلها وراكبها او ساقها بسبب او لم يكن وما ائلفته برجلها و
 صاحبها عليها فلا ضمان عليه وما ائلفته بغيرها ففيه الضمان ومن
 له مائة معروفة بالكل الطيور فان سلتها فاكلت طير ضمنه ليلسا كان او نهرا
 وان لم تكن معروفة بذلك فلا ضمان لان العادة ارسال الهرة ومن كان
 له كلب مفقور فامرسله فائلف شيئا وجب عليه كتاب الشئير انفق الائمة
 على ان الجهاد فرض كفاية اذا قام به من المسلمين من مئة كفاية سقط
 الجرح من الباقي وعن سعيد بن المسيب انه فرض عين وانفقوا
 على انه يجب على اهل كل نقران يقاثلوا من يلهم من الكفار فان عجزوا
 ساعدوا من يلهم الاقرب فالاقرب وانفقوا وانفقوا على ان لم من
 ستين عليه الجهاد لا يخرج الا باذن خاتمه وانه اذا المني للحميان
 وجب على المسلمين الحاضر من البات حرم عليهم الفراق الا ان يكون
 لعمال او مقربين الى قتله او يكون الواحد مع الثلاثة او المائة مع ثلثته
 مباح الفراق واما الثياب مع ذلك لا سيما مع حلبة ظنهم بالظهور وانه
 يجب الهجرة من دار الكفر على من قدر عليها افضل واختلفوا هل من شرط

الجهاد الزاد والراحلة فقال ابو حنيفة والثافى واحمد نعم وقال مالك لا
وموضع الخلاف اذا انتخبين الجهاد على اهل بلد وكان منيهم وبين موضع
الجهاد مسافة القصر فك عيب عند الثلاثة الا على مالك زادوا رحلة بينهم
وموضع الجهاد وعند مالك عيب مطلقا فصل واختلفوا في جوارا طير
وما شئ اهل الحرب اذا اخذها المسلمون ولم يمكنهم اخراجها الى دار الاسلام
وخافوا اخذها منهم فقال ابو حنيفة ومالك بالحيوان فيدفع الحيوان و
يجوز المناع ويكسر السلاح وقال الثافى واحمد لا يجوز ذلك الا لما ذكره
بناء الكفار لا اذا لم يقاثلوا فلا يقتلن بالاثفاق الا ان تكون ذوات راي
والاعمى والمعقد والشبح الفاني واهل الصير مع ان كان لهم راي وتدبير
قتلوا بالاثفاق وان لم يكن لهم راي ولا تدبير فقال ابو حنيفة ومالك
واحمد لا يجوز قتلهم والثافى قولان اظهرها جوار قتلهم ومن لم يبلغه الدخول
من على قاتله الدية قال ابو حنيفة ومالك واحمد لا وقال الثافى تم على
قاتله الدية فان كان مضرا بيا او يهود يا مثل الدية او يجوز ما قاتله
دورهم فصل واختلفوا في الدعوة فقال مالك من قرب دورهم مناله
بذعوا لهم بالدعوة بل يقاثلوا وتلسفوا ومن بعدت دورهم فالدعوة

١٨٨
اقطع لك وقال ابو حنيفة ان بلغتم الدعوة فحن ان يدعوا الامام
الى الاسلام واذا الجزية قبل القتال وان لم يبلغهم الدعوة فلا ينبغي
لك ما ان يسيدعهم وقال الثاقي لا اهل احد من المشركين لم يبلغه الدعوة
اليوم الا ان يكون قوم من المشركين خلف الشرك والجور لم يبلغهم الدعوة
فلا يقبلون حتى يدعوا الى الاسلام فان قتل منهم احد قبل ذلك فعلى
عائلة قاتله الدية وقال ابو حنيفة لا شيء عليه والظاهر من مذهبه
ان الحكم كذلك فصل امان الكفار لا يقع الا من مسلم بالغ عاقل مختار عند
الثاقي واجب حنيفة فالصبي والمجنون لا يقع امانها وقال مالك واحمد
يبيع امان الصبي المامق ويبيع امان العبد المسلم اذا امن شخصا او مدينة
عند مالك والثاقي واحمد ومعنى امان الا ان يكون ما ذون له في العتق
فصل لا تقفوا على انه اذا التمس المشركون بالمسلمين جان لعنة المسلمين
الشرقي ويقصدون المشركين واختلفوا فيما اذا اصاب احدهما مسلما في هذا
الحال فقال ابو حنيفة ومالك لا يلزمه دية ولا كفارة والثاقي فولا
احدهما تلزمه الكفارة بلاء دية والكفارة وعن احمد روايتان كالتولين
الظنهما عبد لزم الكفارة خاصة فضلا اذا ابداء مسلم فطلب الميازر لم

لم يكره ذلك وقال ابن مسيرة من الثأفعية يكره والمسحوب ان لا يبارى الا
بذن الامير لكن لو بارى بغير اذنه جاز وقال ابو حنيفة عجزه ان يكون
المبارى في منعه فصل في استرقاق من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة
الاثنيان قال ابو حنيفة يجوز استرقاق العجم منهم دون العرب وقال مالك
والشافعي واحمد في احدى روايتيه انه لا يجوز ذلك مطلقا وامتنعوا على
انه لو قتل الاسير قاتل وهو في الاسلام لم يجب على القاتل شيء بل يعزله
وقال الاوزاعي يجب عليه الدية واذا اسلم الاسير حقت دمه وهل رقي
بالاسلام للشافعي فolan فضل لو اسلم كافرا قبل اسره عصم نفسه عند الثأفعية
وان كان في دار الحرب عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ما
كان له من العقار في دار الحرب يعينم والمتاعيزه فان كان في يده او بيد
مسلم او ذمي لم يعينم وان كان في يدي عربي غنم ولو دخل حربي دار الاسلام
لم يجز سبيهم عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يجوز سبيهم
باب قسم الغنم ^{لغة} وانفق الاثم على ان ما حصل في ايدي المسلمين من
مال المشركين بايجاب الحيل والكتاب ونوع غنمة عينه وعروضه فان
كان فيه سلب متعة القاتل من اصل الغنمة سواء شرط ذلك الامم

او لم يشترط عند الشافعي واحداً منهما ليحققه القائل اذا عين بنفسه في قتل
 المشترك وقال مسنعه وقال ابو حنيفة ومالك لا يحققه الا ان يشترطه
 الامام ثم بعد التلب بغير الجنس من القيمة واختلفوا في خمسة الجنس فقال
 ابو حنيفة يقسم على ثلاثة اسهم سهم لثاني وسهم للمساكين وسهم لابن السبل
 سيدخل فقراء ذوى القربى فيهم دون اعيانهم واماسهم النبي صلى الله
 عليه وسلم فهو خمس لله وخمس لرسوله صلى الله عليه وسلم وهو خمس واحد
 وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط الصنف وسهم
 ذوى القربى وكانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بالضرورة وبعد ذلك لهم وانما يستحقونه بالفقر خاصة وليتوى وبه
 ذكرهم وانما هم وقال مالك هذا الجنس لا يستحق باليعتين شخص
 دون شخص ولكن الطريقة الى راي الامام بصيرته فيما يرى وعلى
 من يراه من المسلمين ويعطى الامام القاربة من الجنس والعنى والقيمة
 والحاج والجزية وقال الشافعي واحمد يقسم الجنس على خمسة اسهم سهم
 الرسول صلى الله عليه وسلم وهو باق وله ليقط حكمه بموته وسهم
 الرسول النبي هاشم وبنو المطلب دون بنو عبد شمس وبنو نوفل

وأما هو محقق بنى ما شئتم منى المطلب لأنهم ذوى القربى وقد سئل
 من أخذ الصدقات فجعل لهم هذا الغنيم وفقيرهم فيه سواء إلا أن للثمة
 مثل حظ الأنثيين ولا يثبته أو لا يثبت منهن وسهم لليامى وسهم
 المساكين وسهم لآباء السبيل وهو لاء الثلاثة ليقفون بالفقر والحاجة
 لا بالثمة اختلفوا في سهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى من يرثه
 فقال الشافعي يصير إلى المصالح من أعداد التلاح والكراع وعقد القناطير
 وبناء المساجد ونحو ذلك فيكون حكم الغنى ومن أهدر دميته
 أحدهما كذا المذهب واختارها الحنفي والآخرى يصير في أهل الديار
 وهم الذين نصبوا أنفسهم للقتال والمفرد وأبالغور لدها يقيم فيهم
 على قدر كفايتهم فصل وانفقوا على أربعة أخماس الغنيمة الباقية تقسم على
 من شهد الواقعة بنية القتال وهو من أهل القتال وإن لم تأجل سهم
 واحد واختلفوا في الفارس فقال مالك والشافعي وأحمد إن له ثلاثة
 أسهم سهم وسهمان للفارس وقال أبو حنيفة للفارس سهمان سهم له
 وسهم للفارس قال الفاضل عبد الوهاب القول بأن للفارس سهمان
 قال به محمد بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما ولا يخالف لهما في

العتامة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين ومن
الفرهاء اهل المدينة والاوزاعي واهل الشام والليث بن سعد واهل
مصر وسفيان الثوري والثاقفي ومن اهل العراق احمد بن حنبل و
ابو ثور وابو يوسف ومحمد بن الحسن وقيل انهم لم يخلف في هذه المسئلة
غير ابي حنيفة وحده ولم يقل بقوله احد وحكي عنه انه قال اكراه ان
افضل بهيمة على مسلم ولو كان مع الفارس فرسان قال ابو حنيفة وما
والثاقفي لا يسم الا الفرس واحد وقال احمد يسم بفرسين ولا يزداد
على ذلك ووافقه ابو يوسف وهو رواية عن مالك والفرس
سواء كان عربيا او غيره يسم له وقال احمد للفحل سهمان وللبرذون
سهم واحد وقال الاوزاعي ومكحول لا يسم الا للفرس فقط وعلى
بهم للبعير قال ابو حنيفة ومالك والثاقفي لا يسم وقال احمد يسم
له سهم واحد ولو دخل دا والحرب بفرس مات الفرس قبل القتال
قال مالك لا يسم لفرسه بخلاف ما اذا مات في القتال او بيعه فان
يهم له ما وبه قال الثاقفي واحد وقال ابو حنيفة اذا دخل دا والحرب
فارسا ثم مات فرسه قبل القتال اسهم للفرس فصل واختلف الامم

هل ملك الكفار ما يصيبونه من اموال المسلمين فقال مالك والثأفي
 واحمد في الصحيحين لا يكون له قال ابو حنيفة الاحاديث الصحيحة تدل
 على ذلك لان ابن عمر ذهب له فرس فاحذها العدو فظهر عليهم المسلمون
 فرد عليه وقال ابو حنيفة ملكونه وهي رواية عن احمد فضلوا
 على انهم اذا استموا الغنمة وما في هانتها فصلت بهم مدد لم يكن لذلك المدد
 في ذلك حصّة فان فصلت المدد بعد ان نقصنا الحرب وقتل حيا والقيمة
 في دار الاسلام او بعد ان اخذوها وقتل قسمها فقال ابو حنيفة فيهم
 لهم ما لم تنح الى دار الاسلام او يقيمونها وقال مالك واحمد لا فيهم
 لهم على كل حال وعن الثأفي قوله لان احدهما لا فيهم لهم والثأفي فيهم لهم
 وهو الصحيح والتفقوا على ان من حضر الغنمة من مملوك او اسير او صبي
 او ذمي فلام الرضخ وهو سهم يجهدا لاهل اموالهم في قدره ولا بكل سهمهم
 وقال مالك ان راعوا الصبي او طاف القتل او جازوا الامام بكل له الله
 وان لم يبلغ فضل وقسم الغنائم في الدار والحرب هل يجوز ام لا قال مالك
 والثأفي واحمد يجوز وقال ابو حنيفة لا يجوز وقال اصحابه ان لم
 يجز الا امام جملة فتمها خوفا عليها لكن الامام لو قسمها في دار الحرب تقف

الغنمة بالانثاق والطعام والعلف والحياض الذي يكون في دار الحرب
 هل يجوز استئصاله من غير اذن الامام قال ابو حنيفة واحمد في احدي
 روايته لا يابس بذلك ولو معترضا اذن الامام فان قتل عنه واخرج منه
 الى دار الاسلام كان غنمة قل او اكثر ومن احمد روايته اخرى يبرأ
 ما فضل اذا كان كثيرا فان كان مترا فقولا ان اصهما يبرأ ويجزى عن مالك
 ان ما اخرج الى دار الاسلام فهو غنمة فصل لو قال الامام من اخذ شيئا
 فهو له قال ابو حنيفة يجوز ذلك ما دام ان لا يشترط الا ان لا يبيع
 وقال مالك يكفر له ذلك لئلا يشوب قتله الجاهدين في جهادهم ابداء
 الدنيا ويكون من الجنس لا من اصل الغنمة وكذا لك النقل كله عنده
 من الجنس وقال الشافعي ليس بشرط الا في اظهر القولين عنه وقال احمد
 هو شرط صحيح ولا ما دام ان يفضل بعض الغنائم على بعض قبل اخذ
 والحياض بالانثاق فصل واقفوا على ان الامام يختار في الاسارى
 بين القتل وبين الاسترقاق واحتلوا كل مختار فبين المثل والنقد
 وعقد الذمة قال الشافعي هو مختار بين الفداء بالمال او بالاسارى
 وبين المثل عليهم وقال ابو حنيفة ومالك هو مختار في ذلك ويكون

اعدوا وقال الشافعي واحد ليس له ذلك لانهم قد ملكوا ماضي لو اسير سيرا
 وحلفه المشركون انه لا يخرج من دارهم ولا يخرج على عتوه يذهب وعي
 قال مالك يلزمه ان يقتلهم ولا يهرب منهم وقال الشافعي لا سيما ان
 يقتل وعليه ان يخرج ويمينه ميين مكره وقال ابو حنيفة فضل الأمان
 المعقومة عنوة بالعراق ومصر هل يقتلهم بين غائبتا ام لا قال ابو حنيفة
 الامام بالحبس وبين ان يقتلهم وبين ان يقتلهم على علمها ومضرب عليهم
 الخراج وبين ان يضربهم عنها وياقي يقوم اخري ومضرب عليهم الخراج
 وليس للامام ان يقتلهم على المسلمين اجمعين ولا على غائبتا وعن مالك
 ن وايمان احدهما ليس للامام ان يقتلهم بل يضربهم بغير الظهور عليها
 وقال مالك المسلمين والثانية ان الامام يجرى فيها وقتل المصلح المسلمين قال الشافعي يجب على الامام
 تسليمهم لصلواتهم كابر الاموال الا تلبسهم بوقتها من المسلمين وينفذوا حقهم
 فيها فيقتلها وعن احمد ثلاث روايات اظهرها ان الامام يفعل فيها ما يراه
 الاصلح من مصلحتها والاثباتة كمن عيا الشافعي والاثباتة فضيل
 تفاضل الظهور فضل واختلفا لامة في الخراج المضروب على ما يقع
 عنوة فقال ابو حنيفة في جريب الحطة فقير ودرهمان في جريب الشعير

فقير و درهم وقال الشافعي في جريب الحنطة اربعة دراهم وفي الشعير
 درهمان وقال احمد في الرأيا الحنطة والشعير سواء في جريب
 كل واحد منهما فقير و درهم والققين المذكور ثمانية ابطال الجباري
 وهو ستة عشر حلا بالعراقي و ما جريب القمل فقال ابو حنيفة فيه
 عشرة دراهم واختلف اصحاب الشافعي فمنهم من قال عشرة ومنهم من
 قال ثمانية وقال احمد ثمانية و ما جريب الصب فقال ابو حنيفة واحد
 عشرة وقال الشافعي في الصب كقولهم في القمل و ما جريب الرثيون فقال
 الشافعي واحد فيه اثني عشر درهما و ابو حنيفة و لم يوجد له نص في ذلك
 وقال مالك ليس في ذلك جميعه فقد مما بل المراجع فيه الى ما يحمله الارض
 من ذلك لاختلف بها فيقيد الامام في تقدير ذلك مسبقا عليه ما بل
 الحيزه وقال ابن هبيرة في الامضاح واختلفت فيهم اتما هو مراجع الى اختلاف
 في الرأيايات عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه و انهم كلهم موثوقون في ذلك
 على ما وضعه واختلف في الرأيايات عن امير المؤمنين عمر في ذلك
 كله صحيح و اما اختلف لاختلف في الثأسي و قيل واختلف لا مئة هل يجوز
 الا ما ان يزيد في الخراج على ما وضعه امير المؤمنين عمر بن الخطاب

او ينقص منه وكذا في الجزية فان الامام ابا حنيفة فليس عنه نقص
 في ذلك لكن حكم القدر في عنه بعد ذكر الاشياء المعين عليها الخراج
 بوضع عمر قال مما سوى ذلك من اصناف الاشياء بوضع عليها عليها
 حسب الطاقة وان لم يطبق الارض ما بوضع عليها بنقصها الامام واخذت
 صاحباه فقال ابو يوسف لا يجوز ذلك امام النقصان ولا الزيادة مع
 الاحتمال وقال محمد يجوز له ذلك مع الاحتمال وعن الثاقي انه يجوز
 للامام الزيادة ولا يجوز له النقصان وعن احمد ثلاث روايات
 احدهما يجوز له الزيادة اذا احتملت والنقصان اذا لم يحتمل والثانية
 يجوز له الزيادة مع الاحتمال لا النقصان والثالثة لا يجوز له الزيادة
 ولا النقصان والامام مالك فهو على اصله في احكام الامته على ما يحتمل
 الارض مستقينا باهل المدينة به فضل وقال ابن هبيرة لا يجوز ان يفتقر
 على الارض ما يكون في هضمة لحقوق بيت المال وعناية لاحاد الناس
 ولا ما يكون فيه اضرابا باب الارض تحملها لها من ذلك ما لا يطبق
 مدار الباب على ان تحمل الارض من ذلك ما لا يطبق وامر ان ما قاله
 ابو يوسف في كتاب الخراج الذي صنقه للامام هو الجيد قال اي

ان يكون لبيت المال من الحب الجمان ومن الثمار الثلث فصل هل فتحت
 مكة صلحا او عنوة قال ابو حنيفة ومالك واحمد في ظاهره وابيته
 عنوة وقال الشافعي واحمد في الثروة الاخرى صلحا افضل لو صالح
 قوم من الكفار على ان ارضهم لهم وجعل عليها مشيئا فهو كالجزية اذا
 اسلموا سقط عنهم وكذا اذا اشتراه منهم مسلم وبهذا قال الشافعي و
 قال ابو حنيفة لا يسقط خراج ارض من باسلام اهلها ولا يثري المسلم فضل
 هل يستعان بالمشركين على قتال اهل الحرب او يباؤونون على عدوهم
 قال مالك واحمد لا يستعان منهم ولا يباؤونون على الاطلاق وقال
 مالك الا ان يكونوا خدما للمسلمين فيجوز وقال ابو حنيفة يستعان
 بهم ويباؤونون على الاطلاق متى كان حكم الاسلام هو الغالب و
 الجارى عليهم وان كان حكم الشرك هو الغالب كره وقال الشافعي
 يجوز ذلك بشرطين احدهما ان يكون بالمسلمين قلة ويكون بالمشركين
 كثرة والثاني ان يعلم من المشركين عن راي في الاسلام وميل اليه
 ومتى استعان بهم وضع لهم ولم يهزمهم فضل وهل يقيم الحدود في
 دار الحرب على من يجب عليه في دار الاسلام قال مالك نعم تقام في

كل فعل يبرأ تكملة المسلم في دار الاسلام اذا فعله في دار الحرب لانه من جهة
سواء كان من حقوق الله عز وجل او من حقوق الادميين فاذا رزق في دار
سرق او شرب الخمر او قذف حد وبه قال الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
لا يقيم عليه حد من زنا او سرقة او شرب او قذف الا ان يكون بدار
الحرب امام فيقيم عليه بنفسه قال الشافعي ومالك لكن لا يثبوت في دار
الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام وقال ابو حنيفة ان كان في دار
الحرب امام مع جيش المسلمين اقام عليهم الحدود في العسكر قبل القول
وان كان امير سبر قتلهم فقيم الحدود في دار الحرب وان دخل دار
الاسلام من مغل ما يوجب الحد سقطت الحدود وعنه كلها الا القتل
فانه يقيم الدية في ماله عند اكله او حطاه فصل هل يهمل لغار العسكر
واجبا ثم اذا استندوا الوقعة وان لم يقاتلوا قال ابو حنيفة ومالك لا يهمل
لهم حتى يقاتلوا والشافعي يقول بخلافه لا يهمل لهم وان قاتلوا فصل
ومنع الاستنابة في الجهاد ام لا قال ابو حنيفة والشافعي واحمد لا يمنع
سواء كان يجعل او جراة او ميراث وسواء معتق على المستناب ام
لا معتق على المستناب وقال مالك يمنع اذا كان مجعلا ولم يكن الجهاد

مسبقنا على التائب كالعيد والامة فصل قال مالك ولا يابس بالحق
 في الثوب مضي الناس على ذلك وقدادى القاعد الى الخارج مائة
 دينار في عشايتهم عمر رضى الله عنه فصل وانفقوا على انه لا يجوز
 لاحد من الغامنين ان يطء حارية من التبي مثل القسمة واحتلوا
 بما يجب عليه اذا وطئها فقال ابو حنيفة لاحد عليه بل عقوبة و
 لا ثبت نسب الولد بل هو مملوك يرد في العتمة وعليه العقوبة
 عن الاصابة قال مالك هو ذان مجذوق قال الشافعى واحمد لاحد
 عليه ويثبت نسب الولد وحرمة وعليه قيمتها والمهر يرد في القيمة
 هل مضى ام ولد قال احمد نعم وللشافعى قولان احدهما لا يصير فصل
 لو كان جماعة في سفينة فوقع بينها ناس هل يجوز لهم القاء انفسهم في
 الماء والشافى قال ابو حنيفة والشافعى ومالك فى احدى الروايتين
 ان لم يبرجوا للبقاء لا فى الالقاء ولا فى الإقامة فى السفينة فهم بالخيار بين
 الصبر والالقاء وقال احمد ان مرجوعها فى الالقاء او فى السفينة شق
 وان استوى الامر ان مفلوا ما شاؤا وان ابقوا بالهلكة منها و
 غلب على ظنهم فذواتهم ان اظهرها منع الالقاء لانهم لم يبرجوا عجا لا

وهذا قال محمد بن الحسن الحنفى وهو رابته عن مالك مصل ولونك
يعين من دار الحرب الى دار الاسلام او دخل حربى بغير ما ان قال ابو
حنيفة ومالك والشافعى يكون ذلك ميا للمسلمين الا ان الشافعى قال
الا ان سلم الحربى قبل ان يؤخذ فلا مسيل عليه وقال احمد مولى اخذ
خاصة مصل حبايا اسراء الجيوش مل يقتصون بها او يكون كهيئة مل
ابغى مال مالك يكون عينه يكون فيها الجنس وكذا ان اهدى الى امير
من اسراء المسلمين لان ذلك على وجه الخوف فان اهدى العدو الى
رجلين رجل من المسلمين ليس باسير فلا بأس ياخذها ويكون له دون
اهل السكروا محمد بن الحسن عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف ما
اخذى مالك الترمذ الى امير الجيش فى دار الحرب ونوله خاصة وكذا
ما يعطى الرسول ولم يذكر عن ابي حنيفة خلافا قال الشافعى اذا
اخذى احد الى الوالى هدية فان كانت لشيئ قال منه حقا او باطلا فقام
على الوالى اخذها لانه يجرم عليه ان ياخذ على غاص الحق جعله وقد
الزمه الله تعالى ذلك وجرم عليه ان ياخذ باطلا والجعل على الباطل
حرام فان اهدى اليه من غير هذين المعنيين احد من ولايته نقصان

شكرا فلا يقيها وان قبلها كانت منه في الصدقات لا يبيعه عندي غيره
 الا ان يكافه عليه بقدر ما يبيعه وان كانت من رجل لا سلطان له عليه
 وليس بالبلد الذي به سلطانا شكرا على احسانه كان منه فاحب
 ان يقيها ويجعلها لاهل الولاية او يدعها ولا ياخذ على الخير مكا
 فاة فان اخذها ونحوها لم يجرم عليه وعن احمد روايتان احدهما
 احدهما لا يختص لها من احد بيت الية بل هي عينة فيها الجنس والاخرى
 يختص بها الامام فضيل واقتفوا على ان اغال من العينة قبل حبانها
 اذا كان له فيها حق انه لا يقطع واحتلوا من قبله ولا يجرى سهم وقيل
 رطله ويجرى سهم قال الثلاثة لا يجرى رطله ولا يجرى سهم وقيل
 احمد يجرى رطله الذي معه الا المصنف وما فيه روح من الحيوان
 وما هو حته للقتال كالسلاح رواية واحدة وهل يجرم سهم عنه
 روايتان فضل اما القتي وهو ما اخذ من المشركين لاجل كفرهم
 بغير قتال كالجزية الماخوذة على الرؤس واجراء الا من الماخوذة
 باسم الخراج او ما تركوه فزها واربوا و مال المائد اذا قتل في مائدة
 وتال كما فرمات بلك وادث وما يوجذ منهم من العترة اذا احتلوا

في بلد المسلمين او صولحو عليه هل يحبس ام لا قال ابو حنيفة واحد في
 المفروض عنه هو المسلمين كافة فلا يحبس بل جميعه لمصالح المسلمين وقال
 مالك كل ذلك في غير مفروض صغيره الامام في مصالح المسلمين
 بعد اخذ حاجته منه وقال الشافعي الحبس وقد كان ذلك له رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وما الذي يمنع به بعده فولا ان احدهما لمصالح
 والثاني للقائمه ومما الذي يحبس منه فولا ان الحد يدانته الحبس جميعه
 وهي رواية من احمد والقديم ان لا يحبس الا ما بين كونه فزعا وهرابا
 باب الجزية اشق الامية على ان الجزية تصرف على اهل الكتاب ومنه
 اليهود والنصارى وعلى الجوس فلا يؤخذ من عنده الا وثاق
 مطلقا واختلفوا في الجوس هل هم اهل الكتاب او لم يشبهه كتاب فقال
 الثلاثة هم لسوا اهل الكتاب واما لم يشبهه كتاب وعن الشافعي فولا
 واختلفوا من لا كتاب له ولا يشبهه كتاب كجدة الاوثان من العرب
 والجم هل تؤخذ منهم الجزية لم لا فقال ابو حنيفة تؤخذ من العجم
 منهم دون العرب وقال مالك تؤخذ من كل سكا فزعييا او عجميا الا
 مشركي قريش خاصه وقال الشافعي واحد في الظهور وانيه لا يصقل الجزية

من عبادة الاوثان مطلقاً فصل واختلفوا في الجزية هل هي مقدرة
 بالقتل والاكثر فعلى الفقير المعتل اثنا عشر درهماً وعلى المتوسط
 اربعة وعشرون درهماً وعلى العنق ثمانية واربعون درهماً
 عن احمد وروايته انها موكولة الى راي الامام وليست مقدرة
 عنه وروايته ثالثة انه يقدر بالاقل منها دون الاكثر وعنه رواية
 رابعة انها في اهل اليمن خاصة مقدرة بدينار دون غيرهم اتباعاً
 الحديث وروايتهم وقال مالك في المسمور عنه يتقدر على العنق
 والفقير جميعاً اربعة دنانير واربعون درهماً لافراق بينهما
 قال الشافعي الواجب دينار ليتوفي فيه العنق والفقير والمتوسط
 فصل واختلفوا في الفقير من اهل الجزية اذا لم يكن معتمداً ولا متناً
 له فقال ابو حنيفة ومالك واحمد لا تؤخذ منه شئ وقال الشافعي
 في عقد الجزية على من لا كسب له ولا يتكسب من الاداء قولان احدهما
 يخرج من ملكه والاسلام والثاني يقر ولا يخرج واذا اقر فاحكمه
 فيه اموال احدهما لا يؤخذ منه شئ والثاني يحجب الجزية ويحقن
 دمه فبما هما وطالبها عند ياره والثالث اذا حال الحول ولم

بين لها الحق بدأ بالحرب فضل واختلفوا فالذي اذا مات و عليه جزية
 فقال ابو حنيفة واحد تسقط موته وقال مالك والثاقي لا يسقط
 وهل يجب باخر الحول ام ما قبله قال ابو حنيفة يجب ما قبله المطالبة
 بما بعد عقد الذمة حتى مضى السنة فان مات في اثناء السنة قال ابو
 حنيفة واحد يسقط وقال مالك والثاقي تؤخذ من ماله جزية
 ما مضى من السنة فضل لو وجبت عليه الجزية فلم يودها حتى اسلم فقال
 ابو حنيفة ومالك واحد يسقط عنه الجزية باسلامه وكذا لو كان
 عليه جزية مسنين لم يودها ثم اسلم قبل ادائها فاتها تسقط عنه و
 قال الثاقي الاسلام عبد الحول لا يسقط الجزية الا اتماما لدار
 ولود خلت سنة في سنة ولم يودها الا الى هل تسقط جزية السنة الثانية
 بالدار هل ام يجب جزية السنين قال ابو حنيفة تسقط بل يجب جزية
 السن فضل واختلفوا على ان الجزية لا تقرب على نساء اهل الكتاب
 ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون ولا على
 صديريه وشيوخ فان ولا على اهل الصوامع هكذا قال ابن مبير ولكن قال
 الثاقي في عقد الجزية عليهم طه بقاء احد هما وهو الذي اؤتمنت به جماعة

انه يبنى على الخلف في جوار قتلهم ان قلنا بالجواز صارت الجزية عليهم
 ولا قبلها قالهم بالنساء والصبيان والثاني في القطع بالضرب لانها بمثابة
 سماء الدار فيستوى فيه اسباب العذر وغيرهم وظاهر كيف ما
 قدما لضرب وهو المنصوص قال الثوري والمذهب وجوبها على
 من وشيخ هرم واعى والراغب واجير وظاهر كلامه في الروضة
 ترجيح طريقة انقطع ومضعف طريقة البناء فصل واحتلوا في
 بناء بني تغلب وصبيانهم خاصة هل يوحذ منهم ما يوحذ من ر
 حالهم فقال ابو حنيفة يوحذ من نساءهم دون صبيانهم وقال مالك
 والثوري لا يوحذ من نساءهم ولا من صبيانهم بل هو تغلب كغيرهم
 في ذلك سواء وقال احمد تؤخذ من نساءهم وصبيانهم جميعا كما تؤخذ
 من رجالهم فصل وانفقوا علىاته اذا هو هذا المشركون عهدا وفي
 لهم به الا باحقيقة فاته شرط في ذلك لقاء المصلحة متى اقتضت
 المصلحة الغنى بنذالهم عهدهم وانفقوا على ان المراءى من المشركين
 اذا هاجرت الى بلاد المسلمين وقد كان الامام شرط ان من جاء
 منهم مسلم مرد فانه اثم لا مرد ثم احتلوا في عهدا فقال ابو حنيفة

ومالك والثأفي لا تدمرهما اضيأ والثأفي قولان احصهما لا يجب
 فصل اذا سأل في مال الغارة على بلاد الاسلام هل يؤخذ منه شيء
 قال ابو حنيفة لا يؤخذ منه الا ان يكونوا يأخذون منعتا وقال مالك
 واحد يؤخذ العشر وقال مالك هذا اذا كان دخوله بامان ولم يشترط
 عليه اكثر من العشر عند دخوله اخذ منه وقال الثأفي ان شرط
 عليه الاخذ جازا حذره والا فلا ومن اصحابه من قال يؤخذ من العشر ^{ون}
 وان لم يشترط ^{فصل} لو انجز الذي من ملها الى بلد قال مالك يؤخذ منه
 العشر سلكا انجز وان اجز في السنة مرارا وقال الثأفي لا تؤخذ منه الا
 ان يشترط وقال ابو حنيفة واحد يؤخذ من الذي مضى العشر و
 اعتبر ابو حنيفة واحدا النصاب في ذلك فقال ابو حنيفة مضاه
 في ذلك كضاب مال المسلم وقال احمد النصاب في ذلك للربي حنة
 وناير والذي عشرة وناير فصل واختلفوا فيما ينقص منه عهد
 الذي فقال مالك والثأفي واحد ينقص عهده يمنع الجزية و
 بامتناعه من اجراء ^{مكا} الاسلام عليه اذا حكم حاكمنا عليه بها وقال ابو
 حنيفة لا ينقص عهدهم الا ان يكون لهم منعة ومجاور بها ولحقوا بزيادة

الحرب فصل اذا فعل احد من اهل الذم مفعولا ما يحجب عليه تركه والكف
عنه بما ضرر على المسلمين او احادهم في نفس او مال وذلك ثمانية
اشياء الاجماع على قتال المسلمين او يزي في مسلمة او يصيبها باسم تكاح
او يعين مسلما عن دينه او يقطع عليه الطريق او ياتي للمشركين جاسرا
او يعين على المسلمين بدلالة ميكات للمشركين باحبا والمسلمين او يقتل
مسلم او مسلمة عهدا منل ينقض عهدا لذى هذه الاشياء الثمانية
ام لا قال ابو حنيفة لا ينقض بهذه الثمانية ولا بالامر بين المذكورين
الا ان يكون لهم منعة فيغلبون على موضع او يجار بون او يلحقون
بدا والحرب وقال الشافعي قائل الذم على المسلمين ينقض عهده سواء
شروط عليه تركه في عهد الذمته او لم يشترط فان فعل ما سوى
ذلك من التبعة الباقية وان لم يشترط عليه الكف عن ذلك في
العقد لم ينقض وان شرط ففي ذلك الاصابة وجبان احدها ينقض
وهو التراج والثاني لا ينقض عهده بالذم بالمسلمة ولا بالاصابة
بالتكاح ~~م~~ ينقض ما سوى ذلك الا قطع الطريق وقال ابن القاسم
من اصحابه ينقض عهده وعن احمد واثان احدهما ان عهدا

ينقص بالاستيلاء الثانية المذكورة سواء شرطت عليهم او لم يشترط
 والثانية لا ينقص الا بالاستناع من بدل الجزية واجزاء احكامنا عليه
 او لاحد مما فضل وان فعل احد هم ما مینه عضاضية و بفضة على الام
 وذلك او معة استاذكر الله عز وجل ما لا يليق بحاله سبحانه وتعالى
 او ذكر كتابه المجيد او دين كرامته القويم او ذكر مسمى به المجيد
 او ذكر دينه القويم او ذكر رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم
 بما لا ينبغي قبل يتنقض العهد بذلك ام لا قال احمد ينقص سواء
 شرط ترك ذلك او لم يشترط وقال مالك اذا سبوا الله او رسوله
 او دينه او كتابه بغير ما كفر وابه كان يبق سواء شرط تركه او لم
 لشرط وقال اكثر اصحاب الشافعي حكم ما في المسلمين وهي الاستيلاء
 السبعة وذلك انه ان لم يشترط في العهد لم ينقض به العهد وان
 شرط على الوحيين وقال ابو اسحق الرزوي حكم الثلاث
 الاولى وهي الامتناع من التزاة الجزية والتزام احكام المسلمين
 والاجماع على قتالهم وقال ابو حنيفة لا ينقض العهد لشي من ذلك
 ولما ينقض بالاسر من التائبين ان يكون لهم معة يقدرون

معها على الهاربة او يلحقون بداء الحرب فصل واختلفوا من اسقط
 عهده من اهل الذمة ماذا يمنع به وقال ابو حنيفة متى اسقط عهده
 ابيع ماله متى قدر عليه وقال مالك في المشرك عنه يقيى وليبني
 كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى ابي الحقيق وقال الشافعي
 في ظهر قوله واحد لا يباد من اسقط عهده منهم الى ما منه بل لا
 فيه بالخيار بين الاسترقاق او يقتل فصل هل يمنع الكافر من د
 خول الحرم ام لا فقال ابو حنيفة يجوز له دخوله والاقامة فيه
 مقام المسافر لكن لا يستوطنه وقال الشافعي ومالك واحد يمنع ويحرم
 عندي حنيفة دخول الواحد من الكفار الى الكعبة وهل يمنع الكافر
 الحربي او الذي من استيطان الحجار وهو مكة والمدنية واليهامة
 والمخالفينها قال ابو حنيفة لا يمنع وقال مالك والشافعي واحمد
 يمنع الا ان يكون الداخل منهم تاجرا او باذن المسعد الحرام من المال
 فقال ابو حنيفة يجوز دخولها الا باذن المسلمين وقال مالك ولا
 يجوز احد ان يفتنه ولا يبيحه لم دخولها عبال فصل وانفقوا على
 انية لا يجوز احد ان يبيعه ولا يبيعه في المدن والامصار بداء الاسل

ويحكم من غير اذن وقال
 الشافعي لا يجوز لهم دخولها

واختلفوا هل يجوز أحداث ذلك فيها فأجاب قال مالك والشافعي
 وأحمد لا يجوز وقال أبو حنيفة إن كان الموضع قريبا من المدينة وهو
 قدر ميل أو أقل لم يجز فيه أحداث ذلك وإن كان بعد من ذلك
 حاذوا ولو سقت من كتابهم وبهم في دار الإسلام شتى أو أهدت
 أهل عباد بني أمية أو غيرها قال أبو حنيفة ومالك والشافعي يجوز
 ذلك بشرط أبو حنيفة في جواز ذلك أن يكون الكنيسة في أرض تحت
 صلحاً فإن تحت عتوة لم يجز وقال أحمد في ظهور المروءية وهي الوقف
 اختارها أكثر اصحابه وجماعة من اعلام الشافعية كما في سعيد الأقرب
 والعلامة بن أبي حريز لا يجوز لهم من مريم ما تحت دون بناء ما استو
 عليه الخراب وعنه رواية أخرى حول هذا على الإطلاء في كتابي الاختيار
 لا يجوز أن يولي القضاء من ليس من أهل الاجتهاد كما لجاهل مطبق
 الأحكام لا يجوز ولا يثبت عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
 يجوز ولاية من ليس بجهد واختلف اصحابه فمنهم من شرط الاجتهاد
 ومنهم من أبان ولاية العاقل وقالوا يقدرون بحكم وقال ابن هبيرة
 في الإيضاح والصحيح في هذه المسألة أن من شرط الاجتهاد ائتماعه

من كانت الحال عليه مثل استقرار هذه المذاهب لا رغبة التي اجتمعت
الامة على ان تكل واحد منهم بجواز العمل به لانه مستند الى سنة رسول
الله ص فالقاضي الان وان لم يكن من اهل الاجتهاد لا يبيع في طلب الاجابة
ولست قادرا فما لکن عرف من لغة الناطق بالشریعة صلى الله عليه وسلم
ما لا يعرفه معه معرفة ما يحتاج اليه فيه وغير ذلك من شروط
الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه واداب له فيه سواء وانتهى
وامتنى الامر من هو الاء الامة المجهدين الى ما ارادوا به من بعدهم
واخص الحق في اقاويلهم وقد وثقوا بالعلوم وانتهى الى ما اتفق فيه
الحق وانما على القاضي في امضية مما ياحذره عنهم من اقوالهم وعن الواحد
عنهم فانهم في معنى من كان اجتهاده الى قول من قاله وعلى ذلك
فانه اذا اخرج من خلافتهم متوخيا موطن الاتفاق ما امكنه كان
اخذ ابا جهم عاملا بالاولى وكذلك اذا اعتد في موطن الخلاف
يرجي ما عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد منهم
فانه اخذ ما يجزم مع جواز عمله بقول الواحد الا انني اكره له ان
يكون من حيث انه قد فزع مذاهب واحد منهم او ثناء في طلبه لم يعرف

فيها الا مذهب امام واحد منهم او كان ابو ه او شيعه على مذهب
واحد منهم فقص نفسه على اتباع ذلك المذهب حتى انه اذا حضر
عنده حضار وكان ما ساجد امينه ثمانية في الفقهاء الثلاثة فبعضه
هو التوكيل بغير مراعاة الخصم وكان الحاكم حنيفا وعلم الله مالكا
والشافعي واحدا فقفوا على جواز هذا التوكيل وان ابا حنيفة يمنع
عن ما اجمع عليه هو ولا ائمة الثلاثة الى ما ذهب اليه ابو حنيفة
مفرده من غير ان يثبت عنده ما دلل عليه ولا اداه اليه احدا
فانني اخاف عليهما من الله عز وجل فانه استغنى في ذلك هو ورائه
ليس من الذين يهتمون بالقول فيشعرون احسنه وكذا لكان كان
القاضي مالكا فاحتصم اليه اثنان في سورة الكلب فقضى بطهران
مع علمه ان الفقهاء كلهم قضوا بعباسه وكذا لك اذا كان القاضي
شافعيا فاحتصم اليه اثنان في سورة التسمية عمدا فقال احد هما هذا من
عني من بيع شاة مذكاة فقال الاخر ائمة من بيع المسينة فقضى عليه
بمذهبه وهو يعلم ان الائمة الثلاثة على حلالها وكذا لك ان كان القاضي
حنفيا فاحتصم اليه اثنان فقال احدهما الى عليه فقال الاخر كان له على

مال مقتضية مقتضى عليه بالبراة وقد علم ان الامة الثالثة على هذا
 بهذا ومثاله تمامه حتى لاكثر ون فيه هدى اقرب الى الاخلاص و
 ارجح في العمل ومقتضى هذا ان ولايات الاحكام في وقتنا هذا صعبة
 وانهم قد سدوا ثغرا من ثغور الاسلام سدة من كفاية ولو
 اجمعت هذا القول ولم اذكره ومثيت على الطريق التي هي عليه
 الفقهاء يدكر كل منهم في كتاب صنفه او كلامه قال انه لا بيع ان يكون
 قاضيا الا من الاجتهاد ثم يدكر من شروط الاجتهاد اشياء ليست
 موجودة في الحكم وهذا كما لا سقالة والثاقف وسكانه يعطل الحكم
 وسد الباب الحكم وهذا غير مسلم بل الصحيح في المسئلة ان ولايات
 الحكم جائرة وان حكوماتهم صحيحة نافذة والله اعلم فصل المراتب
 بيع ان تلى القضاء قال مالك الشافعي واحمد لا بيع وقال ابو حنيفة
 بيع ان يكون قاضية في كل شئ يقبل فيه شهادة النساء يقبل في كل شئ
 الا في الحد والجراح وقال ابن موير الطبري بيع ان تكون قاضية كل في
 كل شئ وانفقوا على انه لا يجوز ان يكون القاضي عبدا فصل القضاء
 هل هو فرض من فرض من الكفاية لا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي

نعم وجب على من تعين عليه الدخول منه اذ لم يوجد غيره وقال
احمد في اظهار ما وايته ليس هو من فراض الكفايات ولا يتعين الدخول
فيه وان لم يوجد غيره ولو اخذ القضاء بالشبهة لا يصير قاصيا يا
لائقاق فصل وهل يكره القضاء في المسجد ام لا قال ابو حنيفة لا يكره
وقال مالك بل هو سنة وقال الشافعي يكره الا ان يدخل المسجد للصلاة
فيحدث حكومة فيعفى عنها فصل لا يعفى القاضي بغير ما علمه ما
لا يجمع وهل يجوز له ان يعفى بغير ما علمه ام لا قال ابو حنيفة ما شاهدكم
من الاموال الموحية للحدود قبل القضاء بعده وقال مالك واحد
لا يعفى عليه اصله وسواء في ذلك حقوق الله عز وجل وحقوق
الادميين والعبيد من مذهب الشافعي انه يعفى بغيره الا في حدود
الله عز وجل فصل وهل يكره للقاضي ان يتولى الشراء والبيع بنفسه
ام لا قال ابو حنيفة لا يكره ذلك وقال مالك والشافعي واحمد يكره و
طريقه ان يوكل فصل اذا كان القاضي لا يعرف لسان الخصم لاختلاف
معتما فلا بد للقاضي من مترجم عن الخصم لاختلافهما في عدة من يعيّل
في ذلك وكذلك في التعريف لمن لا يعرف وتادية رسالة والجرح

٢٠٠
والنقد بل فقال ابو حنيفة واحد في احدى روايته يقبل شهادة الرجل
الواحد في ذلك كله بل قال ابو حنيفة ويجوز ان تكون المراءاة وقال
الشافعي واحد في الرواية الاخرى لا يقبل اقل من رجلين وقال مالك
لا بد من اثنين فان كان الخصم في اقرار بمال قبل فيه عنده رجل
واحد تاء وان كان يتعلق باحكام الامدان لم يقبل الا رجلان
فصل اذا عزل القاضي نفسه وهل ينزل لم لا نقل المحققون من اصحابنا
الشافعي ان القاضي يكتفي عزل نفسه العزل ان لم يتعين عليه وان
تعيين عليه لم ينزل في اظهر الوجهين وقال الماوردي ان عزل نفسه
لعذر جاز او لغير عذر لم يجز ولكن لا يجوز ان يقبل نفسه الا بعد
اعلام الامام واستقبالة لانه ما كحل يهل بجرم عليه اصناعته و
علي لا مام ان يعيظه اذا وجد غيره فيتم عزل العزل يكون
من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يغير لها حصل قال الاصحاب لو منع
القاضي ثم تاب وحسن حاله هل يعود قاضيا من غير تجديد
ولاية وجهان اصحهما لا يعود بخلاف الجنون والاعماء ان الامم
فيها يعود قال الماوردي في الاثر في لو منع القاضي والعزل ثم

تاب صار واليا من عليه الشافعي لان ذلك بيد باب الاحكام فان الافان
 لا يملك غالبا من امور معيى بها فينقل الى مطالعة الإمام مضمون الى حجة
 وقال لما روى ان حدث الفسق في القاصي واعدا منزل وان عجل
 الافلاح يتوبه وندم لم ينزل لا شفاء العصة عنه وكان معوقات ذوى
 الهيات مقالة قل من يلم منها الا من عظم فضل اختلف الامم في سماع
 شهادة من لا يعرف عدالة الباطنة فقال ابو حنيفة يبال الحاكم عن بلان
 العدالة في الحدود والقصاص قولا واحدا في قضا عدل ذلك لا يبل
 الا ان يطعن الخصم في الشاهد حتى طعن ببال و متى لم يطعن لم يبال
 وتسمع الشهادة ويكفي بعدالته في ظاهر احوالهم وقال مالك ^{في} والشا
 واحد في احدى ما وبيته لا يكتفى الحاكم بظاهر العدالة حتى يعرف
 العدالة الباطنة سواء طعن او لم يطعن العدالة حتى يعرف العدالة
 الباطنة سواء طعن الخصم او لم يطعن وسواء كانت الشهادة في حد
 او غيره وعن احمد اخرى اختاره بعض صحابه ان الحاكم يكتفى بظاهر
 الاسلام ولا يبال على الاطلاق و هل يعقل الدعوى بالجرح ^{المطلق}
 في العدالة ام لا فقال ابو حنيفة يعقل وقال الشافعي واحد في الشهادة

رواية لا يقبل حتى معين سيبه وقال مالك ان كان الجراح عالما
بما يوجب الجرح مبررا في عدالة قبل جرحه مطلقا وان كان غير متفقا
بهذه الصفة لم يقبل الا بين السبب وهل يقبل جراح الشاء وقد بين
قال ابو حنيفة يقبل وقال مالك والثافعي واحمد في المشهور عنه انه
لا مدخل لمن في ذلك واذا قال الترمذي فلا ن عدل رضى قال ابو حنيفة
واحمد يكفي ذلك وقال الثافعي لا يكفي حتى يقول في تركيته هو عدل
رضي لي وعلى وقال مالك ان كان المذكي عالما باسباب العدالة قتل
قوله في تركيته عدل رضى ولم يفتقر الى قوله لي وعلى فضل ولا
يقضى على غايب الا ان يحضر من يقوم مقامه كولي او وصي عند
البحينة وعند الثلاثة يقضى عليه مطلقا فضل اذا مضى لان
يحق على غايب او وصي او محنون ومنل يحتاج الى غليظة للشافعي ومهما
اصحها فمعه وقال احمد لا يحتاج الى اخلافة فضل وانفقوا على ان
كتاب القاضى الى القاضى من مصر الى مصر اخر في الحدود والنفص
والشاح والطلاق والخلع غير مقبول الا ما لا كافاة يقبل هذه
كتاب القاضى في ذلك كله وانفقوا على ان الكتاب في الحقوق المالية

حائز مقبول واختلفوا في صفة نادية التي يقبل معها فقال ابو حنيفة
 والثاني واحد لا يقبل حتى يتيه اثنان انة كتاب القاضي فلان فلهما
 عليا او قرى عليه محضتنا وعن مالك في ذلك ما رواه اثنان احدهما
 كقول الكاشي والآخرى بكفي قولها هذا كتابا القاضي فلان المشهور
 عنده وهو قول ابي يوسف ولو كانت القاضي في بلد واحد فقد
 اختلف صاحب ابي حنيفة فقال الطحاوي يقبل ذلك وقال الشافعي
 ما حكمه الطحاوي مذهب ابي يوسف ومذهب ابي حنيفة انة لا يقبل
 وهو الاكثر عندي وقال الشافعي واحد لا يقبل ومحتاج الى اقامة
 الينة عند الآخر بالحق وانما يقبل ذلك في البلد ان الثامنة فصل واذا
 حكمه صاحبان صاحب من اهل الاجتهاد في شئ وقال صاحبنا بحكمك ^{حكم}
 بيننا من يلزمها حكمه قال مالك واحد يلزمها حكمه ولا يعتبر وضابها
 بذلك ولا يجوز تطاعه البلد بقصة وان خالف رايه راي غيره وقال
 ابو حنيفة يلزمها حكمه والثاني لا يلزمها الا بتراضيهما بل يكون ذلك
 كل فتوى منه وهذا الخلاف في المسئلة التحكيم انما يعود الى الحكم
 في الاموال فاما الشكاح واللعان والعتد والفضاض والحدود

فلا يجوز ذلك فيه اجماعا فصل لو سئى الحاكم ما حكم به فشهد عنده
 شاهدان انهم حكم بذلك قال مالك واحد يقبل شهادتهما ويحكم به
 وقال ابو حنيفة والثشافى لا يقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى
 يثبت كراهن حكم به فصل لو قال لقاضى فى حال ولايته قد قضيت على
 هذا الرجل عبدا وحيد قال ابو حنيفة واحد يقبل منه ويؤتى فى المولى
 والمحدث قال مالك لا يقبل قوله حتى يشهد معه عدلان او عدل و
 عن الثشافى قوله لا لان احدهما كذب باج حنيفة واحد وهو الاصح والثشافى
 كذب هب مالك ولو قال بعد عزله كنت قضيت بكرا فى حال ولايتي
 قال ابو حنيفة ومالك والثشافى لا يقبل منه وقال احمد يقبل منه
 فصل حكم الحاكم لا يخرج الا من ما هو عليه فى الباطن وما يفتد حكمه
 فى الظاهر فاذا ادعى مدعى على رجل واقام شاهدين بذلك فحكم
 الحاكم بشهادتهما فان كانا قد شهدا بحق وصدق فقد ذلك الشيء
 للشهود له ظاهرا وباطنا وان كانا شهدا بغيره فقد ثبت ذلك الشيء
 للشهود فى الظاهر بالحكم وما فى الباطن فيما بينه وبين الله تعالى فهو
 على ملك المستهود عليه كما كان سواء كان ذلك فى الفروج او فى الارواح

هذا قول مالك والشافعي واحداً وقال ابو حنيفة حكم الحاكم اذا كان
 عمداً او متعمداً لا يبرأ من ما هو عليه ويتخذ الحكم منه ظاهراً وباطناً
 فصل ولا تقفوا على ان الحاكم اذا حكم باختياره ثم بان له اختياره بما
 فانه لا يفتى الا قول وكذا اذا ارفع اليه حكم غيره فلم يبرأ فانه لا يفتى
 فصل اوصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصية غيلة فالوكيل بالالا
 تفق وتثبت الوكالة بخبر الواحد عند ابي حنيفة ولا يثبت عند الوكيل
 الا بعدل او مستورين وعند الثلاثة يشترط بينهما العدلان قال ولو
 قال قاص من رجل عكت عليك اعدان بالف ثم اخذها منه فقا
 اخذها ظاهراً فالقول قول القاصني بالاتفاق وكذا لو قال قطعتك
 يبق فقال بل ظلمات **كتاب القسم** وهو حائز بالاتفاق
 فيما قبل القسمه اذا الشكاء قد يصح سرون بالمشاركة واختلف الا
 هل هي بيع ام اقراء قال اصحاب ابي حنيفة القسمه تكون بمعنى البيع
 هو فيما يتفاوت كالثياب والعقار فلا يجوز بيعه من اجتهاد والبدعي
 هي منه بمعنى الاقراء هو فيما لا يتفاوت كالمكيلات والموزونات
 والمعدودات التي لا يتفاوت كالجوز والبيض ونحو هذه الاقراء

متينه حق حتى يجوز لكل واحد ان يبيع بضيبه مراهجه وقال مالك ان
تساوت الاعيان والعتقات كانت اقرار وان اختلفت كانت بيعا والشا
قولا لاحدهما بيع والثاني اقرار والذي تقر من مذهبه اجبر
ان القسمة ثلاثة انواع الاول بالاجزاء كثلث ودار متفقة اليه
وارض مشتبه الاجزاء فتعدل السهام ثم يوزع والثاني بالتعديل
كارض مختلف قيمة اجزائها بحسب قوتها واربعا وثالث
بالبرد بان يكون في احد الجانبين ميروا وسجرا لا يمكن مسمة الاجزاء
اقرار وقال احمد في اقرار على قول من يبرأها اقرارا يجوز عند
مسمة الثمار التي يجزي فيها الله بالحرص ومن يقول انها بيع يمنع ذلك
فصل ولو طلب احد الشريكين القيمة وكان بينهما ضرر على الاخر
قال ابو حنيفة ان كان الطالب للقسمة منها هو المتضرر بالقسمة
لا يقسمه وان كان الطالب لما يرفع اجبرا للمتنع منها عليه وقال
مالك يجبر المتنع عن القسمة بكل حال ولا يصح بالتأخير اذا كان الطالب
هو المتضرر وجهان احمد يجبر وقال احمد لا يقسم ذلك بل يباع و
يقسم منه فصل وهل اجابة القاسم على قدر راس المقتسمين او

او على قدر الثمن و قال مالك في الرواية الاخرى والثاني
 واحد هي على قدر الانصاء وهل هي على الطالب خاصة ام عليها كما
 ابو حنيفة هي على الطالب خاصة و قال مالك والثاني واصحاب
 احمد هي على الجميع فصل واختلفوا في قسمة الرقيق بين جماعة اذا طلبها
 احد هم هل تقسم ام لا قال ابو حنيفة لا تقسم و قال الباقر بن محمد بالقسمة
 كما يقيم الحيوان بالتقدير والقرعة ان تساوت الاحيان والاصحاب
 باب الدعاء في البيئات اتفقوا لائمة على انه اذا حضر رجل واحد
 على رجل اخر و طلب احضاره من ملبا اخر منه حاكم الى البلد الذي
 فيه المدة هي فاقلة لا يجاب سواه ولا يختلفوا فيها اذا كان في بلد لا
 حاكم فيه فقال ابو حنيفة لا يلزمه الحضور الا ان يكون بينهما
 مسافة يرجع منها في يومه الى ملبه و قال الثاقبي واحد يحضره
 الحاكم سواء بعدت فصل واتفقوا على ان الحاكم يجمع دعوى
 الحاضر ويثبت على الغائب ثم اختلفوا هل يحكم بها على الغائب
 ام لا فقال ابو حنيفة لا يحكم عليه ولا على من حرب من قبل الحكم
 عليه ولا على من حرب من قبل الحكم بعدا قامة السنة ولكن ياتي

من عند القاضي ثلاثة نفاذ إلى بابہ يدعونه إلى الحكم فان جاؤا لا
يقيم عليه بابہ وحكي عن أبي يوسف انه يحكم عليه وقال ابو حنيفة
انه لا يحكم على غائب حال الا ان يتعلق الحكم بالحاضر مثلا ان يكون
للغائب وكيل او وصي او يكون او جماعة شركاء في شئ فيدعي
على اقدم وهو حاضر فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم
على الغائب للحاضر اذا اقام الحاضر بيته وسال الحكم له وقال الشافعي
يحكم على الغائب اذا قامت البيعة للدعي على الاطلاق وعن احمد
وايتان احدهما جوا من ذلك على الاطلاق كذهب الشافعي وكذلك
اختلفت فم فيما اذا كان الذي قامت عليه البيعة حاضرا او امتنع من
ان يحضر مجلس الحاكم واختلف القائلون بالحكم على الغائب فيما اذا
قامت البيعة على الغائب او على صبي او عتق من مل يحلف المدعي
مع بيعة او يحكم بالبيعة من غير استخلافة قال مالك يحلف وهو
الاصح من مذهب الشافعي وعن احمد وايتان احدهما يحلف
والاخر لا يحلف واتفقوا على انه اذا ثبت الحق على الحاضر بعد بين
حكمته ولا يحلف مع شاهدين به فضل لو مات رجل وحلف بيناهما

واني اضرايها فادعي كل واحد منهما انه مات على دينه وانه يرافقه و
 اقام على ذلك بينه وعرف انه كان مضرايها وشهدت احدى البيتين
 انه مات واحدا من الاسلام وشهدت الاخرى واحدا من الكفر
 فهما متعارضتان فيقطعان في احد قولي الشافعي فيصير كان لا يثبت فيكون
 النصارى وبقضي له وعلى قوله الاخر يستبان راجع الى من في يده
 المال وان لم يثبت وقف الى ان ينكشف وان لم يثبت منهم على المصطفى
 وفي المسائل كلها مبطل ومبطل عليه ويدفن في مقابر المسلمين وبه
 قال احمد وقال ابو حنيفة في جميع المسائل مقدم بيته الاسلام ويشمل
 لو تنازع اثنان حاطيا بين ملكيهما غير منقول ببناء احدهما انما
 البيئات جعل بينهما وان كان لاحدهما عليه حذوع فهذا لا يثبت وقال
 ابو حنيفة اذا كان لاحدهما عليه جزوع قدم على الاخر فيقول ولو كان
 في بيان ان علام بالغ وادعي ان عبيده فكذب فالفقوى فتوى المكاتب
 مع مبيته انه حر وان كان الفلام طفلا صغيرا لا يميز له فالفقوى قوله
 صاحب اليد فان ادعى راجل بسببه لم يقبل الا بينته هذا كله منفق عليه
 بين الامة ولو كان الفلام من احقا فلا صاحب الشافعي وحسانا

كما لبالغ والثاني وجهان أحدهما كما لبالغ والثاني كالصغير فصل و
 امثقلوا على ان البنية على المدعى واليمين على من انكره ولو قال لا بنية
 لي او على بنية لي سوا سائمة اقام بنية فقال ابو حنيفة ومالك والثاني
 يقبل وقال احمد لا يقبل واختلفوا في بنية الخارج هل هو اولى من
 بنية صاحب اليد لم لا قال ابو حنيفة واحمد في احد روايته بنية الخارج
 اولى وقال مالك والثاني واحمد في احد روايته الاخرى بنية
 صاحب اليد اولى فصل وهل بنية الخارج مقدمة على بنية صاحب
 اليد على الاطلاق ام في امر مخصوص قال ابو حنيفة بنية الخارج مقدمة
 على بنية صاحب اليد في الملك المطلق واما كان اذا مضى الى سبب
 لا يتكسر كالسج في الثياب التي لا يفسخ الامر واحد والثاني الذي
 لا يتكسر فبنية صاحب اليد مقدم حينئذ ولما اذا اضاء كانت بنية
 صاحب اليد اسبق تاما بما فاته مقدم وقال مالك والثاني بنية
 صاحب اليد مقدمة على الاطلاق وعن احمد روايتان احدهما ان
 بنية الخارج مقدمة مطلقا والاخرى كمنها في حنيفة فصل اذا
 بقا صلت بينتان الا ان احدهما اسنهر عدالة ومن ترجح ام لا فقال ابو حنيفة

والثامني واحدا لا تمنع وقال مالك تمنع بذلك ولو ادعى رجل داما
 في يد انسان وتعارضت البيئات قال ابو حنيفة لا يسقطان ولا يمسح
 بينهما وقال مالك تنجيان وان وثقتما بها فان حلف احد هما ونكل الآخر
 فحق للثامني ومن التاكل واذا نكلا جميعا فحضر وايتان احد هما
 يقيم بينهما والآخرى مؤقف حتى يرفع الحال والثامني قولان احدهما
 يسقطان معا كما لو لم يكن بينة والثاني الفرعة والثالث الوقف ومن
 احدهما وايتان احدهما يسقطان معا والثانية لا يسقطان ويقيم بينهما
 فصل اذا ادعى اثنان شيئا في يد ثالث ولا بينة لواحد منهما لا يعينة
 قال ابو حنيفة ان اصطلحا على اخذه فهو لهما وان لم يصطلحا ولم يتعين
 احد هما غلب لكل واحد منهما على البعدين انه ليس لهذا فاذا حلف لهما فلا
 شئ لهما وان لكل لهما احدا ذلك او قيمة منه وقال مالك والثامني
 يؤقف الامس حتى يكون يتكشف المسحوق او يصطلحا وقال يرفع بينهما
 فمن حلفا ففرعة حلف واستحقه ولو ادعى واحد من اهل امة فزوج امرأته
 ويجهها صحيا قال ابو حنيفة ومالك يسمع دعواه من غير ذكر شروط
 العتق وقال الثامني واحدا لا يسمع الحاكم دعواه حتى يذكر الشهود

التي بقتة حصة النكاح اليها وهوان يقول ثم رجعتا بولي مرشد وشاهد
عدل ورضاها ان كانت تكبر فضل اذا نكل المدعي عليه عن اليمين
فهل تزد اليمين على المدعي ام لا قال ابو حنيفة لا مرد على المدعي عليه
ينكوله فيما ثبت لبشاهد ويمين وشاهد وامرأتين وقال مالك يترد
بغيره على المدعي عليه ينكوله فيما ثبت لبشاهد ويمين وشاهد وامرأتين
وقال الشافعي تزد اليمين على المدعي ويقضي على المدعي عليه ينكوله
فيما ثبت لبشاهد ويمين وشاهد وامرأتين وقال الثوري تزد اليمين
على المدعي عليه ينكوله في جميع الاشياء فضل اليمين هل تملك بالثبوت
والمكان ام لا قال ابو حنيفة لا تملك وقال مالك والثوري تملك
عن احمد روايتان كالمذهبين فصل لو ادعى اثنان عبدا فاقترانه
لاحدهما قال ابو حنيفة لا يقبل اقترانه اذا كان مدعيه اثنان وان كان
مدعيه واحدا يقبل اقترانه قال الثوري يقبل اقترانه في الحالين ومذا
مالك واحدا فانه لا يقبل اقترانه لو احدى منهما اذا كان اثنان فان كان
المدعي واحد فيه روايتان ولو شهد عدلان على رجل انه عتق
عبده فأنكر العبد قال ابو حنيفة لا يقيم الشهادة مع انكار العبد و

وقال مالك والشافعي عيكم بيقينه فصل لو اختلفت المرأة وحبان في متاع
 البيت الذي يسكنانه وبيدها عليه ثابتة ولا ينفقه قال ابو حنيفة ما كان
 في يدها من طريق الحكم فما يصلح للرجال فهو للرجل والقول قوله فيه
 وما يصلح للنساء فهو للمرأة والقول قولها فيه وما يصلح لها فهو للرجل
 في الحيوة وبعد الموت فهو للباقي منها وقال مالك كلما يصلح لواحد منها
 فهو للرجل وقال الشافعي هو بينهما بعد الفراق وقال احمد ان كان المتاع
 عليه مما يصلح للرجال كالطباقة والعمامة والقول قول الرجل فيه وان
 كان مما يصلح للنساء كالمقانع والوقاياث فالقول قول المرأة فيه وان
 كان مما يصلح لها كان بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق بين ان يكون
 بيدها عليه من طريق المشاهدة او من طريق الحكم وكذا الحكم فاختله
 ورثتها ورثته احدهما ورثته الاخر فالقول للباقي منهما
 وقال ابو يوسف القول للمرأة فيها حجت به العادة اذ قد روي
 مثلها فصل من له دين على انسان يجده اجابه وقد روي على قال فصل
 ان ياخذ منه مقلدا ودينه معين اذ قد روي لا قال ابو حنيفة له ان ياخذ
 ذلك من حبيب ملكه ومن مالك راويان احدهما ان لم يكن على غيره

غير دینه فله ان لیس فی حقہ معیرا ذنه وان کان علیه دین غیره
استوفی لغیر حصته من المفاصصة و مراد ما فضل والاثامیه وهی مذهب
احمداته لا یأخذ بمعیرا ذنه سواء کان فاکلا لما علیه او مانعا و سوا
کان له علی حقہ بیئنه او لم یکن سواء کان من جنبه او من غیر جنبه
وقال الشافعی له ان یأخذ ذلک مطلقا بمعیرا ذنه و کذا لو کان له
علیه بیئنه و امکنه اخذ الحق بالحکم فالامتع من مذهبیه جواز الاخذ
ولو کان مقاربه و لکنه مینع الحق السلطان فله الاخذ والله سبحانه
و تعالی اعلم باب الشهادات اتفقوا الایمة علی ان الشهادة شرط فی النکاح
و اما سائر العقود کالبیع فلا یشترط الشهادة فیها و اتفقوا علی ان
القاصی لیس له ان یمکن الشؤ و بل لیجمع ما یقولون و اختلفوا هل یشترط
النکاح بشهادة رجل و امرأتین قال ابو حنیفة ثبت عند الداعی
و قال مالک و الشافعی لا یشترط و عن احمد و امیتان اظهر بها انه لا
یشترط و اختلفوا هل یشترط بشهادة عبدین عند احمد یشترط و یمنع عند الشافعی
بشهادة اجمین عند الشافعی حنیفة و احمد و اختلفوا اصحاب الشافعی فی ذلک
و اجماعا وان الاشهاد فی البیع مسخت و لیس بواجب و حکى عن داود

ان الشهادة يقبل في البيع **فصل** والنساء لا يقبلن في الحدود والقصاص
 ويقبلن مفرقات فيما لا يطالع عليه الرجال كالولادة والرضاع والنفقة
 على الرجال غالباً واختلفوا هل يقبل شهادتهم في الغالب في مثل هذه
 يطالع عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعنف ونحو ذلك فقال ابو حنيفة
 يقبل شهادتهم في ذلك كله او سكن مع الرجال وقال مالك لا يقبلن في
 في ذلك كله بل لا يقبلن عنده في غير المال وما يتعلق به من السيوف
 التي بالنساء والمواضع التي لا يطالع عليها غيرهن وهذا مذهب الشافعي
 واحمد واختلفوا في العدد المعتبر منهم فقال ابو حنيفة واحد في شهر
 واثنين يقبل شهادة امرأه واحدة وقال مالك واحداً في سائر ما
 اخرى لا يقبل اقل من امرأتين وقال الشافعي لا يقبل الا شهادة اربع
 نوة **فصل** واختلفوا فيما ثبت به استهلال الطفل فقال ابو حنيفة
 شهادة ساحلين او ساحل وامرأتين لا تثبت اثباتاً في حوال الصلوة
 عليه والعقل فيقبل منه شهادة امرأه واحدة وقال مالك تقبل منه
 شهادة امرأتين وقال الشافعي تقبل منه شهادة النساء منفردات الا
 انه على اصله في شرائط الاربع وقال احمد يقبل في الاستهلال بثلاث

امارة واحدة فضل ولا تختلفوا في الرضاع فقال ابو حنيفة لا يقبل
فيه الا شهادة رجلين او ساجل وامرأتين ولا يقبلن فيه عند سفرنا
وقال مالك والثاقفي يقبلن فيه مفردات الا مالك في المشهور عنه يخط
بشهادة امرأتين والثاقفي يشترط بشهادة اربع وعن مالك روايته
انه يقبل واحدة اذا مضى ذلك في الحيران وقال احمد يقبلن فيه
مفردات ويجزى منهن امرأ واحدة في المشهور عنه فضل ولا
يقبل شهادة الصبيان عند ابي حنيفة والثاقفي واحمد وقال مالك
يقبل في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا لا من صباح قبل ان يتفرقوا و
رواية من احمد رواية ثالثة ان شهادة الصبي يقبل في كل شيء
فصل المهدود في القذف هل يقبل بشهادة امرأ قال ابو حنيفة
لا يقبل بشهادته وان قاب اذا كانت فوقه بعد الحد وقال مالك
والثاقفي واحد يقبل بشهادته اذا قاب سواء كانت فوقه قبل الحد
او بعده الا ان مالك يشترط مع التوبة ان لا يقبل بشهادته في مثل
الحال الذي اقيم عليه وهل من شرط توبته اصلاح العهل والكف عن
المعصية ليشتهر ام لا قال مالك يشترط ظهور افعال الخبر عليه التقريب

بالمعاف من غير حد بيته ولا غيره، وقال احمد مجتهدا لقوله كاف
 واحدا في صفة ثوبته فقال الثاقي هو ان يقول القذف بالطمع
 ولا هو دلي ما قلنا وقال مالك واحدا في ان يكذب نفسه و تقبل
 شهادة ولدا الثاقي الثنا وعبر عندا لثاثة وقال مالك لا تقبل
 شهادة ولدا الثاقي في الثاقي مضى واللقب بالشرخ مكرهه بالاثاق
 وهل يجرم ام لا فقال ابو حنيفة هو محرم فان اكثر منه مرادف ثا
 وقال الثاقي لا يجرم اذا لم يكن على حوض ولم يشتغل به عن فرض
 الصلوة ولم يتكلم عليه بسوء او فحش والبيضا الخلف في شربه
 لا ترد به الشهادة ما لم يسكر عند الثاقي وان كان مخدرا وقال ابو
 حنيفة المبيد مباح ولا ترد به الشهادة اذا لم يسكر وقال مالك هو
 محرم يفيق بشربه وترد به الشهادة وعن احمد روايان كذا هب
 ابي حنيفة ومالك فضل شهادة الاعمى هل يقتل ام لا فقال ابو حنيفة
 لا تقتل شهادته اصلا وقال مالك واحد يقتل بما هو على طريقة
 السامع كالسب والموت والملك للطلق والوقف والعق وسائر العق
 كالشكاح والبيع والصلح والاحادة والاقرار بخلافك سواء عمل بها اعم

او يصير ثم عي وقال الشافعي يقبل في ثلاثة اشياء ما هو على طريقة
الاستقاضة والترجمة والموت ولا يقبل شهادته في الضبط حتى يتلق
بالناس فيسمع اقراءه ثم لا يتركه في يد حقه يودي الشهادة عليه
ولا يقبل فيما عد ذلك بفضل وشهادة الاخرى لا تقبل عندنا في حيفة
احمد وان رمت اشارته وقال مالك نفهم اذا كانت له اشارات نفهم
واختلف اصحاب الشافعي فمنهم من قال لا يقبل وهو الصحيح ومنهم من
قال يقبل اذا كانت له اشارات نفهم بفضل شهادة العبد لا تقبل على
الاطلاق عندنا في حيفة ومالك والشافعي والمشهور من مذهب احمد
انها تقبل فيما عد الحود والقصاص ولو تحمل العبد الشهادة حال رقة
واداهما بعد حقه منل يقبل ام لا فقال ابو حنيفة والشافعي يقبل وقال
مالك اذا شهد في حال رقة في ذلك شهادة فلم يقبل شهادته به بعد حقه
وكذلك اختلف في فيما يحتمل بالامانة قبل الاسلام والعبي قبل ابوفه
فان الحكم فيه عند كل منهم على ما ذكرناه في المسئلة العبد بفضل يجوز
الشهادة بالاستقاضة عندنا في حيفة في ستة اشياء في الشكاح والدخول
والنسب والموت ولاية العضا والصحيح من مذهب الشافعي جواز ذلك

في ثمانية اشياء في الشك والسب والموت وولاية القضاء والملك والحق
 والوقف والولادة وقال احمد بالجواز في تسعة وهي الثمانية المذكورة
 عند الشافعية والتاسعة الدخول وهل يجوز الشهادة بالامانة من حمة
 اليد بان يراه في مده وتصرّف فيه مدة طويلة فذهب الشافعية ^{واحد} يجوز
 ان يشهد له باليد وهل يجوز ان يشهد له بالملك وحيث ان احدهما عن
 ابي سعيد الاصطخري انه يجوز الشهادة منه بالاستقانة ويروي
 ذلك عن احمد طائفتان عن ابي اسحاق المدائني انه لا يجوز وقال ابو
 حنيفة يجوز الشهادة في الملك بالاستقانة ويجوز من جهة بثوث
 اليد ويروي ذلك عن احمد وقال مالك يجوز الشهادة باليد خاصة
 في المدة اليسيرة دون الملك فان كانت المدة طويلة كعشرين
 فما فوقها قطع له بالملك اذا كان المدعي حاضرا حال مقصر فيها وجوز
 له الا ان يكون المدعي قرامته او يخاف من سلطان يجرأ منه فصل
 هل تقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض ام لا قال ابو حنيفة
 تقبل وقال مالك والشافعية لا يقبل وعن احمد وان كان كالمذموم
 وهل تقبل شهادتهم على المسلمين في الوصية وفي السق خاصة اذ لم

يوجد غيرهم امر لا قال ابو حنيفة ومالك والثاقبي لا يقبل وقال احمد
يقبل ويملكان بالله مع شهادتهما ما خافا ولا يدا ولا كتمان ولا غير او
انما الوصية الرجل فصل العتق لامة على انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين
في غير الاموال وحقوقها ثم اختلفوا في الاموال وحقوقها ثم اختلفوا
على يصح الحكم منها بالشاهد واليمين امر لا قال مالك والثاقبي واحمد يصح
وقال ابو حنيفة لا يصح وهل يحكم بالشاهد واليمين في العتق امر لا قال
ابو حنيفة ومالك والثاقبي لا يحكم به وعن احمد روايتان احدهما يقول
الجماعة والآخرى يحلف العتق مع شاهده ويحكم له بذلك وهل يحكم
في الاموال وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليقين امر لا قال مالك يحكم
بذلك وقال الثاقبي واحمد لا يحكم واذا احكم الحاكم بالشاهد واليمين
ثم رجع الشاهد قال الثاقبي يعزم الشاهد نصف المال وقال مالك
واحمد يعزم الشاهد المال فصل هل يقبل شهادة العدوين على عدوه
امر لا قال ابو حنيفة يقبل اذا لم تكن العدوة بينهما يخرج الى الصق
وقال مالك والثاقبي واحمد لا يقبل على الاطلاق وهل يقبل شهادة
الوالد لولده والولد لوالده امر لا قال ابو حنيفة ومالك والثاقبي

لا يقبل شهادة الوالد من الطرفين للولد من ولا شهادة الولد من
 للوالدين الذكور والامات معبد وام قربوا وعن احمد ثلاث روايات
 احدها كذب الشافعي وغيره من الثلاثة والثانية تقبل شهادة الابن
 لابي ولا تقبل شهادة الاب لابنه والثالث تقبل شهادة كل واحد
 منهما لصاحبه ما لم يجز اليه وفقا في الغالب وما من شهادة كل واحد منهما
 على صاحب حقبة عند الجميع الا ما يروى عن الشافعي انه قال لا يقبل
 شهادة الولد على والده في الخصام والحديد ولا يثامه في الميراث
 فضل وهل تقبل شهادة الاخ لاجيه والصديق لصديقه قال ابو حنيفة
 والشافعي واحمد تقبل وقال مالك لا تقبل وهل تقبل شهادة احمد
 النعمان للاخ قال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يقبل وقال الشافعي
 تقبل فضل اهل الامواء والبيد هل يقبل شهادتهم اذا كانوا محتجبين
 الكذب الا الخطا بيه من الرافضة فانهم يصيدون من حلف منهم ان له
 على ذلك ان كذا فيشهدون له بذلك وقال مالك واحمد لا تقبل شهادتهم
 على الاطلاق فضل هل تقبل شهادة يدي على قروي اذا كان اليدي
 عدلا ام لا قال ابو حنيفة والشافعي تقبل في كل شيء وقال احمد لا تقبل

مطلقا وقال مالك يقبل في الجراح والقفل خاصة ولا يقبل فيما عدا ذلك
 من الحقوق التي يمكن استناد الحاضر فيها الا ان يكون تحملها في البدايةية فخر
 ومن نقيض عليه شهادة لم يجهل له اخذ الاجرة عليها ومن لم ينعين عليه جاز
 له اخذ الاجرة الاعلى وجهه في مذهبنا في فصل والشهادة على الشهادة
 قال مالك في المشورة عنه هي جائزة في كل شئ من حقوق الله عز وجل
 وحقوق الادميين سواء كان في مال او حدا وفضا وقال ابو حنيفة
 يقبل في حقوق الادميين سوى الفضا من ولا يقبل في حقوق الله عز وجل
 كالحل والنفا والسرقة والشرب بين قولان اظهرهما القول واقفوا
 على انه لا يجوز شهادة الفرع مع وجود شاهد لاصل الا ان يكون مع
 هذا شهادة شهود الاصل من مرض او غيبة يعقبا في مثله مثل ما قلنا
 الصلوة الا ما يجلي في روايته عن احمد انه قال لا يقبل شهادة شهود
 الفرع الا بعد شهود الاصل وهل يجوز ان يكون في شهود الفرع
 لبالم لا قال ابو حنيفة يجوز وقال مالك والتابع واحد لا يجوز فصل
 واختلفوا في مدد شهود الفرع فقال ابو حنيفة ومالك واحمد يجوز
 شهادة اثنين كل واحد منهما على شاهد لاصل والتابعي قولان

فقد ورد في مال الشافعي يقبل في حقوق
 الادميين قول واحد او هل يقبل في حقوق الله
 عز وجل

الح

يقول الجماعة وهو الأصح والثاني عتاج ان يكونوا اربعة فيكون على كل
 شاهد من يشهد الاصل شاهد ويشهد الفرع اذا استكيا يشهد الاصل
 او عدلها او ثبنا عليها ولم يدكر اسمها لئلا يفتني على شهادتهما
 لم يقبل شهادتهما فيه قال الامم اربعة وكافته الغناء وعكس عن
 ابن جرير الطبري انه احب ذلك مثل ان يقولوا شهد ان صاحب هذا
 اسندنا على شهادته ان فلان بن فلان ان فلان بن فلان بالفتح
 درهم فصل واذا اسند شاهدان فقال ثم سرحيا عبد الحكم به قال
 ابو حنيفة ومالك والشافعي في القديم واحمد عليهما الغناء وقال
 الشافعي في الجديد لا شيء عليهما ولا يفتقوا على انه لا ينقض الحكم الذي
 حكم به شهادتهما وانما اذا سرحيا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهما فيه وانما اذا
 سرحيا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهما واذا حكم حاكم بشهادة قاضين ثم علم
 بعد الحكم حالهما قال ابو حنيفة لا ينقض حكمه وقال مالك واحمد ينقض حكم
 والشافعي قولان احدهما ينقضه والثاني لا ينقضه فصل واستعملوا
 في عقوبة شاهد الزور فقال ابو حنيفة لا تغرس عليه بل يوقف
 في قومه ويقال لم انه شاهد وزور قال مالك والشافعي واحمد

بينا ويوقف في قومه ويبرفون انه شاهد شروا زاد مالك ثلثا
 ويشتر في الجامع والاسواق والجامع كتاب العتق **الثقوى** لا يمتد على
 ان العتق من اعظم القربات المندوب اليها فلو عتق سفضا له في ملك
 مشترك وكان مؤمرا قال مالك الشافعي واحد يعق عليه جميعه و
 بعض حقه شريكه وان كان معسرا عتق مضيه فقط وقال ابو حنيفه
 يعق حصه فقط ولشريكه الحيا بين ان يعق مضيه او يسى العدا
 وبعض شريكه للمعتق ان كان مؤمرا فان كان معسرا فله الحيا بين
 اعق والتعايه وليس له النقص ولو كان عبدا بين ثلثه لواحد
 نصفه وثلثا لآخر ثلثه وللآخر سدسه فاعتق صاحب النصف والثلث
 مليكهما معا في من واحد او وكلوا وكيل فاعتق مليكهما معا قال مالك
 في المشهور عنه يعق كله وعليها قيمة الشقص الباقي بينهما على قدر
 حصتها من العبد ويكون لكل واحد منهما من ولائه مثل ذلك و
 قال ابو حنيفه والشافعي ^{واحد} عليها بتمه حصه شريكها ما سوية على كل واحد
 نصف قيمة حصه شريكه وعن مالك سوايه مثل ذلك فضل لواعق
 عبد في منعه ولا مال له غيره ولم يجز الوفاء به جميع العتق قال ابو حنيفه

يعتق من كل واحد ثلثة وسبعين في الباقي وقال مالك والثأفي واحد
يعتق الثلث بالقرعة ولو اعتق عبدا من عبده لا يعتقه قال ابو حنيفة
والثأفي يخرج اهل بيته قال مالك واحد يخرج اهل بيته بالقرعة
ولو اعتق عبده في ماله من ماله ولا مال غيره وعليه ومن يعتقه قال
ابو حنيفة يعتق العبد في قيمة فاذا ادها صله حر وقال مالك والثأفي
واحد لا يعتق العتق فضل لو قال لعبد الذي هو اكبر منه ساعدا
ابني قال ابو حنيفة يعتق بذلك ولو قال ذلك لمن هو اصغر منه سنا
لا يعتق ايضا الا في قول الثأفي صحى بعض اصحابه والحنابلة ان قصد
اكرامه لم يعتق ولو قال انه لله ونوى العتق قال ابو حنيفة لا يعتق
وقال مالك والثأفي واحد يعتق فضل ومن ملك ابويه او ولاده
او واجداه او عدياته لم يعتق الملك معتقون عليه عند مالك
وكذلك عند اهل مالك اخوته او اخواته من قبل الام والاب وقال
ابو حنيفة يعتق هو لاه عليه وكل ذي رحم محرره عليه من جهة التنب
لو كانت امرأ لم يجز له تنه وجمها من نفسه وقال الثأفي واحد من ملك
اصله من جهة الاب او الام او الوالد في الدين او احتلعا وشوا ملكا

فهذا ما لا ريب فيه واختاروا فيه وان سفل ذكر اسكان او امتى عتق عليه
 سواء اتفق الولد او الوالد في الدين او اختلفا وسواء ملكه منرا
 بالامارت او احبها وكان له من الامانة وقال داود لا عتق بقرابة ولا يلزم
 لا اعتناق من ذكره باب التدبير اذا قال السيد لعبيده انت حر بعد موت
 صامرا العبد مدبر او يفتق بموت سيده بالاعتناق واختلفوا هل يجوز
 بيع المدبر ام لا قال ابو حنيفة لا يجوز بيعه اذا كان التدبير مطلقا
 وان كان مقيدا بشرط من سرق عينه او من مضى بعينه فبيعه جائز وقال
 مالك لا يجوز بيعه في حال الحيوة ويجوز بيعه بعد الموت ان كان على
 سيده دين وكان يخرج من الثلث عتق جميعه وان لم يخرج الثلث عتق
 ما يحقل الثلث ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد وقال الشافعي يجوز
 بيعه على الاطلاق وعن احمد روايتان احدهما كذب الشافعي و
 الاخرى يجوز بيعه بشرط ان يكون على السيد دين ولو للمدبر عند
 ابي حنيفة حكمه وحكم امته الا انه يفرق بين المقيد والمطلق كما تقدم
 وقال مالك واحمد كذا لا لانها لا فرق عندهما بين مطلق التدبير
 ومقيدته والشافعي قولان لعدمها كذب مالك واحمد والثاني

لا يتبع امته ولا يكون مدبرا ابدا ^{كتاب} انفقوا وعليه الفتوى والهل
على ان كتابة العبد الذي لا كسب مستغنة عنه وباب اليها هل قال احمد قبل ما
عنه بوجوبها اذا ادعى العبد سنده اليها هل قدس قيمته او اكثر وصغفها ان
يكاتب السيد عبده هل مال معين ليس فيه العبد ويورثه الى سيده
واما العبد الذي لا كسب له قال ابو حنيفة ومالك والثافعي لا تكتب
سنته وعن احمد روايتان احدهما يكره والثانية لا تكتبه وكتابة الامه
التي هي غير مكشبة مكرهه اجماعا فصل واصط الكتابه ان تكون
موسمكة ولو كانت حاله هل يبيع امر لا قال ابو حنيفة ومالك يبيع حاله
وموجله وقال الثافعي واحدا لا يبيع حاله ولا يجوز الا بغيره قاله
عمران فلو امتنع المكاتب من الوفاء ويبد مال بقي بما عليه قال ابو حنيفة
ان كان له مال جبر على الاداء وان لم يكن له مال يجبر على الاكساب و
قال مالك ليس له شيء من نفسه منع العبد ما لا على الاكساب حيث قال
الثافعي واحدا لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ ^{فصل} واذا كاتب السيد
عنده هل مال امه مند شيئا قال الله تبارك وتعالى وان قوم من مال
الله الذي اناكم وهل ذلك مسحت ام واجب فقال ابو حنيفة ومالك

هو مستحب وقال الشافعي هو واجب للآية واختلف من واجبه هل له
 قدر معين ام لا قال الشافعي لا تقدير فيه وقال بعض اصحابه ما ائتمنا
 السيد ويقال بعضهم بقدر الحاكم باجتهاده كالمصلحة وقال احمد هو موقوف
 وهوان عيط السيد عن المكاتب ربيع الكتاب به او يعطيه بما مضى رابع
 فضل ولا يجوز بيع رقية المكاتب عند أبي حنيفة ومالك الا لما كان
 احدهما يبيع مال المكاتب وهو الذي بين الموهل بشئ حال ان كان عينا فيعرف
 وان كان عرضا فيعرف وعن الشافعي قولان المحيد بينهما انه لا يجوز
 وقال احمد يجوز بيع رقية المكاتب ولا يكون البيع من كتابته فيقوم
 المشتري مقام السيد الاول واذا قال كاسنك على الف درهم فانه
 متى اداها اعتق عند أبي حنيفة ومالك واحمد لم يفتقر الى ان يقول
 فاذا ادمتني فانت حرا وبنو العتق وقال الشافعي لا بد من
 ذلك ولو كانت امته وشرط وطها في عقد الكفاية قال ابو حنيفة
 ومالك والشافعي لا يجوز ذلك وقال احمد يجوز باب امهات الاولاد
 انفقوا لامته الا معة على ان امهات الاولاد لا تباع وهذا مذهب السلف
 والشافعي من فقهاء الاصنام الا ما يحكي من بعض الصحابة رضي الله عنهم

وقال داود يجوز بيع امتهات لا ولا فلو نزلت وج امته عبيره وا ولد هانم
 ملكها قال ابو حنيفة نصير ام ولد وقال مالك والثاقي واحمد نصير
 ام ولد ويجوز له بيعها ولا تعتق مولته ولو ابناح امه وهي عاتق منه
 قال ابو حنيفة نصير ام ولد وقال مالك في احدى التوامتين نصير
 ام ولد وقال في الاخرى لا نصير ولو استولد جارية امه قال ابو
 حنيفة ومالك واحمد نصير ام ولد والثاقي قولان احدها لا نصير
 والثاني نصير ثم ما الذي يلزم من لو ولد من ذلك لاسبه قال ابو حنيفة
 وطالك يضمن قيمتها خاصة وقال الثاقي يضمن قيمتها ومهرها وفيها
 فتمية الولد قولان وقال احمد لا يلزم قيمتها ولا فتمية ولدها ولا مهرها
 وهل للشيد لعامة ام ولده ام لا قال ابو حنيفة والثاقي واحمد له
 ذلك وقال مالك لا يجوز له ذلك وقضى الله تعالى واباكم

فهم ذلك وهذا اختاره والله

اعلم بالصواب واليه المرجع

والله

تمت هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب حق التماس سيد امداد حسن حسب الارشاد الجليل

الجناب الفضيلة المآب فخر الدولة منشئ الملوك جعفر حسين خان بهادر المعروف

بمهاراجه رتن سنكه هشارجنك بيوم الخميس

من سعة شهر رجب المرجب سنة اثناعشر

وستون واثنان من هجرة نبينا ص الله

عليه واله وسلم



